الطريق

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

جريدة أسبوعية شاملة

عدد خاص

الطبقات الشعبية بين مطرقة كورونا وسندان الأزمة الاجتماعية

7

حزب الطليعة يحذر من الوباء الحقوقي والسياسي

2

المدير المسؤول : عبد الواحد المهتاني - رئيس التحرير : يزيد البركة - الثلاثاء 12 ماي 2020 م / 18 رمضان 1441 هـ - العدد : 329 - الثمن : 5.00 دراهم

ملف العدد

الشغيلة بين مطرقة الوباء وسندان الرأسمالية

من الصفحة 4 إلى 18

رشيد توكيل يتصدى لشطط باشا الشماعية — 3

تحقيق: مأساة العاملات الزراعيات في وجه الإقطاع الجديد — 9-8

حوار: مشروع قانون لتكميمِ الأفواه شكلا ومضمونا — 31-30

الملحق الثقافي : عودة إلى غرامشي المثقف العضوي — 22-21-20-19

الافتتاحية :
الربط الجدلي بين مقاومة الاستبداد ومقاومة الانحراف

هناك مقاربتان للأحداث التاريخية، المقاربة الموضوعية التي يحركها هاجس البحث عن الحقيقة واستخلاص الدروس من أحداث الماضي لتجنب إعادة إنتاج أخطائه. وهناك المقاربة الذاتية التي تفصل الحدث عن سياق المرحلة وتفسر حدوثه بالشكل الذي يبرر موقفا أو مواقف البعض من الحدث زمن وقوعه، وهو ما كان ينعته لينين "بالتفسير البوليسي للتاريخ ". حيث أنه حينما يقع احتجاج شعبي على قرار حكومي مثلا، تنسب التقارير الأمنية السبب إلى وجود محرض أو محرضين، وليس إلى الأسباب الحقيقة التي دفعت الناس للاحتجاج.

مناسبة هذا القول ما نشر مؤخرا على وساءل التواصل الاجتماعي حول حدث 8 ماي 1983، وفيه تحامل واضح على ضحايا المؤامرة التي استهدفت يسار الحركة الاتحادية، بمحاولة تحميلهم مسؤولية ما حدث، لأنهم قرروا التصدي لتوريط الحركة آنذاك في تزكية وتمرير سياسة التقويم الهيكلي سيئة الذكر. وكان ذلك هو جوهر ما يسعى إليه النظام المخزني الاستبدادي، بضغط من المؤسسات المالية الدولية، أما المشاركة أو عدم المشاركة في الانتخابات الجماعية التي كانت مبرمجة، فلم تكن إلا النقطة التي أفاضت الكأس كما يقال. فالصراع داخل الحركة كانت له أبعاد إيديولوجية وسياسية وتنظيمية، ظهرت قبل ذلك بسنوات.

ومن دروس التاريخ المعروفة، أن القطائع لا تحدث فجأة، بل تكون تتويجا لصيرورة. وحدث 8 ماي 1983 لا يخرج عن هذه القاعدة، حيث برز الصراع بين التوجهين اليساري واليميني خلال المؤتمر الوطني الثالث، والذي كان بيانه السياسي عبارة عن صياغة توفيقية ذكية من المرحوم عابد الجابري، ومع ذلك منع الحكم جريدة المحرر لثلاثة أيام متوالية بسبب نشره. واستمر الصراع وتعمق أكثر على إثر واقعة الانسحاب والعودة إلى البرلمان، في أوج المواجهة بين الحكم والحزب في خريف 1981، بعد الإضراب العام لعشرين يونيو لنفس السنة، وما ترتب عنه من انتفاضة بالدار البيضاء، والتي قمعت بوحشية وتم اعتقال العديد من المناضلين، وإغلاق مقرات الحزب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل، التي بقي كاتبها العام مهددا بالجنايات طيلة ثلاث سنوات.

وكما حدث من قبل في منعطفات حاسمة، اختلف الموقف بين التوجهين داخل الحركة في التعامل مع الهجوم القمعي للحكم، حيث اختار الاتجاه المتنفذ في القيادة التراجع المكشوف عن تطبيق القرارات النضالية المتخذة من طرف الأجهزة التقريرية، بما فيها المؤتمر الثالث. وأكثر من ذلك لجأ إلى تجميد التنظيمات الحزبية، خاصة اللجنتين الإدارية والمركزية، وشن حملة تطهيرية طيلة سنتين ضد المناضلين الرافضين للانحراف عن الخط النضالي الديمقراطي، ومحاولة اختزاله في خط انتخابي مسدود الأفق.

ورغم التهديدات والمخاطر التي كانت تلاحق المناضلين المخلصين لمبادئ الحركة وأهدافها وتضحيات جماهيرها وشهداءها، لم يبق أمامهم من اختيار غير التصدي للتراجعات والسياسات التي قرر الحكم تمريرها وجر أحزاب المعارضة الديمقراطية لتزكيتها، أو السكوت عن انتقادها بالضغط والإكراه. وقد كشفت الاحتجاجات الشعبية العفوية في عدة مدن مغربية في شهر يناير1984، صواب تحليل اليسار الاتحادي الذي تعرض للتآمر والقمع والحصار، لأنه كان في نظر الحكم رأس الحربة الذي يجب كسره.

صحيح، أن الثمن كان باهظا والمعاناة كبيرة، والتضحيات جسيمة، في حين استفاد خصومنا من مكافآت عديدة في مقابل ما قدموه من تغطية لقمعنا، وتحريف للمسار النضالي للحركة، ولم ينتبه ما تبقى من مناضلين مخلصين للمشروع التاريخي للحركة إلا بعد فوات الأوان وضياع آخر الفرص! ولعل مبادرة تقديم مشروع قانون -20 22 لتكميم الأفواه من طرف وزير العدل الحالي، دليل جديد على صحة وأهمية الربط الجدلي بين مواجهة الانحرافات داخل الحركة التقدمية ومحاربة الفساد والاستبداد.

الطريق

حزب الطليعة يحذر من الوباء الحقوقي والسياسي

أمام التراجعات الحقوقية الخطيرة التي تعرفها بلادنا خاصة في هذه الظرفية العصيبة التي فرضتها جائحة كوفيد19-، عقدت الكتابة الوطنية لحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي اجتماعا عن بعد يوم السبت 09 ماي 2020، للدراسة والتداول في مستجدات الوضع الوبائي العام وإكراهات الشعب المغربي في مواجهة اختيارات الدولة اللاديمقراطية واللاشعبية.

وقد وقفت الكتابة الوطنية لحزب الطليعة، بالتفصيل على قضية اعتقال الرفيق"رشيد توكيل"، عضو الكتابة الإقليمية بأسفي، وأخيه عثمان توكيل، على خلفية شكاية كيدية من باشا مدينة الشماعية، والذي استغل سلطته ونفوذه الإداري لطبخ ملف اعتداء ضد أحد المناضلين الشرفاء رفقة أخيه، وما تلاه من رفض تمتيعهما بالسراح المؤقت رغم توفر كافة الضمانات القانونية لذلك وإبعاد تاريخ جلسة محاكمتهما إلى يوم 04 يونيو.

واعتبارا لحساسية هذه القضية التي تندرج في سياق توريط القضاء في تصفية الحسابات ضد مناضلي حزب الطليعة، باستهداف مباشر لحزب الطليعة ولحقوقه الدستورية والقانونية، وباعتبار معركة الرفيق رشيد هي معركة الحزب ككل ومعه كل الغيورين والشرفاء من المناضلين الديمقراطيين والتقدميين، أصدرت الكتابة الوطنية لحزب الطليعة بيانا في هذا السياق، استعرض ملابسات القضية وسياقها.

حيث نوه الحزب بمواكبة هيئة الدفاع للمحاكمة، رغم الظروف الاستثنائية للحجر الصحي ووقوفها على ضرورة توفير كافة شروط المحاكمة العادلة. وسجل الطليعيون تضامنهم المبدئي واللامشروط مع الرفيق "رشيد توكيل" وأخيه عثمان ومطالبتهم بإطلاق سراحهما فورا وإيقاف المتابعة في حقهما. وإدانتهم لمسلسل الردة الحقوقية الخطيرة المتمثلة في الإجهاز على مكتسبات الشعب المغربي الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية التي ناضل من أجلها لعقود طويلة.

كما وقفت الطليعة، على ما اقترفه باشا مدينة الشماعية من شطط وتعسف، ودعت لمحاكمة المسؤولين الحقيقيين عن نشر الهلع والفوضى في صفوف كادحي مدينة الشماعية.

في ذات السياق أكد بيان الطليعة، احتفاظ الحزب بالحق في سلوك جميع السبل القانونية والنضالية للكشف عن الحقيقة وراء فبركة هذا الملف. وعليه فقد تقرر تأسيس لجنة تضامن وطنية مع الرفيق رشيد وأخيه، وتنظيمها يوم الخميس 14 ماي حملة وطنية تضامنية مع الرفيق رشيد وعائلته في وجه الآلة القمعية المخزنية.

تأكيدها فشل النظام المخزني في اختبار جائحة كوفيد19-، عندما اعتبر الأزمة التي نعيشها حجة لاعتماد تدابير قمعية وفرصة للتعسف وتقليص الحريات المدنية، وتمرير القوانين الاستبدادية القروسطوية، والاستفراد بالتدبير كما هو حاله دائما للظهور بمظهر المتحكم.

وفي الإطار العام للقضية أكد حزب الطليعة أن جائحة كوفيد19- تحولت وطنيا من حالة طوارئ صحية وأزمة اقتصادية واجتماعية، إلى أزمة سياسية وجائحة حقوقية، خصوصا مع الترتيب العالمي المخجل الذي يضع المغرب على رأس الدول التي تسيء لحقوق الإنسان خلال فترة الحجر الصحي (عشرات الآلاف من المتابعات والاعتقالات). ورفضه القاطع لمسلسل الحصار والتضييق على الأصوات المناضلة، وسياسة تكميم الأفواه التي تعبر عن الجوهر الاستبدادي للنظام المخزني، ومطالبتها برفع يد الدولة البوليسية عن حق المناضلين في العمل السياسي والحقوقي، في عودة ممنهجة لسنوات الجمر والرصاص وتحكم الدولة البوليسية، ودعوتها إلى إطلاق سراح المتابعين منهم..

وقد استنكر الطليعيون استمرار الاعتقالات والمتابعات والمضايقات في حق المناضلين ونشطاء وسائط التواصل الاجتماعي، وآخرها استدعاء مناضل حزبنا بسيدي سليمان "إدريس الخارز" على خلفية تدوينة فيسبوكية. ومطالبتها بإيقاف المتابعة في حقهم وبإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وعلى رأسهم معتقلي حراك الريف.

في الأخير وجه حزب الطليعة نداء لكل القوى الحية ببلادنا لتوحيد الصفوف لمواجهة السياسات اللاشعبية القادمة والتي ستحاول الاستعاضة عن الحجر الصحي بالحجر السياسي على الشعب المغربي وقواه المناضلة، وإلى بناء جبهة واسعة للنضال من أجل إسقاط الاستبداد المخزني المعيق للتقدم وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية حيث يكون الشعب مصدر السلطة، ويتمتع فيها كافة المواطنات والمواطنين بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

اختتم البيان بتأكيد وفاء الطليعيين، لكل شهداء حركة التحرير الشعبية ومواصلتهم الكفاح من أجل تحقيق مطامح الكادحين في بناء مجتمع ديمقراطي متحرر واشتراكي.

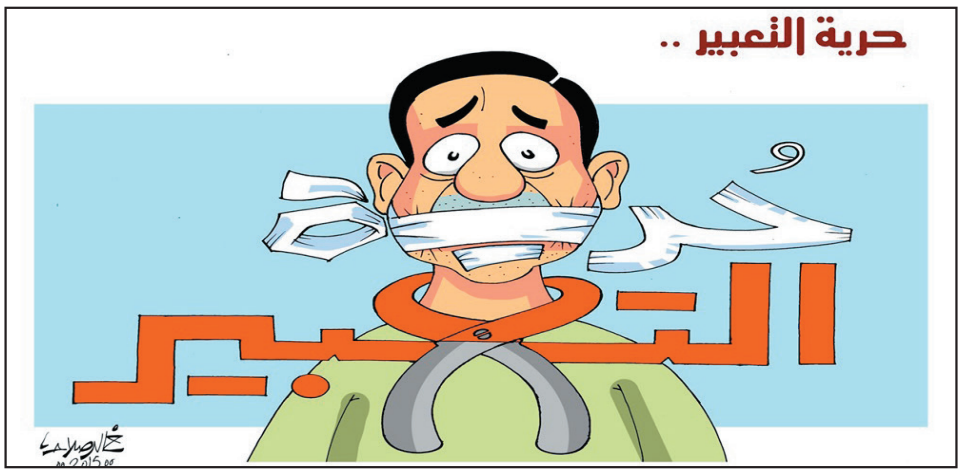

رشيد توكيل
يتصدى لشطط باشا الشماعية

تعود تفاصيل الاعتداء على المناضل رشيد توكيل و إخوته عثمان و ياسين و عبد الواحد ليوم 28 أبريل 2020 صباحا، حيث أن باشا الشماعية أثناء حملة منظمة من طرفه في إطار السهر على مراعاة ضوابط السلامة والحجر الصحي، بسوق بيع الخضر و الفواكه اعتدى على ياسين توكيل، بركلة مباغتة و غير مسؤولة على مستوى جهازه التناسلي، بشكل مشابه للصفعات والركلات التي نراها في وسائل التواصل الاجتماعي، فسقط على راسه مغشيا عليه، مما أفزع الباشا فتظاهر بالسقوط. ثم حملا معا كل واحد في سيارة إسعاف إلى مستشفى اليوسفية، حيت أدخل ياسين للعناية و تلقى العلاجات، في حين أخبر الباشا بأنه بإمكانه ان يخرج و لم يسلموه أية شهادة طبية. واتصل عامل الأقليم بوكيل الملك الذي أمر درك اليوسفية باجراء بحث تمهيدي مع الاعتماد على تقرير من الباشا، مع الاستماع لشهوده، حيث انتقل معه الباشا على وجه السرعة إلى مقر الباشوية، وحرر تقريره الذي ضمنه زورا أن رشيد توكيل هو الذي ضربه، وضمنه أسماء شهوده، ثم سلم هذا التقرير للضابطة القضائية حوالي الثانية والنصف ظهر اليوم نفسه، مما يشكل في حد ذاته دليلا على زورية ما يدعيه، ثم ابتدأت في عملها بالاستماع إلى الشهود على الساعة الثالثة مساء، واستمعت لآخر شاهد على الساعة الواحدة صباح يوم 29 ابريل 2020، وهم كلهم مقدمين و مخازنية، بإستثناء واحد رئيس شركة لم يشهد بمعاينة الاعتداء على الباشا إضافة إلى أن الباقين اغلبهم لا يشهدون بذلك و هم محرجون. و في اليوم الموالي أدلى الباشا بشهادة من طبيب خاص مشهور بتسليم هذه الشواهد برأس العين، تتضمن عجزا مؤقتا مدته 26 يوما عن ضرر بالجهاز التناسلي، فتم الاستماع لرشيد توكيل في إطار هذا الاتهام حيث انكر التهمة الموجهة له، وطلب الاستماع لشاهدين يشهدان بأنه كان بعيدا من الباشا ولم يعتدي عليه، لكن الضابطة القضائية لم تستمع لشهوده فوضعته في الحراسة النظرية وقدمته أمام وكيل الملك الذي تابعه مع أخيه عثمان من أجل إهانة موظف و باقي التفاصيل المذكورة في المتابعة.

القضية إذن مفتوح الآن امام المحكمة الابتدائية باليوسفية، الملف الجنحي التلبسي رقم 139/2020 وتعين لجلسة 7/5/2020

حيث أنه بعد ساعتين ونصف من المناقشة والمرافعات بخصوص الطلبات الأولية والتي تقدم بها الدفاع قررت المحكمة مايلي :

- بخصوص المحاكمة عن بعد: بعد نقاش قانوني مسطري طويل ومرافعات حول شروط المحاكمة العادلة، اقتنعت المحكمة بإجراء هذه المحاكمة حضوريا وأمرت بإحضار الرفيق توكيل رشيد وأخيه عثمان من السجن، قصد حضورهما أمام المحكمة في الجلسة المقبلة.
- بخصوص إستدعاء الشهود الذين أدلينا للمحكمة بلائحتهم وعناوينهم فإنها قررت الإستجابة للطلب وإستدعائهم للجلسة المقبلة.
- بخصوص طلب السراح المؤقت: مرافعة الدفاع ركزت على ظروف وملابسات القضية، ومحاولة الباشا توريط القضاء في القضية لتصفية حساباته مع الأخ رشيد، كما أكد على توفره على كافة ضمانات الحضور وغيرها من الأسباب الواقعية والقانونية التي تسعف بالإستجابة للطلب، وقد رفضت المحكمة الطلب، رغم توفر كل ضمانات الحضور.

كما طالب دفاع الباشا بمنحه مهلة لإعداد دفاعه، وطالبنا أيضا بدورنا بتأخير القضية إلى حين توفر شروط إجراء محاكمة عادلة، حيث قررت المحكمة بناء عليه تأخير ملف القضية إلى غاية 4 يونيو المقبل.

نسجل الدينامية المهنية لقطاع المحامين الطليعيين الذين أداروا باحترافية عالية هذا الملف.

والأكيد أننا لن ندع رفيقنا رشيد توكيل فريسة توحش المخزن المحلي الذي يحن لسنوات الرصاص، والذي يحاول تجييش أتباع السلطة، لحبك سيناريو كله زور وبهتان، ونتمنى أن لا يسقط القضاء في شرك تزكية هاته المسرحية المفضوحة من باشا الشماعية.

الطريق

عين على الساحة...

الباشا من السودان إلى الشماعية

الباشا كلمة تركية، استعملها العثمانيون، في بداية الأمر، كرتبة في وظائف الدولة في المناطق التي استولوا عليها مثل بلاد الشام ومصر والجزء الأكبر من شمال افريقيا؛ وتعني لغويا القائم عند جزمة الباب العالي، حيث كان كرسي هذا الأخير عاليا جدا، بحيث يكون رأس الباشا موازيا لجزمة الحاكم، كدلالة رمزية على أنه المنفذ لعسف وركلات الأخير في دائرة اختصاصه. وقد تزامن استعمال الأتراك لهذه الرتبة، مع استعمال كل أساليب التعذيب والبطش مثل الخازوق ضد القوى المحلية الرافضة للاحتلال التركي.

لم يأخذ المغرب برتبة الباشا إلا في أيام الدولة السعدية، وهو الآخر طبقها في البداية على البلدان التي سيطر عليها في السودان الغربي، وتدخل أيضا كما في حالة العثمانيين ضمن ما نسميه اليوم بالتوسع الاستعماري، وكانت هذه البلدان تشمل مملكة غانة جنوب بلاد الملثمين وليست غانا الحالية، وتشمل أيضا السنغال ومالي وجزء كبير من النيجر. ومع المدة طبقت هذه الرتبة الوظيفية في كل المغرب حيث كان يعين عليها باشا من سلاطين السعديين.

المقدم والشيخ كانا قديمين في التاريخ الاجتماعي المغربي (أمزوار، أمغار)، وكانا يعبران عن مصالح جماعات سكانية قروية فلاحية، وفيما بعد حتى دينية، قبل أن تستوعبهما الدولة المخزنية بالكامل على مر الزمن، غير أن وظيفة الباشا دخيلة على المجتمع المغربي، وربما بسبب هذا الرابط الاجتماعي للمقدم والشيخ نلاحظ أن في أوساطهم عرف عددا ممن انحاز إلى جانب الحركة الوطنية وحتى إلى جانب المقاومة المسلحة ضد المستعمر، بل هناك حتى قواد لعبوا أدوارا ضد المستعمر، في حين انحاز الباشوات إلى المستعمر ولعبوا دور "الصباط " في العسف والتنكيل، وكان الكلاوي في مقدمة هؤلاء الباشوات، الذين كانوا اليد اليمنى للمستعمر لقمع الوطنيين واستعمال أسلوب الضرب والتعذيب وتلفيق التهم.

الشرط الأولي لكي تتحول أية دولة، من دولة القرون الوسطى إلى دولة عصرية، هو أن تكون دولة القانون، سواء أكان هذا القانون قانونا ديمقراطيا أو ديكتاتوريا. والحال أنه في المغرب ما تزال الدولة تجر معها نماذج لرجال سلطة يستلذون باسترجاع أسلوب "الصباط" ضدا على القانون، ومنهم من يستلذ ذلك من أجل الحفاظ على مصالح الحلب من قوت الناس، وحتى من المال العام.

كل أمثال هؤلاء وفي مقدمتهم الباشوات تجد أنهم يتذرعون بأنهم يدافعون عن الدولة، لكن في حقيقة الأمر هم " خدام الدولة " بذلك المعنى الذي كان قد صرح به مسؤول حكومي، أي وجود منفعة مادية مقوننة بينه وبين الدولة ضد المجتمع ومصالحه.

ما دام أن الدولة لا تستطيع في الشروط الحالية، أن تتحول إلى دولة عصرية، وهي ما تزال محتفظة بطاقم وظيفي دخيل وقروسطي، فهي أكثر من ذلك لا يمكن أن تتحول إلى دولة ديمقراطية، ولن تنفع معها لا كورونا ولا الضغوط الدولية، وكل الأمل في تغيير أحوال المجتمعات معقود فقط على الناس المنتجِين أنفسهم، كما تؤكد النظرية الاشتراكية.

وبشكل آخر قال الشافعي:" ما حكَّ جلدكَ مثلُ ظفركَ، فَتَوَلَّ أنْتَ جَميعَ أمركَ".

عندما أصدرت الداخلية عددا من الاجراءات للحد من انتشار الوباء، أرفقتها بالجزاءات لمن خالف تلك الاجراءات. في دولة القانون لا يمكن لرجل سلطة سواء في الشماعية أو أي مدينة أخرى. أن يخرج عما هو مسطر في القانون، ولو على علاته، لكن نجد أن عددا منهم استعمل القبضة والبعض النطح بالرأس، وباشا الشماعية تجاوز الجميع باستعمال الركل لحجر المواطن ويا ليته اكتفى، فقد سلط أعوانه على الضحية وأعد مؤامرة مقصودة ومبيتة ودفع الأعوان الذين كانوا جلادا، لكي يشهدوا زورا لصالح الباشا في عمل آخر قذر للزج بالقضاء في مؤامرته المبيتة.

إذا أضفنا عدم قدرة الحكومة على تنفيذ وعودها لمساعدة الفئات الاجتماعية المتضررة من الحجر الصحي، إلى تكليف رجال السلطة بتنفيذ الحجر، يظهر لنا مدى حجم الضرر الذي أصاب الناس، خاصة مع انكشاف أن الحجر المنفذ في الواقع كان انتقائيا غير مبني على أي دراسات علمية، وإنما على المزاج ومصلحة رجل السلطة التي تناقصت بفعل الركود الاقتصادي الشيء الذي جعله يفقد صوابه ويضرب ضرب عشواء.

نحن نعلم أن ما يتم انتاجه في زمن الحجر يجب أن يصل إلى المستهلك، والفئات التي توصله عادة متعددة، منها من يملك محلا ومن لا يملكه، وقد وقفنا على أمثلة كثيرة لم تخضع لأي معيار صحي في وضعها ضمن الحجر أو خارجه، في حين كان يجب أن يتم السهر على ضمان السلامة فقط في غلق المحلات أو فتحها وفي منع عرض البضاعة أو السماح بذلك، وليس الهدف هو حرمان الناس من قوت يومهم، بل الأدهى ممارسة العنف عليهم.

◆ زياد السادري

الطبقة العاملة
في مواجهة فيروس الطبيعة والرأسمالية

◆ عبد المجيد مصدق

منذ عقود والرأسمالية تتمسك بشعارها "دعه يعمل.. دعه يمر"، كمبدأ اقتصادي يمنع رقابة الدولة على قطاع الاقتصاد الخاص وشركاته، وتعتبر أن منطق العرض والطلب في السوق هو بوصلة تنظيم الأسعار والأجور والعمّال بشكل تلقائي، هذا المبدأ فاقم من أزمة الرأسمالية وفتح الباب للقلّة أن تتملّك الثروات التي تجاوزت موازنات الدولة ذاتها، الأمر الذي أدى إلى ارتباط عضوي بين الرأسمالية وأقطاب الدولة، ومن تم السيطرة على الثروات وترك الأغلبية الساحقة من الناس تحارب وتصارع من أجل ضمان الحصول على الحد الأدنى للقوت اليومي. لقد كشف وباء كوفيد19- عن عمق البؤس الذي تعانيه الفئات الاجتماعية الفقيرة، والبروليتاريا العالمية، والتي لا زالت ترزح تحت نير الاستغلال والقهر الرأسمالي، كما عرّت الجائحة بؤس جوهر الرأسمالية المتفوقة صناعياً وتكنولوجياً واقتصادياً، وزيف الخطاب المبشر بالرفاهية والتقدم والعدالة الإنسانية وكشفت عن جرائمها التي تقطر دماً من أجساد البائسين الفقراء.

وسيرا على عادة ربط المركز بالمحيط فإن ما ينطبق على الطبقات الشعبية بالمغرب ومنها الطبقة العاملة يسري على أمثالها في جل دول الجنوب وعلى جزء من الطبقة العاملة في دول الشمال والمهاجرين والمجنسين. لقد سقط الخطاب الخشبي والوهمي المعلق على صدر الرأسمالية وجرف معه أدبيات حقوق الإنسان وقدسية الحرية الفردية وحتى تلك الديمقراطية المقننة لمصلحة الطبقة المتحكّمة، أمام امتحان الفيروس القاتل، فقد عجزت الدول الرأسمالية بكل قوّتها العلمية والطبية عن مطاردته وانكشف ضعف قدرتها الفظيع في توفير ادني شروط المستلزمات الإنسانية الطبيّة.

إن هذا الأخطبوط فاقت سرعته سرعة الشركات والكارتيلات العابرة للقارات باحثاً عن ضحاياه، ولم يجد في طريقه تلك القوة العلمية والتكنولوجية التي تشعل الحروب، وتقتل الشعوب بأحدث الأسلحة وتنهب خيراتها، وفي كل صور الواقع بدت الرأسمالية ممثلة بدولها المختلفة، عاجزة عن إنتاج وتوفير الوسائل والإمكانيات والمعدّات الصحية اللازمة لمواجهة الوباء، وهي التي تتمتع بأعلى مستويات البنيات التحتية والتقدّم العلمي والتكنولوجي والبيولوجي، لسبب بسيط كونها رأسمالية متوحّشة وقيمها خارج قيم الإنسانية، لذلك لم تكن معنية بالأساس بتطوير المنظومة الصحّية لأجل حماية الإنسان، ومحاربة الأوبئة والكوارث الطبيعية والصناعية، لقد وجهت الإنتاج العلمي والإبداع التكنولوجي لتحقيق الهيمنة ومراكمة الأرباح، وتحويل الإنسان إلى سلعة في السوق ككل السلع المعروضة للبيع، واشترت العقول والأدمغة الخلاقة لخدمة الرأسمالية وجني المزيد من الأرباح، فإذا كانت الرأسمالية هي صانعة جزء من التقدم العلمي والتقني، فهي صانعة للدمار والخراب كذلك، بفعل عقيدتها في تقديس الربح وسطوة رأس المال على حساب الطبقة العاملة، المحرك الفعلي للدورة الاقتصادية، إن ذلك العجز عن تحقيق متطلبات الإنسان وإنسانيته هو السبب الرئيسي لذلك الإخفاق الكبير الذي واجه الرأسمالية المتوحّشة في محاربتها لهذا الوباء.

إن اجتياح كوفيد19- ليس له مثيل في التاريخ، فأغلبية سكان المعمور ارتدت الأقنعة الوقائية، حتى لا نقول الطبية لأنها أصبحت عملة نادرة واحتجبت بين الجدران، واعتكف الناس في منازلهم وفقدوا هواية التحرك في الفضاء العام حتى أضحت بعض المدن خالية من الإنسان، مدن أشباح قد يظن البعض أن الإنسان لم يطأها من قبل، تلك هي الأزمة الاجتماعية والنفسية والروحية في زمن فيروس شبح، والذي توسّعت دائرته يوما بعد يوم إلى أن تحولت إلى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية وعلمية عميقة، أرخت بظلالها على كل مناحي الحياة ولم يعد بالإمكان فصل أزمة الفيروس وآثاره الاجتماعية الوخيمة عن أزمة الرأسمالية النيوليبرالية المجردة من كل حس إنساني. وبما أن دول الشمال الرأسمالية لم تستطع وقف الجائحة ولا السيطرة عليها فكيف سيكون الحال في دول الجنوب ومنها المغرب؟!!

رأسمالية الدولة في مواجهة الطبقات الشعبية بالمغرب

لقد كانت الطبقة الحاكمة بالمغرب واعية تمام الوعي بضعف وهشاشة البنية الصحية، وبما أن الوباء لم يكن يفرق بين من هم في الفوق أو من هم تحت، فقد اختارت طريقة العزل الشامل والحجر الصحي وربطته بحالة الطوارئ، وبعد ذلك حظر التجول والإغلاق الإلزامي، هادفة من وراء هذه القرارات إلى الخروج من نفق الفيروس بأقل الخسائر لحسابات سياسية أكثر ما هي إنسانية، أهمها الاحتياط من زعزعة النظام السياسي القائم والذي اعترف بفشل نموذجه التنموي، فقد توقّعت الدولة أن تصبح المراكز الطبية في المدن ربما غير قادرة على استيعاب التطورات. ولأن سياسة الحجر لها تبعات اجتماعية خطيرة، فقد تم إنشاء صندوق لغلق الأفواه الجائعة نتيجة الاعتكاف بين أربعة جدران، وتم بسرعة فائقة طلب الخط المالي الاحتياطي (3 مليار دولار)، والذي كان رهن إشارة المغرب منذ مدة من صندوق النقد الدولي، وذلك لإيجاد سيولة شراء المواد الغذائية، والتي لم تستطع الدولة طيلة سبعة عقود من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي منها، ومع مرور الأيام ومن منظور طبقي اتضحت المعاناة بسبب كوفيد19- على جباه وجيوب الطبقات الشعبية، ابتداء من الجزء الأسفل من الطبقة الوسطى والطبقة الصغرى، رغم التعويضات الهزيلة التي رصدت لهم من الصناديق الاجتماعية، باعتبار اشتغالهم ضمن القطاع المهيكل، أما البقية وهي الشريحة الواسعة من العمال الذين فقدوا أعمالهم والمحسوبين على القطاع غير المهيكل، يضاف إليهم جيش من المياومين والعاطلين والأسر التي تعاني الهشاشة أو الفقر المطلق، فقد كانوا أكثر المتضررين من حالة الطوارئ الصحية، لدرجة أن جزء منهم تمرد عليها غير مبال بالمخاطر، بل يمكن القول أن سياسة خلق صندوق مكافحة الوباء كان هدفها هو إسكات هذه الأفواه برميهم بالفتات، واتضحت للجميع جرائم الاختلالات التي ارتكبها من كانوا يدبرون البلاد والعباد خصوصا في قطاعي الصحة الذي يعاني من خصاص فظيع ومهول والتعليم الذي تراجع بسبب نهب أموال ضخمة من ميزانيته وهدم مدرسته العمومية، واتضح فشل رقمنته، مما أثر على طريقة الدراسة عن بعد بشكل كبير، وخلاصة إنتاجه كما قال الراحل السوسيولوجي محمد جسوس "جيل من الضباع" لا يعرف خطورة الوباء على نفسه وعائلته ومحيطه، كما أن تغول بعض الرأسماليين بعدم قبولهم الإغلاق لحماية العمال من العدوى، واستمرار مقاولاتهم في العمل ودون استعمال الاحترازات الصحية من وسائل النظافة والتعقيم والتباعد الاجتماعي، قد خلق بؤر صناعية للوباء

الطبقة العاملة
في مواجهة فيروس الطبيعة والرأسمالية

◆ عبد المجيد مصدق

وبالتالي ارتكاب جريمة المس بحياة الإنسان والسلامة الذاتية، ولم يكن لهؤلاء الجرأة على هذا التحدي لولا تواطؤ من يملكون القرار في هذا البلد.

هناك فئة أخرى من الطبقة العاملة تدفع ثمنا أكبر، إنهم أولئك الذين يعملون في الصناعات التي تعتبر ضرورية، مثل إنتاج الغذاء أو صناعة الأدوية، ثم هناك عمال المستشفيات من أطباء وممرضين ومسعفين، والذين كانوا ولازالوا في الصفوف الأمامية لمواجهة الوباء، وكذا عمال النظافة ونظام الصرف الصحي وجمع القمامة، المجبرون على العمل في ظروف فظيعة وصعبة.. إنهم العمال المهددون أكثر بالإصابة بالعدوى، وقد مات البعض منهم وتعرض آخرون للإصابة بالعدوى كما أنه لم يعد بإمكانهم تحمل الضغط النفسي الرهيب الذي يتعرضون له، إذا ما حصل الفشل في الحد من انتشار الفيروس وتطويق الوباء في أمد قصير.

إن هاته الطبقات الشعبية المتضررة من السياسات العمومية والمغلوبة على أمرها، وبعد هذا الدرس القاسي من الوباء، سوف لن تظل مكتوفة الأيدي، خصوصا الطبقة العاملة التي خانتها أو تواطأت ضدها البورصات واللوبيات المنظمة في أكثر من مناسبة مصيرية، لقد ارتفع لديها الحس النضالي في هذه الأزمة، وكانت وستكون في الأفق المنظور الضحية الكبرى لمرور كوفيد19-، وهي واعية بمصيرها الضبابي حول لقمة العيش مستقبلا، والأرقام المؤقتة كفيلة بمعرفة الأفق المظلم فحوالي **113000 شركة أوقفت أنشطتها منذ 15 مارس، وأكثر من 700000 عامل عجزوا عن العمل أو جرى فصلهم نتيجة لذلك، إضافة والى توقف عشرات الآلاف من مناصب الشغل في القطاع السياحي**، علما أن التعافي لن يكون سريعا على الأرجح. إن هذه الأرقام توضح بجلاء مدى فداحة الضربة القوية التي تلقتها الطبقة العاملة المغربية، ومن تم فهي مجبرة على خوض معركة الحياة في مواجهة أذيال الرأسمالية المحليين.

فلم يكن يخاف على المغاربة الحالة المتهرئة للمستشفيات والنقص المهول في التجهيزات والموارد البشرية الطبية والتقنية، فقط بسبب كوفيد19- تعرت الأمور أكثر، حيث وصلت الحالة إلى الأسوأ، والفيديوهات الرهيبة التي تسللت من غرف المستشفيات للنزلاء ضحايا الوباء تكشف هول الأمر، وقد جالت تلك الصور العالم، أنداك فقط تحركت الهواتف من طبقة إلى طبقة ومن سلطة إلى سلطة ومن رئيس إلى مرؤوس، فدبت الحياة جزئيا في الهيكل وتأجلت الحسابات إلى ما بعد العاصفة، والأكيد أن أصحاب تلك الهواتف لم تحركهم الوطنية ولا جسامة المسؤولية، بل الحدود المغلقة المانعة لسفرهم من اجل العلاج كعادتهم في أرقى المستشفيات والمصحات الأوروبية والأمريكية إذا ما زارهم الفيروس اللعين، **فوضعية مساواة المرضى بين علية القوم وباقي طبقات الشعب في حالة العدوى والخضوع لنفس بروتوكول العلاج داخل نفس المستشفيات والغرف المهترئة زرعت الرعب في من بيدهم القرار الفعلي**، واحتراسا وتجنباً للسقوط بين تلك الجدران تم التحرك بسرعة قياسية، ولو من أجل التنظيف والتنظيم والأكل، وإجراء التحاليل المخبرية على قلتها، وعلاج المصابين بالبرتوكول الدوائي الذي تم اختياره والذي يهم بالأساس مرضى الملاريا، وإنقاذ الأرواح بما هو متوفر من إمكانات، فحتى المساهمة في صندوق مكافحة الوباء لم تكن بأريحية وعن طيب خاطر وبإرادة حرة وحس وطني، بل مجبر أخوك لا بطل، وقد صاحب فرض الحجر الصحي بعض الأخطاء القاتلة، الاختلالات والبطء أو التسرع في تنفيذ بعض القرارات، وهي حالة عامة عاشتها كل دول العالم وتعاملت مع الوضع بارتجالية وتردد نظرا لانعدام الخبرات في هذا المجال وفجائيته، بيد أن نتيجة القرارات الاحترازية المتخذة، ومع الإكراهات المجتمعية من فقر وجهل اللذان هما نتاج الاستبداد السياسي والنماذج التنموية الفاشلة، والخاضعة لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، لن يعرف أُكلها إلا بعد نهاية التمديد، والعودة التدريجية للحياة العامة، ورغم سوابق الدولة بعدم أخذ الدروس والعبر من الأزمات المجتمعية والصحية، إلا أن الأكيد هو أن مغرب ما قبل كورونا لن يعود بأي وجه من الوجوه، حتى لو أراد المسؤولون نهج سياسية عادت حليمة إلى عادتها القديمة فلن يفلحوا، فالطبقات الشعبية اكتوت بنار الفيروس وتبعاته نفسيا وماديا ومعنويا واستفادت من الدرس القاسي، لأنها أدت الثمن غاليا من قوتها وحريتها، وعانت الحرمان من الفضاء العام، وكادت بعض الأسر أن تموت جوعا في صمت لولا تطوع بعض الشباب وطلب جمع المساعدة عبر وسائل التواصل الاجتماعي لانقاذ ما يمكن إنقاذه، فمن الوارد أن يستغل المدبرون لهذه البلاد نجاح ونجاة المجتمع من الوباء بأقل الخسائر لكي يوطدوا استبدادهم، لكن الأهم هو حصول انسجام بين من هم تحت، وعلى القوى الحية والديمقراطية والتقدمية أن تتكل وسط هاته الظرفية، قبل أن تصبح في مهب الريح رفقة الطبقة العاملة، من أجل فرض مطالب التغيير من أجل الصالح العام، بكل الطرق والوسائل، والتخلي عن أنانية امتلاك البديل الوحيد ونبذ الحساسيات الفكرية والسياسية والقبلية التي تفرق اللحمة الوطنية، إن الركود الاقتصادي قد حل فوق الرؤوس ومئات الآلاف من مناصب الشغل قد أصبحت في خبر كان، خصوصا وأن وضعية المغرب الاقتصادية كانت صعبة قبل الوباء بفعل النهب والتبذير وسوء التدبير وارتفاع المديونية وفوائدها، وستضاف إليها وضعية الجفاف، **ونسجل النقص المنتظر لسيولة المهاجرين والذين كان 70 في المائة منهم يحولون حوالي ربع مداخليهم السنوية للمغرب**، دون نسيان آثار الوباء على القطاع السياحي ومجالات التصدير.

بين رأسمالية كورونا و الحقوق المهضومة للطبقات

إن فيروس كورونا المستجد الذي أفقر الطبقات وأغلق الحدود البرية والجوية والبحرية رغم شروره القاتلة، إلا أنه قد أنصف الضعفاء من الدول في مواجهة القوى العظمى، فساوى بين الفقراء والطبقات العليا في كل المجتمعات، وأضحى اسمه على كل لسان من بكين إلى واشنطن، ومن أسلو إلى جوهانسبورغ، كما أصبح الحاكم الفعلي الذي استطاع إفراغ الساحات والشوارع والشواطئ، وتطويق المدن وفرض على الجميع الحجر وحضر التجول، ووضع ميزان المساواة بين الدول والطبقات والأعراق، مع أنه ليس إلا شبحا ناقلا للخوف والرعب والموت يحبس الأنفاس بدون حساب ولا عقاب..

إن الغرب الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولون مباشرة عن الكوارث التي تجتاح العالم، بما فيها الكوارث الطبيعية، فالعلاقة بين غضب وكوارث الطبيعة والنشاط الرأسمالي هي علاقة اطرادية، فكلما تدخّل الإنسان في قانون الطبيعة كلما تحركت قوى الطبيعة لتفرض قانونها الجديد، عبر موجات الكوارث والزلازل والحرائق والفيروسات... الخ، وما خروج أمريكا من اتفاقية "كيوتو" للمناخ إلا إقرارا بدورها الكارثي اتجاه الأرض والإنسان. وفي هذا الصدد وبعيدا عن لغة المؤامرة، فمن غير المستبعد علمياً أن تكون الدول الرأسمالية

الطبقة العاملة
في مواجهة فيروس الطبيعة والرأسمالية

وراء انتشار الفيروس، قصداً أو بغير قصد، والزمن كفيل بإظهار الحقيقة، فلها القدرة العلمية، لصناعة وإنتاج الفيروسات والجراثيم والبكتيريا والأوبئة في المختبرات البيولوجية السرية العسكرية منها والمدنية، ونقلها إلى ساحة المعارك، ولأن التاريخ هو عبارة عن دروس نستخلص منه الأحداث، ففي سنة 1763 استخدمت القوات البريطانية السلاح البيولوجي للقضاء على القبائل الهندية، عبر إرسال الأغطية والمناديل الملوّثة بالجُذري إلى رؤساء القبائل، والقوات اليابانية استخدمت القنابل التي تحتوي على البراغيث الناقلة للطاعون ضد القوات الصينية عام 1940، والجمرة الخبيثة تسربت سنة 1979 من المركز البيولوجي العسكري في "سفيردولفسدك" بتشيرنوبل في روسيا، وقبلها الجمرة الخبيثة التي استخدمت في حرب فيتنام من قبل الولايات المتحدة، والأسلحة الكيماوية أثناء غزو هذه الأخيرة للعراق، وكل هذا لا ينفي أن يكون الأمر طبيعيا حسب علماء الأوبئة و خبراء الصحة والبيولوجيا، ففي الوقت الذي يؤكدون فيه على أن فيروس كوفيد19- ليس من صنع الإنسان أو معدلاً جينيا لأنه لا يوجد في التركيب الجيني للفيروس ما يشير إلى أنه تم التلاعب به في مختبر أو تصنيعه مختبريا، يبقى أيضا احتمال أن يكون الفيروس تسلل خطأ من أحد المختبرين في ووهان واردا إلى أن تنجلي الغيوم عن الكارثة، كما يروج الإعلام الأمريكي مؤخرا، أو احتمال التسرب عبر مختبرات أمريكية..

إن كل هذه الفيروسات كانت متواجدة منذ قرون، وتصيب بشكل أساسي الحياة البرية، كالخفافيش والجمال في آسيا وإفريقيا، في مرحلة لاحقة وقعت لها طفرة وتحولت واكتسبت القدرة على إصابة البشر أيضا، هذه الأمراض أصبحت أوبئة لأن حاجة الرأسمالية المتوحشة لأراض جديدة بغية استغلالها دفعت بالتطور البشري إلى مناطق إحيائية غير مستقرة بعد، معطلة النظم البيئية الطبيعية، ومعرضة الناس لحيوانات تحمل هذه الأمراض الجديدة.

فلا يمكن الجزم أو القطع بأن هذه ليست "ظاهرة طبيعية"، بل هي تداعيات محددة لحرب الرأسمالية الدائمة على الطبيعة، والتي تسببت بتغيير المناخ، وإزالة الغابات، والتصحر وتلوث الهواء والمياه وأحدثت خللا في النظام الفيزيائي لكوكب الأرض ومن تم مس الضرر الكائنات الحية.

إنه من الطبيعي أن يؤثر فيروس من هذا النوع الخفي على الاقتصاد، لكن عمق الأزمة الحالية وسرعتها يعكسان أيضا التناقضات الهائلة التي تراكمت داخل النظام الرأسمالي، والذي صارت بنيته هشة جدا إلى درجة أنه حتى أقل هزة يمكنها أن تسقطه مثل جائحة كوفيد19-.

وبسبب هذا الوباء تم اتخاذ التدابير الاحترازية في أغلب دول العالم والعزل الشامل والحجر الصحي والتجميد والتطويق خاصة بعد فرض إجراءات الإغلاق الكامل أو الجزئي في العديد من الدول وتوقف حركة التنقل عبر الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي، وكان لهذه التدابير الصحية أثر كبير على الحركة الاقتصادية في كل دول العالم حتى التي لم يصلها الوباء، حيث توقف أو تقلص بشكل كبير نشاط عدد كبير من الشركات والمقاولات بكل أصنافها وأنواعها، وتراجعت التجارة الدولية والطلب الداخلي والخارجي والاستثمار، إلى مستويات كارثية، وبالتالي كان أول ضحايا تداعيات الوباء، الطبقة العاملة سواء التي تخضع للنظام المهيكل بقوانينه الاجتماعية والتي تصرف لها الصناديق الاجتماعية اقل من الحد الأدنى للأجور كتعويض عن فقدان الشغل، أو أولئك المياومون والعرضيون الذين يعملون في القطاع غير المهيكل وغيرهم الذين لا يتوفرون على أي ضمان اجتماعي وصحي، وأصبحوا بدون أي مصدر دخل، كما أن لأزمة فيروس كورونا تأثير مدمر على العمال وأصحاب العمل في جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يتعرض العاملون في الخدمات الأساسية مثل الصحة والاستجابة للطوارئ في الخطوط الأمامية لخطر الإصابة بالعدوى في كل الدول، كما أن عمال البقالة ومضيفي الطيران والعمال المستقلين هم أيضا من بين من تهددت صحتهم ومعيشتهم جراء الوباء.

لقد أفرز الوباء الصورة الحقيقية لأصحاب عقيدة الشر والجشع فكانت أهم عناوين العقلية الرأسمالية المجردة من الحس الإنساني والتي تقدس المال قبل الإنسان:

* عدم قبول الإغلاق الشامل وترك مؤسساتهم الإنتاجية تعمل بطاقتها العادية.
*عدم احترام الاحترازات الصحية في أماكن العمل.
* تلاعبات ووعود ضبابية لتأجيل القروض وفوائدها.
* نهج سياسة القطيع لحل المشاكل المالية المزمنة للصناديق الاجتماعية واستهداف العمال المتقاعدين في البلدان ذات قاعدة الهرم الشائخة.
* المس بحقوق الشغيلة بالسلامة الجسدية والصحية والحياتية والمعيشية.

الطبقة العاملة عالميا من خلال المأساة الإيطالية

تبرز الأزمة الحالية، الطبيعة الطبقية الحقيقية للمجتمع الحالي، وجميع البلدان التي تأثرت بانتشار فيروس كورونا، فقد شهد العالم كيف أن الرأسماليين وسياسييهم استهانوا بخطورة الفيروس في البداية، مقدمين المصالح المادية على ما عداها، بدءا بإيطاليا وإسبانيا تم فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وسنكتفي هنا بالنموذج المأساوي الذي وقع بايطاليا.

لقد كان لجشع الرأسماليين الإيطاليين يد كبرى في المأساة التي عرفها هذا البلد العريق، بعد أن أصروا بتواطؤ مع لوبيات التشغيل على أن تظل آلة الإنتاج مستمرة رغم اجتياح الشبح القاتل، وبما أن الاتصال الوثيق عامل رئيسي في انتشار الفيروس، فقد كان من الواضح لجميع العمال أنهم سيتعرضون للخطر بسبب إجبارهم على الذهاب إلى العمل. فإذا نظر المرء إلى خريطتين، واحدة لتركيز حالات الإصابة المسجلة، والأخرى لتركيز المصانع في مختلف أجزاء إيطاليا، سيتضح له بشكل كامل أن هناك ارتباط بين الاثنين، فلومباردي هي المنطقة الأكثر تصنيعا في إيطاليا، وتعرف منطقة بيرغامو وبريشيا أحد أعلى تركزات المصانع، هاتان المقاطعتان هما اللتان تعيشان في الوقت الحاضر أسوأ الكوابيس، مع أعداد هائلة من القتلى. إنها المكان الذي شاهد فيه العالم بأسره الشاحنات العسكرية وهي تأخذ التوابيت بعيدا لأن المقابر المحلية لم تعد قادرة على تحمل المزيد، حيث كانت النسبة الأكبر من العمال، فكان لهذه المشاهد تأثير كبير على نفسية ملايين الناس في إيطاليا والعالم اجمع، إضافة إلى أن ايطاليا كانت ضحية للشوفينية المتجذرة في الاتحاد الأوربي، والذي لم يعد اتحاداً أمام الوباء وترك إيطاليا تواجه مصيرها لوحدها.

إن الخاسر الأكبر من تدعيات كوفيد19- حسب منظمة العمل الدولية، هي الطبقة العاملة التي حرمت هذه السنة من الاحتفال بعيدها الأممي، حيث سيفقد العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية.

مع تعمق الأزمة الاقتصادية أكثر، وتأثيراتها الاجتماعية المباشرة على الطبقة العاملة، بدأت تتجدد نبرة الحديث عن الاشتراكية، كحل جذري للأزمة، دون موارية أو خوف. وبلمحة بصر، تحولت أجزاء من أدبيات "رأس المال" عند "ماركس" إلى مراجع اقتصادية صالحة لخروج النظام الرأسمالي من أزمته، بأفكار اشتراكية وبعقلية رأسمالية، وليتم توظيفها واستخدامها في جملة من القرارات بصورة مجتزئة ومشوهه، كمحاولة منها لإنعاش اقتصاد السوق، وعلى الرغم من كل الدعاية البرجوازية، التي ربما صدقها بعضهم، فإن الطبقة العاملة لم تختف، بل العكس هو الصحيح، إذ أن الطبقة العاملة لم تكن في أي وقت مضى بهذه القوة العددية كما هي اليوم، حيث يبلغ عدد القوى العاملة العالمية حوالي 2,5 مليار، بينما يبلغ عدد عمال الصلب لوحدهم حوالي 400 مليون.

ويدرك البرجوازيون جيدا حقيقة أنه لا يمكن كبح مثل هذه القوة الضخمة بواسطة القمع وحده، فالحركات الاحتجاجية قادمة لا محالة بفعل الآثار السلبية للوباء على القوت اليومي للطبقة العاملة، وأي تصعيد زمني سيزلزل الرأسمالية، خصوصا وأنها جربت كل الوصفات العلاجية وفقدت بوصلة الطريق، وها هي تسقط في براثن الركود الاقتصادي والمالي بفعل فيروس شبح.

◆ عبد المجيد مصدق

الطبقات الشعبية بين مطرقة كورونا وسندان الأزمة الاجتماعية

• رشيد الإدريسي

لقد كشفت الأزمة الصحية بسبب وباء كورونا حقيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعرت حجم الفقر والهشاشة الاجتماعية بالبلاد، إذ أن 45 بالمائة من المغاربة يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، أي الحرمان من المعيشة اليومية والتعليم والصحة، وذلك حسب آخر تقرير للأمم المتحدة صدر في الصيف الماضي، والبطالة توسعت قاعدتها بشكل كبير لتمس الشباب والنساء وأصحاب الشهادات العليا، وهي مرشحة للمزيد بسبب تداعيات الأزمة الصحية، كما تعمقت حدة الفوارق الاجتماعية لا من حيث الدخل ولا من حيث القدرة المعيشية، إذ تنفق الطبقات الشعبية 85 في المائة من دخلها على الغذاء.

لقد استفحلت هذه الأوضاع بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع الأسعار، وتصفية صندوق المقاصة وتجميد الأجور، ونهج سياسات اجتماعية واقتصادية ليبرالية متوحشة، محكومة بتنفيذ توصيات وتعليمات المؤسسات المالية الإمبريالية، والتي فرضت على المغرب منذ الثمانينات، في ظل نظام سياسي مخزني عتيق، مع انتهاج سياسة قائمة على تقليص النفقات الاجتماعية وإعطاء الأولوية للتوازنات المالية، على حساب حاجيات ومصالح الأغلبية الشعبية، في المقابل توسعت قاعدة البورجوازية من خلال سياسة الخوصصة واقتصاد الريع والامتيازات والإعفاءات الضريبية، تحت يافطة عدد من الشعارات الديماغوجية، من قبيل تشجيع القطاع الخاص المتحرر من القيود في إطار اقتصاد السوق، وما شجع تغول هذا النهج الرأسمالي الريعي، هو تنامي التوجهات المتطرفة لليبرالية في العالم، وانعكاس ذلك على المغرب الدي سعى للاندماج في بنية الاقتصاد العالمي، من موقع التبعية والخضوع للمراكز الإمبريالية، والتي أصبحت تتحكم في كل مفاصل حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية مما يهدد سيادتنا.

هشاشة الشغل وحرمان العمال من أبسط الحقوق

لقد عرت هذه الأزمة واقع الشغل بالمغرب، والذي كان سائدا حتى قبل كورونا، وكذا الانعكاس السلبي للسياسة الليبرالية المتوحشة على أوضاع الشغل، من حيث تنامي التسريحات وطرد العمال، في عدد من القطاعات تحت مبررات الأزمة والمرونة، وتحميل العمال تبعات الأزمة، إما بالتقليل من ساعات العمل الذي يستتبعه التقليص من الأجور، وكذلك التجاء الباطرونا إلى العقود المؤقتة التي تستمر لسنوات في ضرب سافر لكل القوانين، ،ناهيك عن عدم تمتيع العمال بحقوقهم الاجتماعية، ومصادرة حقهم في العمل النقابي، من خلال طرد النقابيين وترهيب العمال والسعي إلى تصفية العمل النقابي، ضمن استراتيجية الرأسمالية الساعية الى القضاء على أي شكل من المقاومة، لتسهيل تمرير مشاريعها للقضاء على جميع المكتسبات، سواء ما يخص التقاعد والضمانات الاجتماعية، وذاك في ظل تواطئ مكشوف للعديد من المسؤولين، والذين نهجوا سياسة تشجيع الاستثمار بشكل فج، وإطلاق يد الرأسمال المحلي والعالمي لاستغلال اليد العاملة الرخيصة بشكل بشع، وجعل الطبقة العاملة مقيدة بالأغلال والقيود، وهو ما أصبح بارزا في أكثر من مقاولة ومؤسسة إنتاجية.

ولقد انكشف ذلك مباشرة بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية، حيث قامت عدد من المقاولات بتسريح آلاف العمال، كما كشفت عملية الدعم الاجتماعي الذي باشرها صندوق الدعم الخاص بوباء كورونا، حرمان الآلاف من العمال من الاستفادة من تعويض الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بسبب عدم تسجيلهم في الصندوق من طرف عدد كبير من المقاولات، فحسب إحصاءات وزارة الشغل فحوالي 700 ألف عامل غير مصرح به، وقد تملصت العديد من المقاولات من تأدية أجور العمال لشهر مارس الماضي، ودفعت بهم للصندوق، ولم تتحمل أي مجهود أو مسؤولية اجتماعية للعمال، وهي التي راكمت الأرباح تِلوَ الأرباح، مع العلم أن دعم الصندوق بمبلغ 2000 درهم غير كاف لمواجهة تكاليف المعيشة المتنوعة، وقد سجلنا تلاعب البعض بأجور المستخدمين، كما هو حال أصحاب مؤسسات التعليم الخاص، ويتضح أن تداعيات الأزمة ما بعد كورونا ستكون كارثية على أوضاع الطبقة العاملة والمأجورين، فبالإضافة إلى فقدان مئات الآلاف من مناصب الشغل، ستحاول الرأسمالية المحلية تحميل تبعات الأزمة للعمال، لا من حيث الأجور أو الحقوق الاجتماعية أو استقرار الشغل، وستجد الليبرالية المتوحشة كما كانت تفعل من قبل، كل الطرق والوسائل للتحايل على القانون ومواصلة سياسة الاستغلال البشع للعمال ومراكمة الأرباح على حساب المأجورين.

كورونا وأزمة القطاع الصحي

أما القطاع الصحي، فبعد أن حلت أزمة كورونا، فقد انكشفت اختلالاته العميقة في البنيات والمؤسسات والإمكانيات المادية والتجهيزات، وتعرى واقع قلة الأطر الصحية، وصعوبة الولوج للخدمات الصحية من طرف أغلبية المواطنين، مما جعل العديد من المستشفيات في أزمة خانقة، رغم النداءات والمطالب التي عبرت عنها شغيلة القطاع والأطباء من أجل إنقاذ الخدمات الصحية العمومية، وهو المطلب الحيوي الذي نادت به القوى

الديمقراطية ،

ونتذكر في هذا السياق أن نائبا فيدرالية اليسار الديمقراطي هما الوحيدان اللذان قادا معركة رفع ميزانية القطاع الصحي، أمام انبطاح بقية الأحزاب، حيث ترك المواطنون في مواجهة واقع مأزوم، و أمام قطاع خاص يتحكم فيه منطق تجاري متحرر من أي قيود أو ضوابط، في ظل فوضى وضعف آليات الرقابة والتتبع. لقد أبانت هذه الأزمة على الأهمية الحاسمة لقطاع الصحة، والذي سعت الدولة والرأسمالية إلى خوصصته وتسليعه، والحاجة إلى النهوض بالمستشفى العمومي وإعطائه الأولوية التي يستحقها.

الدعم الاجتماعي والحجر الصحي

لقد أنشأت الدولة صندوق الدعم، لتدبير تداعيات وباء كورونا، من خلال التبرعات والتضامن، والذي لم يكن في المستوى المطلوب خصوصا من طرف الشركات والمقاولات الكبرى التي ظلت تراكم الأرباح وتحصل على الامتيازات والإعفاءات، بل إن بعضها استفاد من الريع والتسهيلات ومن المالية العمومية لسنوات، إن المسؤولية الوطنية تتطلب أن تتحمل هذه القوى النصيب الأوفر من تداعيات الأزمة، بدل تحميلها كل انهيارات الأزمة للمأجورين والطبقات الشعبية.

وبالرغم من إيجابية عدد من التدابير المتخذة، إلا أنها غير كافية ولاتستجيب للحاجيات المعيشية ولمتطلبات الحياة، من تغذية وسكن وصحة.. فالمبالغ هزيلة، ناهيك على تأخرها وعدم استفادة الآلاف منها، وكذا الارتباك الحاصل في استخلاصها..

أما العالم القروي الذي يواجه محنة مزدوجة، من جهة الجفاف بكل أثاره السلبية وفي مقدمتها فقدان أكثر من 100 ألف منصب شغل، وتعميق حالة الطوارئ الصحية للأزمة، والتي أدت إلى توقيف أغلبية الأسواق، وحصول عدد من الاختلالات في تأمين تصريف المنتوجات، ناهيك على غلاء الأعلاف، في ظل ضعف تدخل وزارة الفلاحة في أطار دعم الفلاحين الصغار والمتوسطين لمواجهة أثار الجفاف.

لقد بات واضحا، أنه من الأهمية بمكان وضع خطة واضحة في الميدان الفلاحي، لتأمين الغداء والاكتفاء الذاتي للمغاربة، ومراجعة السياسة الفلاحية الموجهة بالأساس للتصدير وتلبية حاجيات الغرب الرأسمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار ما قامت به عدد من الدول، بوقف أو تقليص استيراد المنتوجات الفلاحية من الخارج، حماية لمنتوجهم الوطني وإعطائه الأسبقية في إطار تدابير دعم الفلاحين لديهم.

كورونا والسكن غير اللائق

لقد فرضت تدابير الحجر الصحي على المغاربة البقاء في المنازل لمدة طويلة، ويعاني الملايين من المغاربة وخصوصا في الأحياء الشعبية من تكدس الأسر في منازل صغيرة جداً أو في غرفة واحدة أحيانا، حيث تنعدم فيها كل شروط السكن اللائق، مفتقدة للتهوية ولبعض المرافق الضرورية، أما في فئة السكن الاقتصادي والاجتماعي فمعاناة المواطنين تفاقمت بشكل أكبر في ظل الحجر الصحي، وهو السكن الذي استغلت فيه البورجوازية العقارية وعدد من الأوساط القريبة من مراكز السلطة، الخصاص المهول وأزمة السكن الحادة الذي تعيشها البلاد، لتنتج شققا تفتقر للجودة وللمعايير الأساسية للسكن اللائق، حيث لا مرافق ولا حدائق ولا مساحات خضراء.. مستفيدة من عدد من التسهيلات والامتيازات، لتتضاعف حجم معاناة الفئات الشعبية من ظروف الحجر الصحي، ليصبح السكن غير اللائق بؤرة لتفاقم الحرمان والظلم والتفاوت، وليشكل بيئة ملائمة لكل الظواهر السلبية وفي مقدمتها تقشي المرض والوباء.

كورونا وأولوية التعليم

من دروس أزمة كورونا انكشاف مخاطر التوجه الذي كان يجري التأسيس إليه انسجاما مع توجيهات المؤسسات المالية الامبريالية والمتمثل في رفع اليد على القطاعات الاجتماعية وتسليع خدماتها.

لقد أعادت الأزمة الصحية للأذهان، عدد من التحديات المرتبطة بالقدرات والامكانيات العلمية والصناعية والتكنولوجية لكل بلد، في مواجهة وباء كورونا، خصوصا ما يتعلق بتوفير وصنع الوسائل والتجهيزات والتحاليل الطبية والمختبرات والأدوية والتلقيح، وقد عشنا لحظات من التسابق والمنافسة بين الدول المتقدمة صناعيا وعلميا في مواجهة الفيروس، الشيء الذي أظهر الأهمية الحاسمة للتعليم والعلم والمعرفة، وأن التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي مدخله العلم والبحث العلمي ومجتمع المعرفة والتكنولوجيا، مما يجعل من قضية التعليم ليس فقط رهانا حاسما لكسب معركة التقدم، بل يشكل أكبر تحدي للتحرر من أشكال التخلف الاجتماعي والاقتصادي والفكري ومدخلا أساسيا للتقدم.

أن تجربة التعليم عن بعد، على الرغم من الانتقادات الموجهة إليها، إلا أنها أظهرت الحاجة الماسة لتحديث وعصرنة التعليم والنهوض بأوضاعه على جميع المستويات.

إن مجمل هذه الأوضاع قد ظلت في صلب اهتمام القوى الديمقراطية واليسارية طيلة السنين الأخيرة، وأفرزت العديد من الحركات الاحتجاجية والانتفاضات في عدد من المناطق، والتي ووجهت دائما بالقمع والمقاربة الأمنية والمتابعات القضائية كوسيلة للردع، لإسكات كل الأصوات الرافضة لاختيارات تخدم بالأساس مصالح أقلية رأسمالية تستحوذ على ثروات البلاد، إن القوى الديمقراطية واليسارية مطروح عليها، وباستعجال، بلورة استراتيجية نضالية وبرنامجا شاملا للتغيير الديمقراطي وبناء مغرب جديد.

تحقيق

اشتوكة أيت باها..

مأساة العاملات الزراعيات

♦ سارة سوجار

أصبح الحجر الصحي في زمن وباء كوفيد 19، الشرط الأساسي لضمان حماية حياة الساكنة، حيث يعيش العالم حالة استثنائية تجعل من المكوث في المنازل والعزل الاجتماعي وإغلاق الحدود المعولمة، الوسائل الناجعة لمقاومة اجتياح هذا الفيروس.

لكن هذا الحجر الصحي ليس خلاصا دائما للكثير من الفئات، حيث يهدد هذا الإجراء الكثير من النساء في رزقهن، حياتهن وفي سلامتهن النفسية والاجتماعية. فلنتذكر ونحن نتمتع بغذاء آمن ونحن في منازلنا نتابع أخبار الفيروس عبر الشاشات، أن هناك نساء توجدن في الصفوف الأمامية، تحملن أوجاعهن بين أيديهن وتغطين دموعهن كي توفرن حجرا آمنا لنا ولعائلاتنا.

في هذا السياق وبناء على شهادات حية ومرافقة قانونية واجتماعية للكثير من العاملات الزراعيات، قررت مجموعة شابات من اجل الديمقراطية أن تزلن الحجاب على بعض من المعاناة التي تعيشها هذه الفئة، والتي تعتبر الحلقة الأضعف في ماكينة تنتج الغداء للبعض والكثير من الأرباح للبعض الآخر.. شهادات مأساوية بكل المقاييس، وفي قمة الدرامية لآلام تعتصر قلوب النساء في حقول الاضطهاد.

هي حملة قامت بها المجموعة لتوصل بعضا من معاناة هؤلاء النساء، والتي لا تجرؤ الكثيرات منهن للبوح بها بالصوت والصورة. ففي سنة من الاشتغال، جعلت من حدث الحجر الصحي فاصلا كي تصدر بعض من هذه الأصوات المقهورة. أصوات نساء وفتيات غالبيتهن يأتين من المغرب العميق، ومن هوامش المدن الصناعية والإدارية، قصد الحصول على مدخول يومي يُعِلنَ به أنفسهن وعائلاتهن ويحميهن من وباء الجوع والفقر والحرمان.

لماذا منطقة اشتوكة أيت باها بجهة سوس ماسة ؟

تعتبر الزراعة قطاعا اقتصاديا مهما في جهة سوس ماسة، حيث توفر فرصا كثيرة للشغل، ومصدرا مهما للعملة الصعبة، باعتبارها زراعة موجهة للتصدير. كما تساهم هذه الجهة على الصعيد الوطني بثلث القيمة المضافة ونصف الصادرات في القطاع الفلاحي، مما يجعلها منطقة زراعية منفتحة على مختلف مناطق العالم.

في الوقت الذي تتحدث فيه الدولة عن مجهوداتها لجلب الاستثمارات لهذه المنطقة و للاستفادة من خيراتها، يظهر في المقابل تدهور واضح للبنيات التحتية والخدمات الأساسية، ومعاناة مؤنثة تغطيها لغة الأرقام الربحية وشعارات التقدم والتطور.

والدولة تعلن عن استراتيجية زراعية جديدة تعتمد على ركيزتين: إعطاء الأولوية للعنصر البشري، ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية على الصعيدين الاجتماعي والبشري حسب تصريحات المسؤولين من الوزارة الوصية، نتساءل جميعا عن مآل وضعية حقوق المئات من العاملات في هده المنطقة وعن حقهن من أرباح إنتاجها المحلي .

معاناة مركبة.. لكن مضاعفة في زمن الحجر الصحي

"حنا ديما كنتخلصو للنهار.. إلا مخدمناش مكلقا ومنا كلو ولا منوكلو.. ولكن مع هاد الحجر تزاد هدشي.. دبا خصنا الرخصة باش نخرجو للخدمة.. وموال الشي مكيبغيش يعطيها لينا.. حيث ممديكلاريناش خدامين عندو.. وحتى فالموقف مكينش فاش نمشيو.. ادكشي قليل وعليه بزاااف د الرقابة.. والله الا مامعنا غير بركة الله."

أسماء والكثيرات من مثيلاتها، وجدن أنفسهن بين مطرقة الوباء وسنداد الهشاشة والجوع. حيث تفاقمت معاناتهن في سياق الحجر الصحي، فلم يجدن بديلا يوفرن به حاجياتهن الأساسية وحاجيات عائلاتهن، غير الخروج للعمل رغم الظروف غير الصحية.

نساء يواجهن خطر الوباء كل يوم كي يضمن قوت يومهن، حيث أكدت الكثير من الشهادات على استمرار العمل في المزارع، رغم سياق الحجر، من أجل تامين الغداء الجماعي رغم غياب وسائل الوقاية والحماية الموصى بها من طرف السلطات المعنية.

"حنا ممسجلينش في الضمان الاجتماعي.. ومعندناش الرميد.. و مكاينش مايثبت اننا المعيلات للعائلات ديالنا.. منعرف واش تعطينا الدولة شي حاجة ولا لا.. وعاد على ميجينا التعويض باش غادي نسكت هادوك الكروش اللي عندي فالدار."

إن العاملات الزراعيات غير مسجلات في صناديق الحماية الاجتماعية، وبالتالي هن مقصيات من التغطية الصحية، ومن التعويضات العائلية ومن التأمين الصحي عن حوادث الشغل، وقد ساهم هذا الوضع في ضعف فرصهن في الحصول على المساعدات الاجتماعية للدولة، والتي يوفرها الصندوق الوطني لمكافحة وباء كوفيد 19.

تعمل العاملات الزراعيات في العادة أكثر من ثمان ساعات في اليوم باجر يتراوح بين 50 و75 درهما لليوم، في غياب لأية حماية أو وقاية، ولم تتغير ساعات العمل الشاق ولا ظروفه و لا شروطه رغم سياق حالة الطوارئ.

"دكشي د التعقيم كنشوفوه غير فالتلفزة.. حنا راه قليل عندنا هدشي.. المهم اللي عندها باش تشريه كديرو واللي معندهاش الحافظ الله."

لم تسلم العاملات الزراعيات من جشع أرباب العمل، رغم هذا السياق الإنساني الذي عرف تعبئة جماعية وتضامنا واسعا بين المغاربة، حيث ازدادت معاناتهن على جميع المستويات دون رحمة و دون مراعاة لظروفهن الخاصة.

كابوس الموت يلاحقهن

تستيقظ تلك النساء كل يوم وهن يتحدين شبح الموت، و شبح الحوادث التي عايشنها او سَمِعنَ عنها. حكايات لنساء ركبن نفس "البيكوبات" ونفس وسائل النقل بحثا عن قوت يومهن فكان مصيرهن الموت.

"كنمشيوا مزاحمات في بيكوب.. مولاها كيهز فوق 20 امراة.. وممخلصش عليهم لا صيرونس فالصباح بكري.. والا معجبكش الحال.. نزلي سيري على رجليك."

"بزاف فينا اللي كيتجرحو و كيتهرسو.. و بزاف فالبنات اللي كنعرفو ماتوا.. هاد الخدمة المدلولة زايدانا حتى بالمرض والمصائب والموت"

الكثير من الحوادث المأساوية تسببت فيها ظروف النقل المزرية، دون الحديث عن أنواع التحرش الجنسي التي ترافقها،

اشتوكة أيت باها..
مأساة العاملات الزراعيات

◆ سارة سوجار

قبل وأثناء وبعد الصعود لأية وسيلة من وسائل النقل.

"حنا ولفنا في الخمسة ديال صباح.. كنمشيوا فداك البرد للموقف.. و كنركبوا فالبيكوبات.. مزاحمات.. الهوا مكنتنفسوهش فديك الطريق الطويلة حتى نوصلو.. وفهاد الحجر كاين اللي باقي كيهز بزاااف د النساء.. واخا نقصو لنصف العدد.. وكيقلبو على طرق أخرى باش يهربو من المراقبة الأمنية.. بلا منهضرو على التعقيم وعلى الأمان اللي ماكينش."

هؤلاء العاملات يرفضن الحصول على أي يوم عطلة أو راحة، لأنه سيحرمهن من أجورهن اليومية على هزالتها، وفي حالة حصلن على عطلة اضطرارية، يبحثن عن بديل في مزرعة أخرى بدل الراحة.

عنف جنسي داخل العمل.. وعنف آخر بالبيت

"- كيخورونا ونسكتو.. و يقسو لينا بزازلنا -.. وياخذو النمرة صحة.. باش ميشريهاش ليا مع مول الشي.. وباش ميسدش ليك الرزق ديالك .. وملي هربنا من هدشي.. خويا معجبوش الحال.. قال ليك علاش جاية و مخلية خدمتك.. البنات القادات راه مازال خدامين على راسهم."

"عمي كيصبح عليا و كيمسي.. كيقول ليا محال كنت خدامة.. الناس اللي كانوا خدامين راهم كيتخلصو.. منين غادي نصرف عليك.. انت و هاد الرهوط دبا."

"كاينة اللي كيخدمها بالنهار ويزيدها خدمة الليل.. باش يتهلا فيها ويخلص ليها الكرا.. كاينين شي كبرانات كيديرو خدمة السمسار والقواد.. كيدخلو على ولادهم الحرام.. يا إما يمصو عرقنا بنهار و لا يديوا شرفنا بالليل"

"موالين الدار معجبهمش الحال نجلس.. مابقى عندي باش نتقدى.. خصني نرجع نخدم.. ديك النهار هزعليا يدو.. المرة جاية منعرف باش غادي يجيب عليا القطعة ديالو."

شهادات تعكس واقعا صادما، ويبرز عنفا مركبا بين العمل والمنزل، وبين الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاستغلال الجنسي.

حياة سوداء تلك التي تعيشها العاملات الزراعيات، واقع صادم توازيه عدم القدرة على الدفاع عن الحقوق، وإكراهات عدم التبليغ عن حالات العنف والتحرش و الاستغلال، إما خوفا من الطرد من عمل غير قار أصلا، أو خوفا من تشويه سمعة، أو تشبثا باستمرار أجر هزيل على حساب حريتها و كرامتها.

مطالب العاملات

لقد كانت حملة يودا على مواقع التواصل الاجتماعي فرصة مدنية أخرى، فتحتها مجموعة شابات من أجل الديمقراطية لهؤلاء النساء، كي يعبرن عن حاجياتهن و مطالبهن في زمن الحجر أو خارجه.

وقد عبر بلاغ المجموعة عن مجموعة من المطالب أهمها:

- **تحمل مفتشية الشغل المسؤولية، من خلال المراقبة المستمرة لأرباب الضيعات الفلاحية، ضمانا لحقوق العاملات الزراعيات.**
- **فرض التصريح بالعاملات الزراعيات في صناديق الحماية الاجتماعية، وضمان التأمين على حوادث الشغل والتقاعد للعاملات الزراعيات.**
- **فرض عقوبات زجرية صارمة على أرباب الضيعات الذين ينتهكون حقوق العاملات..**
- **تجريم كل أشكال التضييق والعنف والتحرش في أماكن العمل.**
- **ضرورة اهتمام الحكومة بالأوضاع الهشة لهذه الفئة، والتي تواجه نفس مخاطر هذا الوباء وربما بشكل مضاعف.**
- **عدم تهميش مطالبهن وحاجتهن المستمرة للحماية من العنف والتمييز بدعوى سياق مكافحة الوباء.**
- **فتح نقاش بين كل الفاعلين لإيجاد حل حقيقي من أجل توفير ظروف عمل لائقة تحميهن من الهشاشة، وتحسين ظروف ولوجهن للخدمات الأساسية وللعدالة، خصوصا من أجل التبليغ عن حالات العنف والتمييز التي يتعرضن لها.**

تعتبر العاملات الزراعيات من أهم ضحايا جشع تراكم المال و الثروة، حيث تعتبرن الحلقة الأولى لضمان الإنتاج والحلقة الأخيرة في الاستفادة من الربح. فبالإضافة لظروف العمل غير المستقرة و غير الآمنة، تضطر تلك النساء لتحمل جميع اشكال العنف التي تهين كرامتهن. فتصمت العاملة عن عنف جنسي لكابران أو مشغل أو سائق "بيكوب"، تصمت أيضا عن عنف قريب حماية لسمعتها وسمعة عائلتها المفترضة.

لقد سمت الكاتبة والصحفية الإيطالية ستيفانيا براندي كتابها حول معاناة العاملات المغربيات في حقول الفراولة باسبانيا "الذهب الأحمر.. توت، طماطم.. تحرشات واستغلال في المتوسط"، عنوان يحكي عن مصير يبدو أنه واحد بالنسبة للعاملات المغربيات، سواء داخل وطنهن أو خارجه. لا وجود لمنطق الأولويات في احترام حقوق الإنسان، ونحن نواجه مكافحة وباء كورونا حماية لصحتنا العامة يجب ألا ننسى مواجهة وباء الفقر والعنف والاستغلال ضمانا لكرامة وحقوق نسائنا.

التشكيلة الاجتماعية الزراعية والإصلاح الزراعي في المغرب

• بقلم: حياة برادة - عن: - Maroc Réalités - ترجمة : منعم وحتي

بحلول ذكرى أخرى للعيد الأممي لعمال العالم، يتوجه انتباهنا غالبا لعمال المصانع والمناجم واستخراج الطاقة، لكن التشكيلات الاجتماعية للعمال الزراعيين، لم تأخذ حقها في تدقيق مهامها وإكراهاتها النضالية، وطبيعتها الخاصة في إدارة معاركها وتجليات الصراع الطبقي في نسيجها، نستعرض بهذا الخصوص تفكيكا لوضعية العمال الزراعيين من خلال قراءة تحليلية للباحثة : حياة برادة، تعالج فيها مداخلة الشهيد المهدي بن بركة حول موضوع الإصلاح الزراعي، بالندوة الدولية التي نظمت بدار المغرب في باريس سنة 1962. الطريق

في يناير 1962، تم تنظيم ندوة دولية في باريس حول موضوع الإصلاح الزراعي بدار المغرب، والتي تم نشر محاورها من طرف فرانسو ماسبيرو في 1963، وقد أصدرت أيضا المنشورات العلمية في بولونيا بعض مداخلات هاته الندوة، والتي كانت من ضمنها مداخلة الشهيد المهدي بن بركة حول شروط الإصلاح الزراعي بالمغرب.

وقد أكد المهدي بن بركة على أهمية حضور العديد من البلدان والشخصيات في هاته الندوة، فيما يخص تبادل الخبرات والتجارب المتنوعة للإصلاح الزراعي في دول مثل : الصين، الشرق الأوسط، أمريكا اللاتينية أو الهند: " لقد تمكنا من الوقوف على الإشكالات التي اعترضت هذا الإصلاح الزراعي، وما هي أسباب نجاحه أو فشله (...) وتحليل خصائص كل التجارب من هنا وهناك فيما يخص التهيئة و التحديث، والتطوير الزراعي، واستخلاص ما يمكن أن نستفيد منها، من حيث الإخفاقات التي عانينا منها، وكذا الإرث الإيجابي الذي خلفته كل تجربة في ممارستها.

قبل مقاربة المشروع، يشير المهدي بن بركة إلى أنه من بين نوعي الزراعة السائدين في المغرب، تقليدي والحديث، كان القطاع الحديث تحت سيطرة المستعمرين الفرنسيين. وفيما يتعلق بالملكيات المغربية، أعطى المهدي أرقاماً مفصلة وحسب القطاعات والمناطق (القطاع الزراعي يمثل 60% بينما قطاع الصناعة والتعدين 23% والقطاع الثالث 17%). ويذكر أن حوالي ثلاثة أرباع السكان المغاربة يعيشون في البادية من فلاحة الأرض وأن "الدراسات الاستقصائية التي أجريت تظهر أن 90 بالمائة من الأسر التي تعيش في الأرياف ليس لديها أرض أو تمتلك أقل من هكتارين"

وقد أكد أن قضية الإصلاح الزراعي ليست معزولة عن القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية، وأنه من الضروري أيضاً أن نأخذ في الاعتبار " موقف الفلاحين ككتلة واحدة وكذا كتشكيلات اجتماعية تجاه هذه التدابير أو الإجراء التي سيكون من الضروري القيام بها لتطبيق هذا الإصلاح الزراعي أي إصلاح للأراضي"، " يجب إذن أن يشمل كل هاته الإكراهات ".

1) مشروع إصلاح زراعي أُزيح عن أهدافه الحقيقية:

ويقف المهدي بن بركة، على أنه تمت إزاحة مشروع الإصلاح الزراعي الأولي في الخطة الخماسية التي وضعها عبد الرحيم بوعبيد إبان حكومة عبد الله إبراهيم (1958 - 1960) عن أهدافه. وقد أجرى تحليلاً مقارناً لهذا المخطط الأولي، مع المخطط النهائي الذي اعتمد بالظهير (المرسوم الملكي) ل 7 نوفمبر 1960 " لم تعد المسألة إذن تتعلق بإصلاح زراعي، بل فقط بترميمات فلاحية سطحية، فتتدخل الدولة فقط على مستوى الدعم التقني والمالي للفلاحة ، "لكنها لا تساءل تغيير تشكيلة الهياكل والبنيات الزراعية".

فبالنسبة للمهدي بن بركة، الأمر أعمق من تقديم المساعدات المالية اللازمة، بل يتعلق بوضع أشكال من استغلال الأراضي تتناسب مع الواقع المغربي، وتنسجم مع التقدم الزراعي. لقد تمت إزالة هذا الهدف الذي وضعته الخطة الخماسية التي لليسار، " حيث أن المخطط الرسمي كما تم نشره يؤشر على الحفاظ على العلاقات الإقطاعية". لذلك لم يعد هناك، في نسق تحليل المهدي بن بركة، أي توزيع للأراضي، ولا أي أشكال جديدة لاستغلال الأرض يمكن أن تقضي على "استغلال الإنسان". تصبح الدولة إذن وحدها التي تسيطر على معاملات تفويت أراضي المستعمر بمنطق "الحقوق" التفضيلية للاقتناء.

فالسلطة بدأت مسلسل انتكاسة وتراجعات سياسية منذ عام 1960، هذه الانتكاسة التي حادت عن أهداف التحرر الوطني وداست على التزام وآمال الجماهير الشعبية التي حاربت ليس فقط من أجل الاستقلال السياسي، بل أيضا من أجل تحسين ظروفها المعيشية. "إن موجة الحماس التي عمت بلادنا في أعقاب الاستقلال، كانت تهدف في عمقها إلى بناء مجتمع جديد، وإعطاء قيمة أحسن لبلادنا، والرغبة في أن تكون أفضل".

وقد أصر المهدي بن بركة، بصفته رئيس الجمعية الوطنية الاستشارية (1957 - 1959) وكذلك الحكومة اليسارية لعبد الله إبراهيم (1958 - 1960) على الحاجة إلى إصلاح زراعي حقيقي. ويؤكد المهدي في هذا التدخل بندوة باريس ما أشار إليه سنة 1962 في مشروعه المقدم للمؤتمر الثاني للحزب، والذي أسماه "انقلاب" ماي 1960 على مسار "الثورة الوطنية". : "لقد تم فرض انقلاب حقيقي على حركة التحرير الوطني، إنه انقلاب مقنع عانى منه المغرب، وبدلاً من ترك السلطة للتقاسم بين القوى الشعبية التي أنجزت مهام الاستقلال والقوى المحافظة، فقد تم نقل السلطة لصالح القوى المعادية للشعب المغربي".

فالمخطط النهائي الزراعي الرسمي لم يأخذ بعين الاعتبار لا تطلعات أولئك الذين قاوموا من أجل استقلال المغرب، ولا الحاجة إلى بناء مجتمع جديد متحرر من النظام الاستعماري، "فالسلطة لم يتم تسلمها من قبل الجماهير التي صارعت من أجل هذا الاستقلال".

التشكيلة الاجتماعية الزراعية والإصلاح الزراعي في المغرب

• بقلم: حياة برادة - عن: Maroc Réalités - ترجمة : منعم وحتي

2) الجماعة القروية، أداة مؤسساتية أولية للإصلاح الزراعي:

يسطر المهدي بن بركة بوضوح على دور الجماعة القروية "باعتبارها الخلية الأساسية للحياة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية". سيتم إفراغ هذا الدور الأساسي من محتواه، حيث أن النص القانوني الذي وضعته السلطة، تجاهل بشكل مقصود سؤال الإصلاح الزراعي الحقيقي، رغم أن كل الجهود سعت منذ سنة 1957 لتنظيم وتثقيف الجماهير الشعبية، لكي تكون مهيأة ومستعدة لموعد إنجاز مهام "الجماعة القروية كأداة لتعزيز وتحرير الفلاح وكأداة للثورة الاجتماعية".

وبالفعل، في يوليو 1957، وإبان مشروع تحقيق بناء طريق الوحدة، كان مطروحا أن تكون الجماعة القروية هي أساس الحياة الديمقراطية لبلادنا الحديثة الاستقلال. وهي نفس المعارك حسب المهدي بن بركة التي خاضتها الجماهير منذ الاستقلال وحتى سنة 1959، بما في ذلك إنشاء بنك الإصدار، حتى تتمكن بلادنا من استقلال فعلي.

من أجل وضع اللبنة الأساسية للجماعة القروية، دافع المخطط الأولي على نظام الاقتراع باللائحة الذي "جعل من الممكن تشكيل فرق واعية من قاعدة البلاد من أجل تعبئة الجماهير، حتى تتمكن بنفسها من تحقيق تطلعاتها. وقد صرح المهدي في الندوة أنه بعد التشاور مع التنظيمات الشعبية النقابية والسياسية، فالأغلبية كانت تؤيد نظام اللائحة. لكن النظام اعتمد الاقتراع الفردي في دور واحد، بتحريك الأفراد والشخصيات وليس مؤسسات، والذي سيحتفظ به "إنه قهر الدولة بالمعنى الحرفي للكلمة". هذه الطريقة في التصويت "سمحت للأعيان المحليين بتحويل الإصلاح الجماعي لصالحهم واستعادة ما كان كان سيفلت منهم". وبالنظر إلى تحويل أهداف الإصلاح الزراعي الحقيقي عن طريقها من قبل القصر والأعيان الإقطاعيين، سيقول المهدي بن بركة خلال هذه الندوة: "يعود الأمر إلى الثورة الوطنية التي نحن طليعتها لتنفيذه".

3) كيف سيتم تحقيق هذا الإصلاح الزراعي؟

إنه، حسب المهدي بن بركة "مسألة صراع"، كالنضال من أجل التصنيع والتنظيم الديمقراطي للمغرب. يجب أن يؤخذ هذا النضال في شموليته: من يعمل في الأرض؟ من المستفيد منها؟ ما هي العلاقة بين هذا الإصلاح واقتصاد البلاد؟

وقد عَدَّدَ المهدي المتطلبات التالية لتحقيق إصلاح زراعي:

استعادة الأراضي بإلغاء "أشكال الاستغلال الإقطاعي وشبه الإقطاعي والرأسمالي" فإن ترك أراضي المعمرين التي تشغل ثلث المساحة، وأخذ الأرباح فقط بعين الاعتبار هو نوع من التبعية "يؤثر على سياسة الدولة ويقوض سيادتها".

وأبعد من ذلك ، سيؤكد المهدي: "إن الإصلاح الزراعي الحقيقي ، حل للبؤس في البوادي، ولا ينفصل عن الهدم الكامل للنظام الكولونيالي".

وأضاف أن "استعادة الأرض المكتسبة من خلال شطط في استعمال السلطة بالنسبة لنا، ليست مشكلة جنسية، فليست مواجهة المستعمر الأجنبي لأنه مستوطن أجنبي، ولكن لأن أي أرض تم الحصول عليها عن طريق الإساءة والشطط يجب أن تعود إلى جماهير الفلاحين دون تعويض".

هذا يذكرنا بما قاله في يوليوز 1958 في خطابه أمام الأطر المناضلة لحزب الاستقلال: "نحو بناء مجتمع جديد": "استقلالنا لا يكفيه تغيير القبعة الغربية بالطربوش المغربي".

لكن استعادة الأراضي وإعادة توزيعها على أفقر العائلات الفلاحية، ليست غاية في حد ذاتها لتحقيق الإصلاح الزراعي. فبحسب المهدي بن بركة، فإن الأمر لا يتعلق بمنح "قسط تأمين" دون تغيير النظام الزراعي المهيمن. فالإصلاح الزراعي لم يتحقق بعد، مادامت "ظروف الحياة في القرى تتسم بنفس البؤس ونفس أشكال الاستغلال. إذن فمن الضروري عدم التوقف عند هذا التوزيع و"ضرب الحديد وهو ساخن" حتى لا نعود إلى نفس ظروف الاستقطاب والاستغلال السابقة.

إن إضفاء الطابع الاجتماعي على الزراعة، كما يقول، يجعل من الممكن تجنب هذا الخطر المزدوج. (...) يجب أن نلاءم الحلول مع الحالات الخاصة وأن نحرص دائمًا على احترام قوانين التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعتمد التنشئة الاجتماعية في البوادي على عمل تربوي سيكون طويل النفس، وسيتعين عليه مراعاة العادات الثقافية في العالم القروي حتى ينخرط الجميع ويشاركوا في هذا الإصلاح.

ويقول إن الفلاحين "عانوا، لسنوات وسنوات طويلة، الاستغلال الإقطاعي والرأسمالي، البؤس والقمع، وسيكتسبون العادات المستعصية لصغار المزارعين، وسوف يميلون إلى الحفاظ عليها، دون إرادتهم، بروابط خفية من التبعية البطريركية، والتي ستجعلهم ضحايا أولئك الذين يريدون استغلالهم".

يلح المهدي بن بركة على ضرورة مشاركة الفلاحين في التنظيم، وفي قرار هذه التنشئة الاجتماعية بفضل العمل التربوي، لأن الأوامر التي تأتي من فوق لا يمكن أن تأتي بالتحول لا على المستوى الزراعي أو الاقتصادي أو الاجتماعية أو الثقافي، "يجب على وعي الفلاح الاقتناع بضرورة هذا التحول، وأن يلمس نتائجه".

من أجل هذا العمل التثقيفي والتوعوي، من الضروري أن تكون هناك أداة سياسية تستطيع تنظيم الجماهير الشعبية. بنية هيكلية لديها إمكانية التأطير والتثقيف والتعبئة ويجب أن تكون "المعبرة عن التطلعات الشعبية".

المهدي بن بركة سيأخذ الأفكار والقناعات التي عبر عنها عام 1958 في مداخلته أمام أطر حزب الاستقلال ومناضليه، من أجل الإصلاح وإعادة التشكيل اللازمين لهذا الحزب، وبعد ذلك ببضعة أشهر بعد ندوة في باريس، سيضمنها في مقترحاته للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في ماي 1962، والمتعلقة بـ "من نحن؟" و "الأداة الحزبية".

ويضيف المهدي خلال هاته الندوة، "هذه الهيئة"، "ليست إطارًا ثابتاً، بل إطاراً يجب أن يلبي احتياجات الناس في المراحل المختلفة من نضالهم. بالتأكيد، نجحت الحركة الوطنية والمقاومة وكذلك جيش التحرير الوطني في تحرير المغرب من نير الاستعمار. لكن بالنسبة للمهدي بن بركة، فإن هذا التحرر السياسي ليس غاية في حد ذاته، بل هو المرتكز والعلامة البارزة، التي يجب أن يستمر عليها الكفاح من أجل المساواة والعدالة. ويؤكد "إن الثورة بمعناها الاجتماعي وبمعناها الاقتصادي يجب أن تستمر، بشكل أو بآخر".

إنها لا تزال مستمرة اليوم، فإذا كان هناك بالفعل تحديث في العالم الزراعي المغربي، فإن الظروف المعيشية للعمال لم تتغير. فالنساء والرجال ينتظمون ويصارعون يوميا من أجل انتزاع حقوقهم والحفاظ على كرامتهم.

إن هذه المداخلة الدقيقة والمرقمة للمهدي بن بركة، حول المشاكل الزراعية في المغرب، هو تدخل سياسي في الأساس، يطالب بالحاجة إلى العدالة الاجتماعية والديمقراطية، بالاستماع للجماهير الشعبية ومشاركتها، أمام خيبة أملها من رفض السلطة أي حل حقيقي للمشكلة الزراعية. إنه بيان لتغيير المجتمع على أساس الخيارات الاشتراكية والديمقراطية، من خلال إشراك الشعب في هذه الخطوات على مستوى الصياغة والتنفيذ.

إن هذا البعد للخيار الثوري في فكر وممارسة المهدي بن بركة، لخصها في الجملة الأخيرة من خطابه: "في نهاية المطاف في المغرب كما هو الحال في الجزائر، ليس الإصلاح الزراعي ما يجب علينا تحقيقه، بل ثورة زراعية حقيقية".. "

الشباب المغربي: بين طموح الحياة الكريمة، وواقع التشغيل الهش

لطالما كان تشغيل الشباب المطلب الأكثر إلحاحية بالمغرب، خصوصا لدى فئة الشباب، فهو يعتبر من أهم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والذي من دونه لا تستقيم الحياة الكريمة، ففي ظل الأنظمة الرأسمالية، والتي تعمل على خوصصة كل الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن، يعتبر العمل المدخل الوحيد للاستفادة من باقي الحقوق. فإلى أي حد يستفيد الشباب المغربي من حقه في العمل الذي تنص عليه المواثيق الدولية، بل حتى الوطنية؟ وهل يعتبر التعليم بالمغرب مؤهلا لتأهيل الشباب لسوق الشغل؟ وهل يجيب الاقتصاد المغربي عن حاجيات الشباب إلى شغل قار يضمن لهم حياة كريمة؟

◆ عبد العاطي اربيعة

وقبل الدخول في محاولة الإجابة عن الأسئلة الآنفة الذكر، لا بد من استحضار الميثاق الدولي لحقوق الإنسان، حيث تنص المادة 23 منه: على أن لكل شخص الحق في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومُرضية، وفي الحماية من البطالة. وأن لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي. كما أن لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومُرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتُستكمَل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية. وأيضا أن لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

وللوقوف على مدى استجابة واقع التشغيل بالمغرب لتطلعات الشباب، لا بد من استحضار مجموعة من المؤشرات، أولها المتعلق بالبطالة، فحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2019، فإن نسبتها لدى الشباب بين 15 و24 سنة تبلغ 24.9 في المئة، في حين تبلغ 7 في المئة لمن هم فوق 25 وسنة، هذه الأرقام التي ترتفع بشكل ملحوظ بالنسبة للوسط الحضري، حيث تصل إلى 39.2 في المئة بالنسبة للشباب بين 15 و24 سنة، و9.9 في المئة لمن هم فوق 25 سنة.

وهنا لا بد من استحضار مؤشر ثان وهو علاقة هذه النسب بالمستوى التعليمي، حيث ترتفع بشكل ملموس مع ارتفاع مستوى التكوين، حيث تصل لدى حاملي الشهادات إلى 15.7 في المئة، إذ تسجل نسبة 12.4 في المئة لدى حاملي الشهادات المتوسطة، و21.6 في المئة لدى حاملي الشهادات العليا، و23.9 في المئة لدى التقنين والأطر المتوسطة، فلدى حاملي شهادات المستوى العالي تزداد عن حاملي شهادات المستوى المتوسط ب 78 في المئة و67.5 في المئة على التوالي.

وبالعودة إلى صيغة حساب نسبة البطالة، والتي تمثل خارج المعطلين على القوة العاملة نسبة أكبر، فإن الأرقام الرسمية السابقة التي تبدو مهولة لا تعبر عن الواقع الحقيقي، حيث يستثنى من حساب المعطلين مجموعة من الفئات، على رأسها، الذين توقفوا عن البحث عن عمل بسبب فقدانهم الأمل في الحصول عليه، وما أكثرهم ببلادنا، وكذلك الذين يشتغلون في قطاعات غير مهيكلة (بائعو السجائر بالتقسيط على سبيل المثال)، والعمال الموسميين، وذوو الحاجات الخاصة... وفئات أخرى كثيرة. وهو ما يعني أن الأرقام الحقيقية للشباب المعطلين تفوق بكثير ما تعلن عنه الأرقام الرسمية، ولعل الوقوف على هذه المعطيات، سيظهر واقع الهشاشة الذي يعيشه شبابنا اليوم.

أما فيما يخص سوق الشغل نفسه، فأغلب الشباب يشتغلون إما في إطار القطاعات الغير المهيكلة، أو مع شركات المناولة، وبعقود أغلبها قصيرة الأمد، وفي أغلب الأحيان بأجور لا تصل إلى الحد الأدنى، كما ينتشر ما يسمى بالشغل الناقص بشكل مهول "الغير المستوفي لساعات العمل والدخل اللازم وعدم الملاءمة مع مؤهلات الشغل"، فقد وصل العدد به إلى 1.001.000 شخص حسب معيار المكتب الدولي للشغل، ناهيك عن العاملات والعاملين بالقطاع الزراعي والضيعات الفلاحية، ومراكز الاتصال.

ويزداد الأمر سوء بالوظيفة العمومية يوما بعد آخر، بعد التوجه نحو فرض التوظيف بالتعاقد بمجموعة من قطاعاتها، والتي كانت انطلاقته من قطاعي التعليم والصحة، وهو ما دفع عشرات الآلاف الخاضعين لهذا النظام إلى خوض احتجاجات بطولية من أجل دمجهم في سلك الوظيفة العمومية، والتي لم توقفها ميدانيا إلا حالة الحجر الصحي، لكنها لا زالت مستمرة عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

إن ما وصل إليه قطاع التشغيل بالمغرب هو نتيجة طبيعية، للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية اللاديمقراطية واللاشعبية، المرتهنة بالمؤسسات المالية المانحة، والتبعية للنيوكولونيالية، خصوصا بعدما وصلت نسبة المديونية إلى مستويات قياسية، حيث يتم الإجهاز على كل مقومات بناء اقتصاد وطني، خصوصا بعد خوصصة جل المؤسسات الاقتصادية الوطنية، ولعل مصفاة لاسامير لخير مثال على ذلك، وليتم فتح الباب على مصراعيه للشركات المتعددة الجنسية، الباحثة عن اليد العاملة بأجور زهيدة لتطلق يدها بالمغرب، هذه الشركات غالبا ما يتم إدارتها من طرف إدارة أجنبية، ليظل العامل المغربي آخر تفكيرها.

وهو نتيجة حتمية أيضا للسياسات التعليمية المتبعة منذ عقود، والتي جعلت هذا القطاع بعيدا كل البعد عن تأهيل الشباب لسوق الشغل، بل جعلت كل همها هو تسييد الثقافة التسليعية حتى للإنسان والموارد البشرية، عوض اعتبار التعليم مدخلا للنهوض بالوطن، كما هو حال العديد من الدول التي جعلت من البحث العلمي أولوية بالنسبة لها، باعتباره مدخلا أساسيا لبناء اقتصاد وطني، يجيب عن تطلعات شباب الوطن، في شغل قار يضمن كرامتهم.

ومن هذا المنطلق، فإنه لا بديل اليوم للخروج من هذا الوضع الذي يعانيه شبابنا عن التغيير الديمقراطي الحقيقي، الذي يمكن الشعب المغربي من تقرير مصيره، ويقطع مع كل أشكال التبعية للمؤسسات المالية المانحة، وللدول الإمبريالية، ويمهد لبناء اقتصاد وطني قوي، قادر على رفع التحديات والإجابة عن حاجة المغاربة قاطبة، وخصوصا فئة الشباب. فهل نأخذ الدرس مما تعيشه بلادنا في ظل هذا الوباء المستشري؟

العمالة المغربية باسبانيا

الأزمة ورعب الإصابة بفيروس كورونا

• حسين فاتش

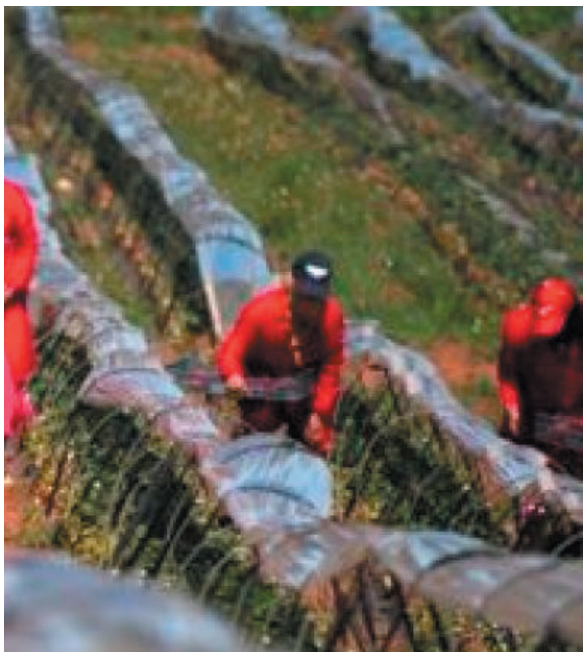

كان إعلان حكومة بيدرو سانشيز عن حالة الطوارئ في إسبانيا، لمواجهة تفشي الإصابة بفيروس كورونا منذ تاريخ الرابع عشر من شهر مارس 2020، قد قيد من حركة تنقلات المواطنين، حيث تم إصدار الأوامر بإغلاق الأماكن التي تشهد تجمعات، مثل دور المسارح، والسينما، والمتاحف، والمنشآت الرياضية، ومراكز اللهو، والحانات، والمطاعم، وحدائق الأطفال.. وقد كانت أكثر الإجراءات الاحترازية التي رافقت إعلان حالة الطوارئ، وكان لها وقع كبير على حياة المواطن وعلى الجانب السوسيو اقتصادي منها، قد تجلت في إيقاف حالة الطوارئ لكافة الأنشطة الإنتاجية والصناعية والخدماتية الغير أساسية، الشيء الذي ترتب عنه توقف أزيد من 33 ألف مقاولة صغرى ومتوسطة عن مزاولة أنشطتها، بين عشية وضحاها ودون سابق إنذار، مما خلق حالة من الارتباك في أوساط أربابها، وبالتالي اضطرارهم لتسريح عمالهم، إما تسريحا مؤقتا أو نهائيا.. وبما أن الغالبية العظمى من العمالة المغربية النشطة والمسجلة بصندوق الضمان الاجتماعي (حوالي 300 ألف عامل) تشتغل في قطاع الخدمات والبناء، وعلما أن أكبر مكونات النسيج المقاولاتي لجمعيات المقاولات الصغرى والمتوسطة بإسبانيا، كانوا من المتضررين من الأزمة الاقتصادية التي صاحبت وصول وباء كورونا، فقد كان طبيعيا أن يتصدر العمال والتجار المغاربة قائمة ضحايا الأزمة، وأصبحت الطبقة العاملة المغربية في إسبانيا في مقدمة ضحايا التسعمائة ألف من مناصب الشغل التي جرفها تسونامي وباء فيروس كورونا باسبانيا.. وهي الكارثة الشغلية التي سبق للمكتب الدولي للشغل بجنيف أن أصدر تقريرا بخصوصها، حذر فيه من أن أزمة كوفيد 19 ستجرف نصف مناصب الشغل المتوفرة في السوق العالمية، كما نبه إلى حجم الكارثة التي ستحل بالفئات المهمشة التي يشغلها القطاع الغير مهيكل..

بالنسبة للقطاع الفلاحي الذي يغذي قفة مجموعة بلدان الاتحاد الأوربي، فلم تشمله حالة الطوارئ ولم تتوقف المقاولات والضيعات عن الإنتاج والتصدير، وكان ذلك على حساب تضحيات العمال المغاربة الزراعيين ومخاطرتهم بحياتهم في عز أخطر كارثة فيروسية يعرفها العالم .. وقد أماطت أزمة نقصان اليد العاملة بالقطاع الفلاحي، كواحدة من المستجدات التي أفرزتها أزمة كورونا اللثام عن ظاهرة تشغيل أرباب الضيعات الفلاحية للمهاجرين الغير نظاميين، في جني المحاصيل خاصة بجهة مورسيا وألميريا، واللتان عرفتا مؤخرا موجة نزوح جماعية للمهاجرين بلا أوراق إقامة، أو من يسمون ب "الحراكا"، بعد دخول حالة الطوارئ حيز التنفيذ وما صاحبها من إلزام المواطنين بالمكوث داخل بيوتهم وقيام رجال الحرس المدني والشرطة بتسيير دوريات لفرض تنفيذ الحجر الصحي. على أية حال، لسان حال العمال المغاربة المهاجرين باسبانيا يردد كلام الشاعر.. عيد بأية حال عدت يا عيد..

الوباء ومعاناة الكادحين في أرقام

• المصطفى زوبدي

إن المتتبع لتدبير مؤسسات الدولة للشأن العام، بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي مختلف مستوياته القطاعية والمجالية، مدرك تمام الإدراك أن هذا التدبير طبقي بامتياز، يكرس فيه الاستغلال في أبشع تجلياته، وأن كل محاولات الترقيع غايتها التلميع والتنفيس ليس إلا، ويبدو أن جائحة كورونا كشفت المستور،وجعلت أغلب المغاربة يدركون حقيقة الوضع المزري، وتأكيدا لما تمت الإشارة فلنفتحص المعطيات والأرقام الصادرة عن الجهات الرسمية.

على مستوى الأجراء:

بالنسبة لهذه الطبقة (عمال+موظفون)، يسجل أن أوضاعها كانت مزرية قبل وباء كورونا بفعل الاستغلال البشع والتجاوزات التي تطال الحقوق والمكتسبات من بعض تجلياتها :

- التسريحات بالجملة، والتي تطال مئات العمال بدون مبرر موضوعي أو مسوغ قانوني، وغالبا ما يتم التحايل بافتعال الأزمات، حيث يتم إغلاق ما يفوق 8000 مقاولة شهريا بداعي الإفلاس، مما يؤدي إلى تسريح العمال بالمئات.
- عدم تصريح معظم المقاولات بأغلبية العمال، أو التصريح الجزئي بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى حرمانهم من حقوق عديدة، وخاصة على مستوى التغطية الصحية والاجتماعية، وقد كشفت تداعيات كوفيد19- المستور، حيث تؤكد الأرقام الرسمية أن عدد المقاولات التي صرحت بتسريح العمال بلغ 132 ألف مقاولة من أصل 216 ألفا، وأدى ذلك إلى تسريح ما يفوق 808000 عامل وعاملة، ولم يستفد من الدعم لحد الآن إلا 716 ألفا.

- وإذا كانت تداعيات الجائحة لم تؤثر على الموظفين، فإن إجراءات ظالمة طالت مكتسباته، وحالت دون انتزاعهم لحقوقهم منذ 2012 (إجراءات إصلاح التقاعد - تجميد الأجور - الاقتطاع عن أيام الإضراب - التوظيف الأكاديمي بالعقدة....) وهو ما دفع العديد من الموظفين إلى القيام بعملية أشبه بالهروب وخاصة بقطاع التعليم، من خلال التقاعد النسبي، هذا غيض من فيض بالنسبة للأجراء، فماذا عن الفئات الأخرى.

وضعية الفقر والبؤس المعيشي:

إذا كانت معاناة الأجراء كما أوضحنا عميقة، فإن الفئات الأخرى أعمق وأخطر، بحكم أنها تدبر قوتها اليومي بالكاد، ويوما بيوم (عاطلون - باعة متجولون - حرفيون - تجار صغار - عمال زراعيون موسميون..) فهذه الفئات تعاني من البؤس المعيشي والفقر المدقع، وهذا ما يتضح من الأرقام التي كشفتها تداعيات الوباء.

- أكدت التصريحات الرسمية أنه تم تخصيص 2 مليار درهم من ميزانية صندوق الجائحة ل: 4 ملايين و 300 ألف أسرة (إذا كان معدل الأسرة 5 أفراد، فإن البؤس المعيشي يطال 21,5 مليون نسمة) وأن 2.300000 مليون لهم بطاقة رميد، و 2 مليون بدونها.

- إذا أضفنا إلى الرقم 4 ملايين و300 ألف، رقم الأجراء المسرحين 808000 سيصبح الرقم هو 5 مليون 100 ألف أي ما نسبته 77%، فالرقم مهول، خاصة وأن معظم المنتمين ل:23% مهددون بالنزول إلى عتبة الفقر، مع تراكم تبعات الأزمة.

انطلاقا من المعطيات أعلاه، فرغم تسجيلنا أن مبادرة الدولة قد تكون خففت نسبيا من معاناة المستضعفين، فإن تداعيات ما بعد كورونا قد تكون أخطر، وهو ما يستدعي طرح السؤال: هل ستتحرك عجلة الاقتصاد بمجرد رفع الحجر الصحي؟ وهل سيتم تمكين كل المتضررين من استعادة مورد عيشهم بسرعة؟ وهل الدولة ستقوم بتدابير تستحضر الجانب الاجتماعي في عملية التعافي من تداعيات الجائحة، خصوصا ما يتعلق ب (الصحة-التعليم-الشغل-السكن-الأمن الغذائي..)، أم أن الأمر سيعود إلى ما كان عليه من قبل، ولربما أسوأ؟

يبدو أن اعتماد المقاربة الأمنية لازال حاضرا بقوة، وهذا ما يتضح من خلال تضييق الخناق على المواطنين الذين قد يضطرون لخرق الحجر الصحي، أو الذين يحتجون على تجاوزات بشكل مباشر أو عبر تدوينات، (المتابعون ما يقارب 80000 منهم 3000 في حالة اعتقال)، كما أن مشاريع قوانين تطبخ للمزيد من التضييق على حرية التعبير (مشروع قانون 22-20)، عوض اتخاذ خطوة انفراج سياسي تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم معتقلو حراك الريف.

إن الوضع سيكون صعبا ومقلقا، وهو ما يفرض على كل القوى الديمقراطية وعلى رأسها اليسار، والإطارات النقابية والحقوقية المناضلة الاستعداد والتحضير للمطالبة بإصلاحات حقيقية وسياسية واقتصادية واجتماعية، وأكيد أن ذلك لن يتحقق إلا بالنضال، والمزيد من النضال على جميع المستويات.

كل الآمال معقودة على أن يأتي فاتح ماي 2021 وتكون القوى المناضلة قد ساهمت بشكل فعال في الدفع بعجلة الإصلاح والدمقرطة الضامنة للعدالة الاجتماعية.

رسالة عمالية في زمن كورونا

• أحمد عارف

رفيقي جعفر،

أكتب إليك بعمق استثنائي هذه السنة، إنها أول مرة منذ ما يقارب ربع قرن لم نتمكن من السير سويا وسط "كرنفال" فاتح ماي، نردد غضبنا بحناجر اغتالتها فصول الأحلام، عندما ترتفع الأصوات والشعارات لا أستطيع أن أصغي الى فضولك المتكرر وأنت تسألني حول المغزى والمضمون والحوار والحصيلة والتعددية والانتخابات والمخطط الأخضر.. تزعجني كثيرا طوال المسيرة، لكني أحب فيك جرأتك وعفويتك .

أنت القادم / الهارب من تضاريس البادية والقبيلة باحثا عن الشغل في عالم موحش غارق في الأغلال، عرفت أنك لم تتمكن من إتمام دراستك الإعدادية، لأنك كنت مجبرا على إعالة أسرتك الفقيرة بعد ان سقط والدك برصاصة "طائشة" من أحد العملاء وهو في ميدان الشرف، ذلك كان في بدايات الاحتلال الأجنبي، لكنك مدمن على قراءة الروايات والجرائد كلما استطعت إلى ذلك سبيلا، تطرح الأسئلة حول كل شيء، تريد أن تعرف ماذا وقع وكيف، ولماذا أنت هنا في هذه المدينة العملاقة المخيفة، تشتغل في ظروف أكثر بشاعة وقبحا من التي كانت سببا في رميك خارج طقوس العشيرة ؟!

أتذكر عندما تعرضت للطرد للمرة الخامسة بسبب انتمائك النقابي أنك كنت حائرا في "عيد العمال" لأنك لم تجد من بين كل ما كتب على اللافتات ما يتناسب مع وضعية "مطرود"، فقلت لك يومها بأن كل هؤلاء مطرودون مع وقف التنفيذ، تنفست الصعداء قليلا وواصلنا المسار، وأنت تختبئ بين دفئ ابتسامتك الأصيلة الصادقة والإحساس بأن خطواتك تقذف بك إلى مواصلة الطريق..

ذات فاتح ماي، شرحت لي بأن أولى حلقات طردك من العمل كانت بمسقط رأسك الذي هاجرته مرغما، عندما باغتك "ابن البلد" المسؤول في ضيعة فلاحية، كانت هي نصيبه بعد خروج المعمر، وأنت تتحدث عن الكرامة والأجر مقابل ساعات العمل.، وبعدها اتهموك بأنك تهدد الاستقرار وحرضوا ضدك أصدقاءك وبعضا من أهلك حتى أجبروك على النزوح بدون أي تعويضات، رغم كل السنوات التي اشتغلت فيها مع الفرنسيس..

رغم شدة الحرارة كنت في الموعد هذا الصباح أيضا، لكن هذا الأول من مايو بطعم المرارة، لأنك توقفت عن العمل منذ ستة أشهر، مطرود كالعادة.

- بماذا ستحتفل يا جعفر؟ ألا تستطيع أن تتوقف قليلا عن رفضك وتمردك واحتجاجاتك ؟

- لا أستطيع، أشعر بالظلم و بالاغتراب !

- أنت مندوب العمال فعلا، لكن مطالبك يجب تأطيرها من طرف الجهاز النقابي..

- الجو جميل رغم شدة الحرارة.

كل شبر في فلسطين يتعرض للقصف والعدوان من كل الجهات وهذا ما جعل العمال هذه السنة يتغنون باللون الأخضر والأحمر ويرفعون الأبيض والأسود، طوال المسيرة لم يتوقف جعفر: لماذا السعودية ولماذا الأردن ومصر وما هو دور لجنة القدس، ما معنى أن يحمل ياسر عرفات غصن الزيتون والبندقية في آن واحد، ما لمقصود بالتطبيع..

إنها فلسطين يا جعفر، أبناؤها يعرفون كل الحقيقة، يؤمنون بوجودهم وصلابة عهدهم للأرض والأسرى.

انطلقت الأناشيد وازدحمت القطاعات في استعداد للاحتفال بعيدها الأممي، أما جعفر فقد حضر متأخرا على غير عادته، وعندما سألته شرح لي بأنه كان يقرأ ما كتب على اللافتات، واندهش كثيرا عندما عثر على لافتات لم تتغير منذ عقدين من الزمن، وكأن الحكومات تردد نفس الكلام والنقابات تعيد كتابة نفس الانتظارات، ثم أطلق العنان لوابل من الأسئلة يرتلها في غضب شديد طوال المسيرة : ما الفائدة من الحوار الاجتماعي إذا كانت الدولة لا تحترم التزاماتها في ميادين التشريع وحقوق الانسان ؟ من له المصلحة في تعدد النقابات، وتشتيت العمال ؟ لماذا كثرة الاضرابات والاحتجاجات وقلة النتائج ؟

لم أتمكن من حصر هذا السيل الجارف من الأسئلة أو ترتيب الإجابات بشكل قادر على اشباع فضول جعفر، حاولت أن أختصر المسافات والقراءات عندما أكدت له بأن تاريخ الطبقة العاملة المغربية والحركة النقابية لا يمكن استيعاب تفاصيله في الكفاح وفي الألم، في الإصرار والانكسارات، دون قراءته في أزمنته المتداخلة سياسيا، اجتماعيا وفكريا من أجل :

- معرفة طبيعة الاقتصاد المغربي وتشكيلاته الاجتماعية .

- نوعية الوداديات والتعاضديات والجمعيات المهنية والتكتلات العمالية التي عرفتها الحركة النقابية قبل الاستقلال، وذلك تحت إشراف الفرنسيين في الكثير من الأحيان، والتي قال عنها المؤرخ ألبير عياش "تبدو الحركة النقابية بالمغرب عند بدايتها - وستظل حالها كذلك لمدة طويلة - كامتداد للحركة النقابية الفرنسية، مع بعض الخصوصيات المترتبة عن الطبيعة الاستعمارية للبلاد".

- تأثير التوجهات النقابية الفرنسية على المسار التنظيمي للحركة النقابية المغربية بعد الاستقلال، خاصة في المناجم والقطاعات الشبه عمومية كالفوسفاط والطاقة والمعادن..

- المخاض العسير لميلاد الحركة النقابية المغربية والرهانات والتناقضات والصراعات التي لازمت الظاهرة النقابية بالمغرب والأدوار التي لعبتها - وتلعبها - الدولة من أجل التحكم في نضالاتها وأفقها السياسي وتحييدها عن الصراع الاجتماعي بمفهومه الشامل..

وفي الأخير، أكتب إليك رفيقي المطرود على الدوام في زمن وباء منع عنا لحظات كنا سنجوب فيها الشارع ونتساءل عن المستقبل وعن ما تبقى من الأسئلة والإجابات المؤجلة، عن رحيل المثقفين، عن حكومات من ورق، عن الصدقة التي تتقاضاها الآن وأنت متقاعد، عن رقعة الفساد التي أصبحت لا حدود لها، عن مصادرة الحق في الكلام..

لقد أسقطت كورونا كل الأقنعة يا رفيقي، لكن ابتسامتك عندما تكون وسط رفاقك في فاتح ماي وفي الأمسيات الفلسطينية والوقفات الاحتجاجية ومعاناتك وصمودك في وجه المستغلين ستتكسر عليها كل الأوبئة .

الطبقات الاجتماعية الحضرية في المغرب

André Adam, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée Année 8 1970 pp. 238-223

• ترجمة: عبد الكريم وشاشا

André Clément Henri Adam (1911 - 1991)
باحث وعالم كولونيالي فرنسي في علم الاجتماع مهتم بالآداب والعربية الفصحى والإدارة وشمال إفريقيا. كان كذلك مدير المدرسة الوطنية العليا للإدارة بمدينة الرباط. كان أيضا عضوا في القسم الخامس لأكاديمية علوم ما وراء البحار، وهي جمعية علمية، وأستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب آكس أون بروفانس.

ليس في نيتنا أن نرسم في هذا المقام صورة عامة للطبقات الاجتماعية في المغرب، بل نقترح فقط تسليط الضوء على بعض المميزات التي تبدو لنا أنها تعطي لتشكيلة الطبقات الاجتماعية لدى سكان المدن في مغرب اليوم عنصرا أصيلا مقارنة بطبقات البلدان الصناعية سابقا (....)

كان الاقتصاديون هم أول من استخدم مفهوم "الاقتصاد الثنائي" في دراسة البلدان المتخلفة، لأن هناك تعايش اقتصاد تقليدي، في بعض الأحيان عتيق - ويبدو جليا في ميدان الفلاحة ولكن ليس لوحدها- واقتصاد حديث تم جلبه أصلا من الخارج سواء بواسطة الاستعمار أو غيره. في الفلاحة المغربية على سبيل المثال، هذه الثنائية واضحة حتى في أعين سائح عادي: الآليات الحديثة للمستعمر الأوروبي أو الفلاح المغربي الحديث، وبين الأدوات العتيقة للفلاح المغربي التقليدي، سكك يتم سحبها بواسطة جرار من جانب، ومن جانب آخر محراث قديم يسحبه حمار أو بقرة والسكة تخدش الأرض برفق فقط.

وتوجد هذه الثنائية أيضا في الصناعات التحويلية في أحياء مختلفة بشكل عام، ولكن في نفس المدينة، يمكن القيام بزيارة في نفس اليوم، لمصنع نسيج عصري جدا، تليها زيارة لورش النساجين الذي ظهر قبل قرن جاكوار (نسبة لجوزيف ماري جاكوار الذي ولد لعائلة من النساجين في ليون بفرنسا عام 1752).

وأيضا التباين الملحوظ بين متاجر الخدمة-الذاتية الكبيرة في المدن الجديدة، وبين المتاجر والدكاكين الصغيرة الضيقة في أسواق المدن العتيقة..

ويعرف الاقتصاد كذلك نوعا من الثنائية هي جزئيا نتيجة للأولى، والتي لها تأثير على ظروف العمال: إنه التمييز الحاصل بين ما سأسميهم "العمال النشيطين" و"العمال غير النشيطين". بسبب التخلف في الاقتصاد والانفجار الديموغرافي، توجد البطالة، وهي ليست "ظرفية" أو دورية كما هو الحال في اقتصادات الدول المتقدمة، ولكنها "بنيوية" بمعنى مرتبطة ببنية الاقتصاد نفسه، وبالتالي لا توجد أية فرصة كيفما كانت لإعادة امتصاصها في المستقبل القريب؛ فخلق فرص الشغل لحد الساعة لم يساعد إلا على استيعاب النمو السكاني تقريبا، وليس على امتصاص البطالة التي هي ثمن التخلف.... (...)

إن هذه الثنائيات وغيرها لها نتائج مباشرة ومؤثرة حول بنية وسلوك التشكيلات الاجتماعية، فكل طبقة تبدو لنا منقسمة إلى تقسيم واحد أو إلى عدة تقسيمات، أكثر أو أقل عمقا حسب الحالات، ولكنها كافية هنا أو هناك لإثارة اختلافات وتناقضات أكثر. (وسنكتفي بمثال واحد يهمنا هنا هو الطبقة العاملة =المترجم) والتي تبدو لنا - أي الطبقة العاملة- منقسمة إلى خطين من التقسيمات التي ذكرناها أعلاه: الأول يخترق الحرفيين، ونحن نعلم بأن الصناعة الحديثة قضت على الحرف والصناعة التقليدية بإنتاجها الذي لا يمكن منافسته (باستثناء الحرف الفنية والترفيهية) والذي بالمقابل أثار ظهور مهن وحرف الإصلاح والصيانة التي بدأت تتكاثر وتزدهر في كثير من الأحيان : الميكانيكي صاحب الكاراج، المصور صاحب الأستوديو، مصلحي الراديو والساعاتيين والكهربائيين..الخ

في المغرب، على الرغم من الأزمة القاتلة لم تختف بعد المنتجات الصناعية. هناك دائما النساجون والدباغون،الإسكافيون صانعو الأحذية، صانعو الخزف، النقش على النحاس.. كل هؤلاء في صناعتهم يتبعون نفس العمليات وبنفس الوسائل مثل أسلافهم؛ كما يمكننا مشاهدتهم وهم يعملون ليس فقط في المدن العتيقة مثل مدن فاس ومراكش وتطوان، ولكن حتى في المدينة الجديدة للدار البيضاء، على بعد خطوات قليلة من معامل المدينة الصناعية العملاقة.

لا يزال هناك 58 ألف حرفي في البلد بأكمله في سنة 1960، وفقا لتقرير في ذلك التاريخ، يعرف باسم. "تقريرMartinel" 77 في المائة متوسطو الدخل أقل من 400 فرنك يوميا وأحيانا ينخفض إلى 38 فرنكا (بالطبع الفرنك القديم). وهذا يعني بأن هؤلاء الرجال، من خلال تقنياتهم الإنتاجية، ومستوى عيشهم، ينتمون إلى الاقتصاد التقليدي، إنهم أيضا، في أكثر الأحيان، ينتمون إلى المجتمع التقليدي من خلال ثقافتهم وارتباطهم بقيم وعادات الماضي (نادرا ما يذهبون إلى المدرسة ولكنهم غالبا ما يذهبون إلى المسيد).

تتميز مهن الإصلاح والصيانة بخصائص مختلفة للغاية، ومستوى العيش في هذا المجال أعلى بكثير: فحسب تقرير Martinel، يبلغ متوسط الدخل أو يتجاوزه سنة 1960 الحد الأدنى القانوني للأجور، وهو بعيد كل البعد عن العديد من الحرفيين التقليديين، غالبا ما تلقى هؤلاء المهنيون بعض التعليم، ومنهم من تلقى تكوينا مهنيا، وجميعهم على الأقل لديهم خبرة في التقنيات الحديثة، وطريقتهم في الحياة أقرب إلى الطريقة الأوروبية، هم أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة في السياسة، ولديهم القدرة على التجاوب مع الأحزاب حتى أولئك الذين يعيشون ظروفا صعبة، عكس الحرفيين التقليديين...

التقسيم الثاني يفصل أولئك الذين أطلقنا عليهم "العمال النشيطين" و"العمال غير النشيطين"، أولئك الذين لهم عمل أو وظيفة وأولئك الذين ليست لديهم، أو الذين لم يسبق لهم أبدا أن مارسوا أي عمل من قبل ولن يمارسوه من بعد ؛ وقد بلغ عدد ضحايا "البطالة البنيوية" بالدار البيضاء سنة 1958، طبقا لمسح رسمي، بنسبة واحد عن كل خمسة بلغوا سن العمل. ومن المرجح أنه في عام 1965 بعد عمليات التسريح الجماعي وإغلاق المعامل والتي أدت إلى انتفاضات مارس، كان المعدل لا يزال أعلى قليلا. ولا ضرورة أن نؤكد على البؤس الجسدي لهؤلاء العاطلين عن العمل لكن ألمهم وبؤسهم الداخلي أكثر، فمن وجهة النظر التي تشغلنا هنا، إنهم غير قادرين على تلبية الحاجيات الضرورية لهم ولأسرهم. ومن أجل البقاء على قيد الحياة، فإنهم يضطرون إلى ممارسة "مهن" طفيلية ومثيرة للسخرية أو استغلال التضامن الأسري، وهم يشعرون بكرامتهم مهدورة. فبين ظروف العاطل عن العمل في الاقتصادات المتقدمة، بسبب ركود أو أزمة تكيف، لكنه يأمل في العثور عن العمل في وقت قصير إلى حد ما وفي نفس الوقت يمد له المجتمع يد العون، وبين ظروف العامل العاطل عن العمل في الاقتصادات المتخلفة ضحية نقص مزمن في عروض العمل، والذي لم يبق له سوى الحظ أو الصدفة للحصول على حماية وظيفة قارة يحلم بها، ليس هناك اختلاف في الدرجة، بل هو اختلاف في الطبيعة ، أحدهما ينتمي إلى العقلانية حيث يتحرك الاقتصاد الحديث، والآخر يبقى خارج هذا العالم نفسه، في الظلام الخارجي للصدفة، والسحر واللاعقلانية والتعسف...

أكثر ما يهدد هؤلاء هو الضعف والاستسلام، والخنوع الذي يزيد من الضعف الجسدي، وهم الآن ليس لديهم ما يخسرونه للقيام بثورة عمياء مثل الثورة الجاكية المدينية (Jacquerie اسم أطلق على ثورة قام بها الفلاحون عام 1385) التي تحطم كل شيء في طريقها لأنها تعبر عن كائنات بشرية بلغت قمة اليأس. هذا ربما ما حدث في الدار البيضاء مارس 1965 خلال مظاهرات طلاب المدارس الثانوية، عندما توافدت جحافل يائسة من مدن الصفيح والأحياء الفقيرة للمدينة العتيقة نحو وسط المدينة، وعلينا أن نشير مرة أخرى، أنه في الأسابيع السابقة، تمت العديد من التسريحات الجماعية عن العمل، وبذلك انفجر البارود الجاف المتراكم على مر السنين.

وفي مقابل هذه البروليتارية الرثة، بروليتاريا أقرب إلى مفهوم البروليتاريا المتواجدة في البلدان المتقدمة؛ من المؤكد أن العامل المغربي لديه مستوى من العيش أقل بكثير من مستوى العيش لدى العامل الفرنسي والألماني، ومنخفض بكثير من العامل الأمريكي. لكن ظروفه أحسن من البروليتاريا الأوروبية في القرن التاسع عشر.

صراع طبقي خاضته الطبقة العاملة أزيد من 150 سنة ومكتسبات نقابية، فقانون الشغل الآن لا علاقة له بقانون عهد لويس فيليب أو نابليون الثالث. والحد الأدنى من الأجور، يتم تحديده بموجب القانون، وتحديد ساعات العمل (8 ساعات) وتتحقق مفتشية الشغل من سلامة وصحة ظروف العمل ....الخ (...)

إن الانقسامات التي نلاحظها في المجتمع المغربي لها تأثير حاد لا يمس فقط بوحدة طبقات معينة، بل إنها تؤدي إلى ظهور طبقات جديدة، والتي لا شك أننا سنجد ما يوازيها في المجتمعات المتقدمة، لكنها هنا تتميز بوضوحها لأن وجودها يعتمد أساسا على أحد شروط الثنائية أو الازدواجية التي تقسم المجتمع المغربي.

ويبقى أن الشعوب السائرة على درب التنمية، هي في حالة انتقالية، فالانقسامات داخل الطبقات المغربية رهينة بتقدم سياسة تنمية المجتمع كله، فالأمر يتعلق بالمستقبل الذي هو ليس موضوعا للعلم، ولكن نجرؤ على تقديم تأكيد يبدو لنا أنه لن يتجاوز التحليل الموضوعي، هو أن المجتمعات المعنية، عندما تكون أخيرا، قد تخلصت من التخلف - ولكن ليس غدا إذا كان الأمر بهذه الوثيرة الحالية - ستشهد نوعا مختلفا من الاقتصاد مغاير تماما عن اقتصادهم اليوم وربما عن اقتصادنا، لأن تقدم التقنية الذي يتبع تقدم العلم يتسارع بدون توقف، إن الأمر لا يتطلب أن يكون المرء مثقفا عظيما ليتخيل أن الخطاطات الجديدة ضرورية لشرح بنية هذا المجتمع الجديد، بينما يمكن لنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه الخطاطة التي نقدمها اليوم الأكثر شيوعا والتي تم تطويرها بعد الثورة الصناعية الأولى هل هي لازالت صالحة بعد الثورة الصناعية الثالثة.

من تاريخ الحركة العمالية المغربية من أجل التحرر

• عبد الغاني حيدان

في زمن كورونا، تخلد الطبقة العاملة في مختلف بقاع العالم عموما والطبقة العاملة المغربية على وجه الخصوص، عيدها الأممي يوم فاتح ماي 2020، في صيغته السياسية والفكرية بسياقات متعددة ومتشابكة على كافة المستويات، وفي معترك الصراع الطبقي بحجم فعله السياسي العالمي والإقليمي والوطني، ليؤكد فاتح ماي مرة أخرى، وأكثر من أي وقت مضى حجم الاستغلال الفاحش للطبقة العاملة، وتفشي مظاهره في الحياة الاجتماعية والثقافية، وانتفاع طبقات وفئات اجتماعية من الريع والأزمات والجوائح، على حساب الطبقة العاملة والشغيلة المغربية، هذه الطبقات والفئات الاستغلالية، هي وليدة الحضن الاستعماري، حيث كانت ولازالت حريصة أشد الحرص على احتكارهذا الانتفاع المريب، على حساب الجماهير الشعبية وقواها الحية، إنها طبيعة النظام الرأسمالي العالمي الذي تحول من سمته الوطنية إلى وحش كاسر عابر للقارات وإلى إمبراطورية امبريالية، إمبراطورية الشر الاستعمارية التي استهدفت مقدرات وخيرات الشعوب والبلدان ذات السيادة والبلدان الفقيرة في مختلف بقاع العالم. والطبقة العاملة المغربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة العالمية كفاحيا وسياسيا وطبقيا، هي متساوية في الاستغلال وفي إنتاج فائض القيمة، بحكم موقعها من عملية الصراع مع النظام الرأسمالي، والأكيد أن تطور المراحل السياسية والنضالية للطبقة العاملة المغربية والشغيلة، ارتبط أشد الارتباط بتطور نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي تحكم في مفاصل أنمطة الإنتاج ما قبل الرأسمالية ببلدنا، وتحول إلى نمط إنتاج كولونيالي، ثم نيوكولونيالي، والثابت أن هذه الإعاقة البنيوية لم تكن معزولة عن شروطها التاريخية الاقتصادية والأيديولوجية والسياسية، لتشكل وتكون نمط الإنتاج الكولونيالي.

إن تحديد الرؤية الموضوعية والدقيقة لتطور البنى الاجتماعية والاقتصادية ودور حركاتها السياسية والثقافية والنقابية فيها، تتأسس على منظور سياسي طبقي يتطلب فرزا موضوعيا للعوامل الرئيسية الفاعلة في المجتمع، حيث هناك دعاوى تنظيرية تفند دور الطبقة العاملة السياسي، في كونها طبقة رئيسية في عملية الصراع السياسي العام، بدعوى عدم جاهزيتها طبقيا في مواجهة الاستغلال، مادام عدد من أفرادها مرتبطين بالملكية الخاصة، أي لم تصل بعد إلى طبقة بروليتارية، والتي لا تملك إلا أغلالها. والواقع أن هذا المحتوى التنظيري تبسيطي وسطحي، ولا يستند إلى رؤية علمية دقيقة منهجيا ونظريا، بل إن الطبقة العاملة المغربية ارتبطت بتطور بنية النظام الرأسمالي اقتصاديا وسياسيا وبالعلاقات الرأسمالية، في شكل الملكية الخاصة والتشابكات الإقطاعية وشبه الإقطاعية، كما اصطلح عليها الشهيد عمر بنجلون بالهياكل الإقطاعية، وبتطور علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي التحول من مستوى الرأسمال الثابت إلى مستوى الرأسمال المتحول، ببناء المصانع والأوراش والمناجم، والزراعات العصرية، وتأسيس الشركة العامة للمغرب 1902 المكلفة ببناء الموانئ وتصدير الحبوب والمواشي، واستيراد السكر والشاي والأقمشة والشمع، شركة الفوسفاط الممتاز1920، قطاع البناء 1920، الشركة المغربية لتوزيع الماء والغاز 1914، الشركة المغربية للشحن والإفراغ 1916، السكك الحديدية والطاقة الكهربائية 1923، شركة المنشآت الميكانيكية 1923، واستغلال أراضي شاسعة لفائدة المعمرين تحت حماية المستعمر، هذه الشبكة من العلاقات الرأسمالية انعكست سياساتها الاقتصادية والمالية على الأوضاع الداخلية، وشكلت قاعدة استقطابات إيديولوجية لعدد من الفئات والشرائح الاجتماعية، لتصطف ضمن تشكيلات الكمبرادور والأوليغارشية المالية، ودورها كان بتسهيل مهمة تدوير الرأسمال الكولونيالي في محاولة لقطع صرة بناء الرأسمال الوطني بأفق اقتصادي وطني، وهذه أولوية من أوليات السياسة الاستعمارية في بلدنا وبلدان العالم الثالث،عبر عنها الشهيد المهدي بنبركة بظاهرة الاستعمار الجديد، الذي خرج من الباب ودخل من النافذة.

الطبقة العاملة المغربية والشغيلة وتطور التناقضات الوطنية

لم يفض تحقق الاستقلال الوطني وتدعيم ركائز السيادة الوطنية إلى القطع مع التدخلات الاستعمارية وتأثيرها على محور الصراع الداخلي بين قوى حركة التحرر الوطني المغربية والطبقة الحاكمة والأحزاب المساندة لها، بل تأكد أن هذا الصراع حول المشروع الوطني في حقل الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لم يكن وليد حاجات موضوعية أملتها الضرورة الوطنية فقط، بل بالأساس بفعل تناقضات النظام الرأسمالي وسياساته وأدواره المهيمنة على مفاصل السياسة الوطنية والدولية والمستند على قانون التطور المتفاوت، فسياسات الطبقة الحاكمة انبنت على ازدواجية المعايير في الرؤية الوطنية لاستراتيجية المشروع الوطني في بناء اقتصاد وطني متكامل مستقل، والقادر على مواجهة التحديات الاستعمارية، بنهج سياسية وطنية مستقلة عن اختيارات إملاءات مراكز القرار السياسي للنظام الرأسمالي. فأضحت تدور بين قطبي الوطنية والتبعية في ظل تطور التناقضات الطبقية الداخلية، وقانون الاستقطاب الرأسمالي المعولم وتوسعه الذي أحدث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسوسيوثقافية، مما جعل من الطبقة العاملة والشغيلة عموما قاعدة أساسية داخل البنية الاجتماعية المغربية، وطرفا رئيسيا في عملية الصراع الاقتصادي والسياسي، بل وأضحت الطبقة العاملة المغربية محورا أساسيا في سلسلة الاستغلال الرأسمالي في العهد الاستعماري ومابعده، لقد كتبت جريدة "المغرب الاشتراكي" بتاريخ 18 يونيو 1937 بقلم أكوسنيس براديي: "أصبح البروليتاريون المغاربة واعون بكرامتهم ولم يعودوا يقبلون أن يعاملوا مثل الأقنان أو الدواب". وعلى إثر الإضراب البطولي الذي خاضه العمال بمسؤولية وثبات يوم 18 يونيو 1937، كتبت الفيدرالية الاشتراكية للمغرب بتاريخ 29 يونيو 1937 مقالا بعنوان: "دروس النضال الإضراب" ما يلي: "بينت الجماهير المغربية باندفاعها القوي في النضال، أن البروليتاريا والصراع الطبقي موجودان في المغرب كما في باقي الدول."

وعن إضرابات خريبكة وفاس في نفس السنة، نشرت جريدة "كلارتي" مقالا تشيد فيه بالدور البطولي والحازم للعمال المغاربة هذا نصه : "بإبطالها للكليشيهات القديمة لرجال الإدارة المنهكين، بينت البروليتاريا المغربية، بأنها كسبت أخيرا الوعي الطبقي الذي يجعلها بلا هوادة في صفوف البروليتاريين الأوروبيين للدفاع عن حقها في الشغل وفي القوت اليومي". وساهم توسع بنيات الاقتصاد الرأسمالي بالمغرب، من مد لشبكات الطرقات والسدود والسكك والموانئ، كميناء الدار البيضاء وخط السكك المنجمي وجدة بوعرفة لنقل الفحم

من تاريخ الحركة العمالية المغربية من أجل التحرر

◆ عبد الغاني حيدان

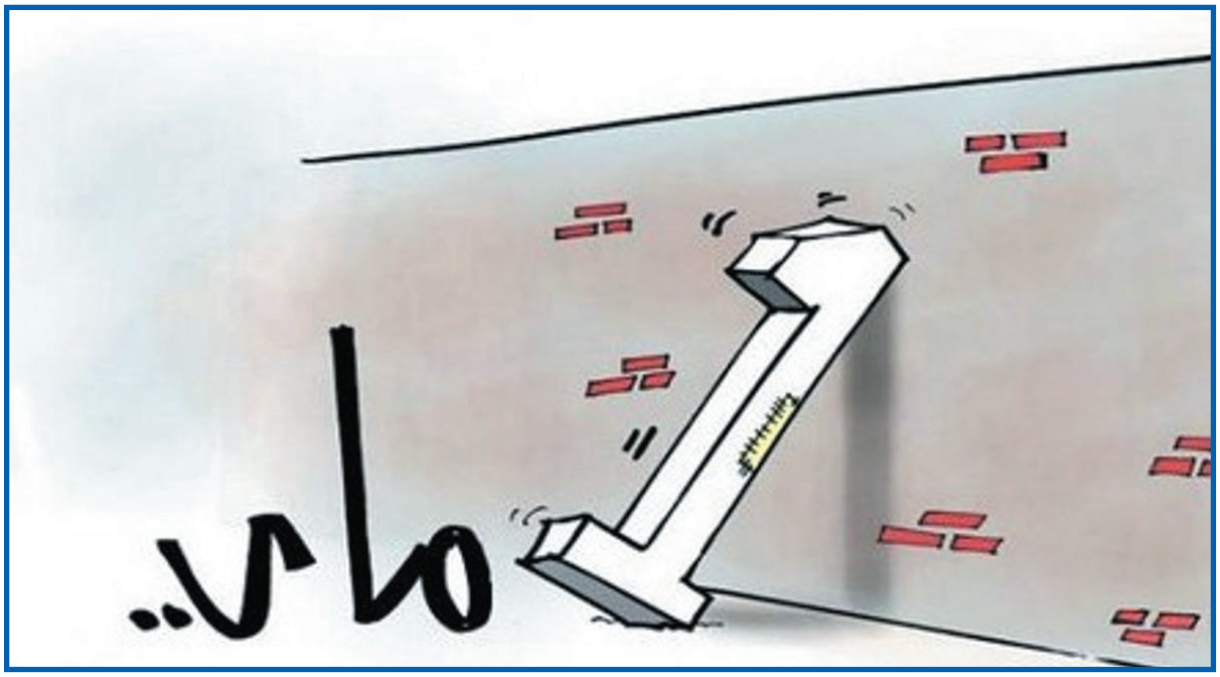

والمنغنيز، وبناء المدن وإحداث مصانع أخرى كمعامل المصبرات والزيوت والصابون والجير، في انخراط الطبقة العاملة والشغيلة وانتظامها في إطارات نقابية وجمعوية وحزبية كشكل من أشكال صراعها الاقتصادي والسياسي ضد المستعمر، وكواجهة للنضال الوطني من أجل التحرر والاستقلال، في ارتباط وثيق مع كتلة العمل الوطني، ولقد كان لثورة أكتوبر الاشتراكية سنة 1917 دور أساسي في إلهاب حماس الحركة العمالية المغربية، بمظاهرات صاخبة مؤيدة لانتصار الحركة العمالية بروسيا، وفي سنة 1919 اتحدت وداديات شغيلة الكتاب بالبيضاء، وفي نفس السنة تأسس "تجمع عمال ومستخدمي الشحن والإفراغ المغربي"، وفي 25 ماي 1920 انضمت نقابات المعلمين والفيدرالية الوطنية للموظفين إلى الكونفدرالية العامة للشغل،كما تأسست جمعية المهندسين والمساعدين في الأشغال العمومية سنة 1921، وفي سنة 1924 تأسست اتحادات الشغيلة بالدار البيضاء والرباط والقنيطرة ومكناس، وتأسيس :اتحاد نقابات المغرب" للكنفدرالية العامة للشغل سنة 1930.. وعلى مستوى النضال السياسي للأحزاب التقدمية التي انخرط فيها عدد من العمال والمثقفين المغاربة، كان الحزب الاشتراكي، الفرع الفرنسي للأممية العمالية والتي تأسست فروعه في البيضاء وأسفي ومراكش ووجدة وفاس سنة 1925، تهيأ الندوات والمحاضرات بمناسبة كل فاتح ماي، وتنظيميا كانت الأطر الحزبية تشتغل على تأطير الشباب العامل والطلبة بالفكر والقيم الاشتراكية، كما تأسست بالموازاة فروع رابطة حقوق الإنسان. ولقد لعبت دينامية النشاط التجاري والصناعي دورا أساسيا في خلخلة البنى التقليدية للمجتمع المغربي، ومحاولة إفراغ المستعمر للأرياف والقرى من نشاطها الزراعي المعيشي، إضافة لضعف المحاصيل وعوامل الفقر والخصاص المهول في الإنتاج الزراعي والفلاحي، وتفويت الضيعات الكبيرة للمعمرين، مما جعل سكانها من شباب وأسر وعائلات تضطر إلى النزوح للمدينة طلبا للعيش وإيجاد فرص العمل، وشكل جل هؤلاء النازحين القاعدة العمالية النشيطة في القطاع الصناعي وقطاع الفوسفاط والسكك الحديدية والبناء والإسمنت والمصبرات والميناء وقطاع الصيد البحري والضيعات الكبيرة وغيرها، هذا التطور الكمي، كان له الأثر السياسي والاجتماعي في تطوير بنية الطبقة العاملة المغربية وتحللها تدريجيا من ارتباطها بالملكية الخاصة، وفي تسريع وتيرة الانصهار الطبقي كقوة وحركة قبيل الاستقلال وفي الفترات اللاحقة، فاكتسب نضال العمالة المغربية خاصيات النضال السياسي في ارتباطه بالنضال الاقتصادي المطلبي والديمقراطي، وهذه كانت من مميزات الحركة الوطنية في علاقتها بالطبقة العاملة والشغيلة عموما.

الحركة النقابية للطبقة العاملة المغربية والشغيلة.. الجذلية التحررية للنضال الوطني و السياسي والمطلبي

لقد انخرطت الطبقة العاملة المغربية وحركاتها النقابية في نضالها السياسي والمطلبي بروح كفاحية وبحزم ومسؤولية، وسلسلة إضراباتها الناجحة أكسبتها الثقة الجماهيرية، مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات المرحلة الحاصلة بين مضمون وشكل الصيرورة النضالية، وما تخللتها من أزمات اقتصادية وسياسية ومن قمع ووحشية ومن تمييز وعنصرية للاستعمار الفرنسي، حيث شكلت الطبقة العاملة المغربية الأساس المادي والبشري لتطور العمل النقابي بتوازي مع العمل السياسي للحركة الوطنية، تجسد هذا الربط الجدلي في جملة مطالب الإصلاحات السياسية والاجتماعية والإدارية والنقابية والثقافية، حيث تقدمت بها كتلة العمل الوطني سنة 1934 إلى سلطات الاحتلال من ضمنها: قانون تحديد ثماني ساعات للعمل وتطبيق الحد الأدنى للأجور، والمساواة في الأجور بين كافة العاملين ألمغاربة مع نظرائهم الأجانب، التعويض عن حوادث الشغل، والعمل على محاربة البطالة ،وتوسيع نطاق سلطات محكمة الشغل، واحترام القوانين الجاري بها العمل فيما يخص عمل النساء والأطفال، والترخيص بإنشاء نقابات خاصة بالعمال والشغيلة المغربية للدفاع عن مصالحهم، وغيرها من المطالب السياسية والنقابية والإدارية، وكانت أغلب بلاغات كتلة العمل الوطني تنشر في جريدة "المغرب الاشتراكي"، وكان لتصاعد حركة الإضرابات حول عدد من المطالب النقابية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أثرها البالغ على مستوى الصراع بين الحركة العمالية وسلطات الاحتلال، كإضرابات عمال الفوسفاط والسكر والصباغة والبناء والنقل وعمال النظافة بالبيضاء ومستخدمي الحافلات والمياومين المكلفين بإفراغ عربات القطار بفاس وغيرها من المدن، من أجل تحقيق الحد الأدنى للأجور والاعتراف بالحق النقابي.

الحركة العمالية المغربية وضرورة إنجاز مهام التحرر الوطني والتحرر الأممي

لقد استطاعت الحركة العمالية والحركات الاشتراكية أن تنجز أحد أهم المهام التاريخية وذلك بتأسيسها الأممية الأولى في سنة 1864، حيث استطاعت بوعيها الإنساني الخلاق أن تبلور الوعي الأممي المتقدم لمصلحة الإنسانية جمعاء، لكن ظروف الهيمنة الرأسمالية وتحولها من نظام رأسمالي إلى نظام امبريالي، مكنها من تحقيق شروط السيطرة الاستعمارية عسكريا واقتصاديا ومن إضعاف البلدان والشعوب، وذلك بإشعال فتيل النزاعات المذهبية والعرقية والطائفية، وهو ما أثر على المضمون الكفاحي والسياسي للحركة العمالية في عدد من البلدان. وفي سياق إنضاج شروط الوعي الطبقي والسياسي للحركة العمالية، أسس لينين لنظريته عن مفهوم الإرادة النضالية في تعميم سلاح الوعي الوطني الطبقي والسياسي في الساحة الوطنية ،وتعميم سلاح الوعي الأممي عالميا لمجابهة الرأسمالية المتوحشة.

بأي حال عدت أيها العيد؟

◆ امبارك المتوكل

ارتبط العيد الأممي للطبقة العاملة بحدث تاريخي عرفته مدينة شيكاغو الأمريكية سنة 1886، إذ وُوجِه بالعنف عمال لهم مطالب تتعلق بالأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية والسنوية المدفوعة الأجر. كما حدث في المغرب يوم 20 يونيو 1981، فعوض الحوار والتفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف، لجأت الدولة إلى القوة الغاشمة، وكان الجواب على المطالب بالرصاص، ثم سخر القضاء لاستكمال المهمة القذرة. كان العمال في أوربا الغربية مهد الثورة البورجوازية يتجمعون للاحتجاج على شاطئ البحر أو الأنهار، ومن تم جاءت التسمية الفرنسية للإضراب، التي تعني شاطئ، وعندما تهاجمهم السلطات كانوا يحتمون بالبحر أو النهر حتى ولو كانوا يجهلون السباحة.

وإذا كان العالم يحتفل بهذا اليوم كعيد للعمال وسائر الأجراء، فانه يعتبر أيضا فرصة تقف فيها المنظمات العمالية من نقابات وأحزاب على ما أنجزته وحققته من مطالب ومكاسب وما تعرضت له من هزائم ونكسات خلال السنة ،

وبما أن الدولة "حسب تعبير جورج لوكاتش" سلاح، فإن الطبقة المسيطرة تسخرها لقمع كل تحرك يمس مصالحها أو يسعى إلى إعادة النظر في العلاقات السائدة، أو مراجعتها لصالح الطرف الأساسي في قوى الإنتاج. ولعل المثال الصارخ لتوظيف الدولة لصالح الرأسمال المتوحش، هو تلك المحاولة البئيسة التي حاولت بها الحكومة تمرير قانون 20 22، والذي ما تم التفكير فيه والسعي إلى فرضه إلا لحماية الرأسمال الخاص، الذي يزداد تغولا وتوغلا في مجال الخدمات الأساسية، والتي من المفروض توفيرها من طرف الدولة كالصحة والتعليم والسكن والشغل. فالقانون في عرف الرأسمالية لا يوضع لإنصاف المتضررين والمستضعفين، والذين يسعى القانون السالف الذكر إلى سحقهم عن طريق أحكام قاسية بالسجن الطويل المدة والغرامات الثقيلة، بل يوضع لحماية الرأسمال والاحتكار دون مراعاة لا الأخلاق ولا القيم. على أن التراجع الحالي على هذا القانون الفضيحة، قد لا يكون إلا مؤقتا، ومن هنا ضرورة استمرار اليقظة والحذر والاستعداد لمواجهة كل ما يمكن أن يمس حق المواطن المغربي في التعبير عن رأيه سلميا وبكل الوسائل المتاحة.

ها نحن نرى أن الدولة عوض أن تنجز المهام التي يمولها دافعو الضرائب، والتي تعتبر مبرر وجودها، تنسحب من تلك المهام عن طريق قرارات وشعارات قد تبدو جذابة، لكن في تأويلها ما يؤثر سلبا على الطبقات المسحوقة أصلا، بالبطالة وبالاقتطاعات من الأجر والغرامات... ولعل السيء من هذه القرارات وربما ليس الأسوأ الدعوة الى الشراكة بين العمومي والخاص (p.p.p) والتي تهدف في العمق الى التغطية على فتح مجال الخدمات الاساسية للقطاع الخاص الذي بدأ يستحوذ على مجالات واسعة في التعليم والصحة والسكن.اما في مجال التشغيل فلم تبق العقدة المحدودة المدة سلاحا ضد كل محاولة تنظيم نقابي أو مجرد المطالبة بتحسبن شروط العمل اذ انتقلت العقدة الى مجالات تعنى بالأمن البدني والنفسي والروحي للمواطن.لتعم الهشاشة كل المجالات.ان لجوء الدولة إلى التشغيل المؤقت في مناصب دائمة وفي الوظيفة العمومية بشكل واسع في قطاعات لا يمكن للإنسان ان يعطي فيها الا اذا كان يشعر بالاستقرار والأمان.لذلك فان تدني مستوى الخدمات ونقصان المردودية ليس مرده ضعف مستوى أو استقامة الموظف المغربي كما يحاولون ان يوهمونا وقد برهن موظفو وأعوان الصحة من خلال تصديهم البطولي لهذه الجائحة التي نتمنى التخلص السريع منها على انها لا محالة زائلة.وتبقى الجائحة الاكبر والدائمة والتي لا يمكن ان نتخلص منها إلا بتوحيد الصفوف والنضال المستميت من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية الحقيقية.

ان ما عرفه المغرب منذ برنامج اعادة التصميم الهيكلي وما رافقه من قمع وتضييق على الحريات خاصة خلال سنتي1984-1983 تلك القرارات التي املتها مراكز الهيمنة الامبريالية والتي مازال المغاربة يكتوون بنارها والتي ثبت وباعتراف صندوق النقد الدولي نفسه بنوا قصها و تأ ثير ا تها السلبية على اقتصادات الدول التي استجابت لتو جيها ت واملاءات مراكز الهيمنة المتحكمة في مصائر الأمم والشعوب.لقد آن لتنظيمات الطبقة العاملة نقابات واحزاب وخصوصا بعد تجربة كرونا ان تنهض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها وان تتوجه للمستقبل بخطى ثابتة قصد بناء مجتمع العدل والحرية والكرامة عن طريق النضال والصراع الطبقي اقتصاديا وسياسيا بدءا بالنضال من اجل ديموقراطية يقرر فيها الشعب مصيره بواسطة الانتخابات الحرة والنزيهة بعيدا عن تو ظيف الدين أو العرق او القبيلة وبذلك سيفتح المغاربة نافذة على المستقبل.

الملحق الثقافي الطريق (إبداع وفنون)

◆ إعداد: عبد الغني عارف

في المرآة...

عودة إلى غرامشي: المثقف العضوي..

◆ عبد الغني عارف

كلما حل فاتح ماي من كل سنة إلا وكانت المناسبة فرصة لاستعراض نضالات الطبقة العاملة وما تتعرض له من أشكال الاستغلال والقهر الطبقيين. وهي أيضا مناسبة لاستحضار تاريخ ممتد من التضحيات الفردية والجماعية من أجل أن تتمتع الطبقة العاملة بحقوقها وأن تحافظ على كرامتها. ولا شك أن هذه النضالات لم تكن مادية وميدانية فحسب، بل كانت أيضا عطاءات واجتهادات ذهنية وفكرية. فمنذ أن أطلق البيان الشيوعي، عام 1848، الصيحة الأممية الشهيرة: " يا عمال العالم اتحدوا " (وهي العبارة المحفورة، إلى حد اليوم، على قبر ماركس بألمانيا)، لم تتوقف الأشكال التي سعت إلى تقوية النضال العمالي وتوحيده. وقد شكلت الخلفية النظرية واحدة من أبرز واجهات هذا المسعى، انطلاقا من مبدأ جدلية النظرية والممارسة (لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية)، لذلك لم تكن سيرورة بناء البديل الاشتراكي في سياقات تاريخية معينة معزولة عن غنى وتراكم ملحوظين على صعيد الإنتاج الفكري الذي لم يقف عند حدود التأطير والتوعية والتحريض، بل تجاوز ذلك إلى إنتاج أدوات ومفاهيم وتنظيرات تقرأ الواقع وتحلله في مختلف تجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقترح البدائل لمواجهة جشع الرأسمالية والبورجوازية المفترسة لكل الحقوق والأخلاق والقيم.

نستعيد اليوم، في عيد الطبقة العاملة، صفحات من ذلك الرصيد النظري الغني والقوي في ينابيعه ومصادره الأولى (ماركس، أنجلز، لينين، تروتسكي، ماو تسي تونغ، روزا لوكسمبوغ.. إلخ....)، وهو الرصيد الذي شكل المرجع والملهم لمجموعة من الأحزاب والحركات الثورية في العالم، كما شكل الموجه العام لكثير من التجارب في بناء الدولة الاشتراكية بصيغ مختلفة وبمستويات متباينة من حيث وتيرة النجاح والإخفاق.

ولعل هذا الاستحضار لا يمكن أن يستقيم دون إيراد اسم كان له التأثير الكبير في تأصيل الفكر الاشتراكي وتجديده، ونقصد به المناضل الشيوعي الإيطالي والمثقف العضوي أنطونيو غرامشي. نستحضر هذا الاسم آخذين بعين الاعتبار طبيعة الصراع الذي يشهده العالم حاليا، في صيغته المعولمة، ليس فقط لأن كثيرا من تحليلاته لم تنل بعد ما تستحق من القراءة والتمحيص بهدف الاستفادة منها، على الأقل في تجاربنا الحزبية والنضالية العربية، ولكن أيضا لأن أفكاره وقراءاته النقدية للتجربة الاشتراكية، وكذا اجتهاداته النظرية المجددة للفكر الماركسي، ما تزال كلُها قابلة للاستثمار في قراءة واقعنا الراهن وتحليل تناقضاته.

نعود قليلا للوراء، فنستحضر ذلك الطلب اليائس الذي تقدم به المدعي العام في نظام موسوليني الفاشي أثناء محاكمة أنطونيو غرامشي، حيث قال: " يجب أن نوقف هذا الدماغ عن العمل لمدة عشرين عاما "، لنتساءل: ترى لماذا إلى هذا الحد كان غرامشي يخيف أعداءه في النظام الفاشي بإيطاليا ؟!..لن نبحث كثيرا عن الجواب.. إنه بلا شك الفكر، لذلك كانت عملية تعطيل الدماغ المنتج للفكر مهمة ضرورية للقضاء على ما كان يشكله غرامشي من خطر.

مناسبة استرجاع هذه الواقعة هي الرغبة في التأكيد على الأدوار التي ينبغي أن يلعبها المثقف في تحقيق مطلب الهيمنة الثقافية وتنمية الوعي الجماعي بقيم الحرية والكرامة والمساهمة الفعلية في معركة التغيير. لذلك نقول إن الطبقة العاملة المغربية اليوم في حاجة إلى مزيد من التأطير الفكري، أي إلى جرعة متقدمة من التأطير الثقافي من أجل تعيير البنى الاقتصادية عبر امتلاك الوعي النقدي والرؤية العقلانية للواقع ولمتطلبات الصراع وحسم التناقضات الطبقية، ومن أجل تحويل المعطيات النظرية إلى واقع تاريخي.. وهي المهمة الملقاة بلا شك على عاتق المثقفين والمناضلين المنخرطين في دينامية التغيير ومواجهة استغلال الطبقة العاملة. الأمر هنا لا يتعلق بترف أو بطوباوية متعالية أو معزولة عن مجريات الصراع، بل هو ضرورة من أجل أن تنجح الطبقة العاملة فعلا في معركة تكسير قيودها...

إن الصراع اليوم ليس صراعا سياسيا أو اقتصاديا فحسب، وبالمعنى الضيق للصفتين، بل هو صراع ثقافي وإيديولوجي في الجوهر، لذلك نقول: إننا فعلا اليوم في حاجة ماسة إلى العودة إلى غرامشي..أي في الحاجة إلى المثقف العضوي.. !

كتاب صدر

"المجتمع في مواجهة الدولة، الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع في المغرب"

كتاب "المجتمع في مواجهة الدولة، الحركات الاجتماعية واستراتيجية الشارع في المغرب- la société contre l' Etat.,mouvements sociaux et stratégie de la rue au maroc"للاستاذ عبدالرحمان رشيق المتخصص في السوسيولوجيا الصادر سنة 2016 والمتكون من 328 صفحة و7فصول (النظام السلطوي والاحتجاج الاجتماعي- تكوين المجموعات: من الاعتصام الى التظاهرة- المعطلين الشباب حملة الشهادات واستراتيجية الشارع - الاحتجاج ضد التهميش- نحو تراجع العنف الجماعي- الحركات الاحتجاجية والتكنولوجية الحديثة - الفعل الجماعي وعلاقات الجوار).

ينطلق الكتاب من التحديد المفاهيمي للتمييز بين الانتفاضة والحركة الاجتماعية والحركات الاجتماعية الجديدة، وفي هذا الاطار يقدم اضاءات على المراحل التاريخية التي مر منها الغرب، وبروز حركات اجتماعية متنوعة ،غير منسجمة في تركيبتها بعد ضعف وتراجع الحركة النقابية. هذا المتغير خلق قلقا معرفيا لدى المنظرين السوسيولوجيين، اذ كان الاعتقاد، ان الحركة الاجتماعية مرتبطة بالطبقة العاملة، وهو ما عبر عنه "Alain touraine"من كون الحركة العمالية هي الوحيدة، القادرة على التعبير عن مفهوم الحركة الاجتماعية (ص40).

يرى الباحث ان هناك سياقا جديدا سوسيو-سياسيا أعاد صياغة المفهوم في العلوم الاجتماعية إبان سنوات 1960 ، فالنزاعات الاجتماعية لم تعد كما في التحليل الكلاسيكي تظهر في المعامل، بل إن المجتمع بات محتضنا لهذا الصراع الاجتماعي. كما أن خصوصية هذه الحركات الاجتماعية لم تعد مرتبطة فقط بما هو اقتصادي، بل برزت في حقول اخرى ثقافية وقيمية. بعد الوقوف على التعريفات المختلفة للأدبيات السوسيولوجية، تناول ذ. رشيق الصراع في المغرب بين الملكية والأحزاب السياسية المعارضة والحركة النقابية والتطورات التي عرفها هذا الصراع، مرورا بحالة الاستثناء وانتفاضة 23 مارس1965 ، ودور الحركة التلاميذية وشباب الحركة الطلابية (أوطم)، وصولا إلى مرحلة الثمانينات وانتفاضة 20يونيو1981، وانتفاضة 1984. لم يفت الباحث الوقوف على الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضغوطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإملاء توجهاتهما. بعد ذلك تطرق الباحث الى احتجاجات التسعينيات، معتبرا ان المطالب الاجتماعية ظلت محدودة في عالم الشغل والفضاء المدرسي والفضاء الجامعي ، ليتم الانتقال الى استراتيجية الشارع بعد 1994، مشيرا الى سياق هذه المرحلة المتمثل في دستور 1992 واطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين وانتخابات1993. في هذا السياق، يصنف الباحث العديد من التظاهرات التي تندرج ضمن الاحتجاجات التضامنية في القضايا القومية، واحتجاجات اخرى مرتبطة بما هو ثقافي وقيمي يسميها الباحث (les mouvements sociaux de type émotionnel). سياق تعددت فيه اشكال الاحتجاج من الإضراب إلى الإضراب عن الطعام الى "احتلال" الشارع والاحتجاج من داخل مقرات الاحزاب والنقابات وسطوح المقرات الوزارية والانتحار والتهديد بالانتحار الجماعي في الفضاءات العمومية. هذه الاستراتيجية، تبنتها حسب الباحث حركة المعطلين الشباب ، موظفا تحليل "نظرية الاحباط la théorie de frustration"التي تطورت في سنوات الستينيات مع (james davies1971) و (ted Robert Gurr 1970), لفهم تنامي الغضب لدى هذه الفئة (ص135) . سينبش الباحث في مسار الحركات الاحتجاجية والاجتماعية التي تنوعت مطالبها وأدوات فعلها، واختراقها للقضايا التي كانت تندرج ضمن الطابوات. تتميز هذه التعبيرات الجديدة بتصديها لقضايا الشغل والقدرة الشرائية والحريات العامة والحريات الفردية والعنف والبيدوفيليا والمساواة....وغيرها من الاحتجاجات التي عرفتها مختلف المدن والقرى المغربية وثقها الباحث بتواريخها وشعاراتها. وق خصص الباحث الفصل السادس لحركة 20 فبراير ودور شبكات التواصل الاجتماعي معرفا بهويتها ومسارها، ومحللا مطالبها استنادا الى وثائقها. أما الفصل السابع والأخير فقد خصصه الباحث، اعتمادا على بحث ميداني، للفعل الجماعي لعينات من أحياء الدار البيضاء وتمثلاتهم لقضاياهم المشتركة، كاشفا بالأرقام المستويات الثقافية والعلاقة بالانتماءات السياسية والنقابية والجمعوية (التقرير التركيبي للبحث الوطني حول القيم - 2005 - حسن رشيق)، والعلاقة بالمنتخبين ليخلص إلى أنه في هذه الشروط" تبقى مشروعية المنتخب وتمثيليته للسكان موضوع تساؤل في غياب المشروعية الاجتماعية للسكان الذين لا يشكلون قوة داعمة لأنهم لم يتحولوا إلى مواطنين فاعلين منظمين، مما يجعل قوة المنتخب محدودة جدا- ص260 ". الخلاصة التركيبية للكتاب لخصها الاستاذ عبدالرحمان رشيق في ضوء دراسته لمسار الاحتجاج الاجتماعي وتطوراته في خمس نقط:

1 - الزمن الأول من 1960 الى 1970، تميز بالصدام بين السلطة والتنظيمات السياسية المعارضة وتشكل الانتفاضة الدموية لسنة 1965 تعبيرا عن هذا الصراع.

2- الزمن الثاني والذي انطلق في الثمانينيات مع ما اصطلح عليه بالمجتمع في مواجهة الدولة، تميز هذا النموذج الاحتجاجي بأسلوب الاضراب العام .

3 - الزمن الثالث من 1990الى 1994، تميز بصعود فعل جماعي جديد واللجوء الى الاعتصام في الفضاء العام كوسيلة للتعبير والضغط وتراجع جاذبية الإضراب العام .

4 - الزمن الرابع من 1995الى تاريخ الدراسة (2014)،تميز بتطوير الاحتجاج الاجتماعي من خلال اعتصامات المعطلين الشباب حملة الشهادات، والحركات الاجتماعية الجديدة (الدفاع عن حقوق الانسان، الدفاع عن حقوق المرأة، الثقافة الامازيغية ...)

5 - الزمن الخامس، تميز بانتقال الاحتجاج الاجتماعي الى الصراع السياسي في الفضاء العام، والذي تجسد وانطلق مع حركة 20 فبراير في سياق إقليمي اصطلح عليه ب"الربيع العربي". يتميز هذا الفعل الجماعي الاجتماعي الجديد بنوع من التحالف بين تنظيمات سياسية مختلفة وتكاد تكون بدون "ايديولوجية"، إذ هناك نوع من التوافق بين مناضلين جدد(les néo-militants,virtuels ص 270) .

وفي الأخير يعرض الكتاب ملاحق ذات اهمية توثق للاحتجاجات بتواريخها (السنة - الشهر- اليوم) ، وأماكنها حسب الجهات والاقاليم وطبيعة الأحداث ، وهو ما يجعل الكتاب مرجعا غنيا في مجال الدراسات السياسية والاجتماعية والتاريخية.

◆ ذ. عبداللطيف قيلش

" الكتابة ولادة... ولولا الكتابة لما كان التاريخ..."

◆ ذ. مصطفى المانوزي

كما حصل خلال الاعتقالين الأول والثاني قررت القراءة والكتابة، فلا وقت لإهدار فرصة العمر، وهذه الرغبة الجامحة تصاعدت وطوقتني أكثر في خضم "الحرب على الجائحة "، فقد سنحت لي الفرصة لأكمل قراءة بعض الكتب التي اقتنيتها من معرض الكتاب والنشر، كما أنه منذ ثلاث سنوات على الأقل، كنت قد أنهيت تقريبا صياغة سيرتي الذاتية، وقررتُ نشرها لولا أن بعض المعطيات، ذات طابع سياسي وأمني، جعلتني أتردد في إخراج المنتوج، ومن أهم الخلاصات ذات العلاقة بالاعتراف وبالإنصاف وبالاصطفاف والانعطاف، عبر سلسلة من الوقائع مهيكلة لبدايات تأسيسية أو مهيئة لنهايات مصيرية. وكان السؤال المهيمن على إرادة الكتابة هو نقطة البداية وغاية النهاية، وتبين في آخر المطاف بأن الأمر يتعلق بعديد من البدايات والمقدمات تسير وتستهدف كنتائج كثيرا من أشباه النهايات، فكانت المهمة والعبرة هي بلوغ صيغة مناسبة لترتيب النهايات، باعتبار أن ما جرى من وقائع اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية مجرد حالات متراكمة في الزمن الاجتماعي، تؤثث تفاصيلها ثنائية جدلية، في سياق صراع وهدنة، حرب وسلام؛ تتجلى معالمها الروحية في عشق عميق للحياة وملامحها المادية، خوف متواتر وشديد من الموت. إن الأمر لا يرتبط بالانشغال بالمعيش اليومي، ولا يتعلق فقط بموت الفرد وحده، ولا حتى بالموت الجماعي، ولكنه يرتبط بمصير وطن يتشكل من كافة المواطنين كمعطى وجودي، وكعنصر مهيكل دونه يتقوض الأساس البيولوجي للوطن. فالوطن، جغرافيا وتاريخ، يعد معطى مطلقا، و يقابل الموت كحقيقة مطلقة لدى كل مواطن على حدة، وبذلك فالموت بالنسبة للوطن ليس حقيقة مطلقة، اللهم إلا اذا صار فناء، وهو قرار لا يتأتى تفعيله إلا بالقوة القاهرة أو تراخي ارادة المواطنين وعدم إجماع إرادتهم على تمسكهم بالحق في الحياة. ولعل التمييز بين خيار المقاومة، مقاومة الموت، وبين خيار التحرير، تحرير الوطن من مخاطر انقراضه؛ ليؤكد هذه الفرضية ويبرهن على نسبية تحققها. فبقاء الوطن رهين بتحريره كافة، وربح رهان الاستمرارية والوجود، وأما خيار المقاومة فهو رهين بمدى توفر عناصر الصمود الذاتية فقط، على عكس ارادة التحرير التي تقتضي تماهي وتوافر عناصر الصمود الذاتي والموضوعي (السياسي) معا، فهل يتأتى هذا الأخير دون إرادة وطنية شاملة تحت تأطير الدولة (كعقل وفكرة مطلقة) أو ممثلي الشعب (كتعاقد اجتماعي). فهل نحن، حقا، في لحظة مأسسة خالصة لكينونة الوطن بمواطنيه كمستقر للوعد بالخلود الحيوي ضد الفناء المطلق، أم نحن بصدد التلذذ بنزوة او غريزة تؤسس لأسطرة عبور، مقدس أو مدنس، إلى ما بعد "دنيا " الوطن ؟ . وفي سياق الكتابة مع استرسال اللحظات القوية في مساري المشترك حده الأدنى مع العديد من رفاق الطريق، وبالموازاة شرعت في استحضار ثنائية الخوف والموت، مستأنسا مؤلف " الخوف السائل " لزيكموند باومان، الذي عالج الظاهرتين في سياق معالجته الحداثة في سيولتها، منتقدا الحداثة الصلبة. وحتى لا أفرط في حريتي، كشرط للبوح المباح والتعبير الطوعي، عنونت خواطري وتفاعلاتي مع اللحظة ب " يوميات حبس اختياري ".....

ليس المرجع سوى ما انجزه كل واحد منا، لذلك نكتب، ندون أفكارنا لأنها انعكاس لقناعتنا وسلوكاتنا، وتوثيقها تأريخ، وخروج من مرحلة ما قبل التاريخ، من هنا نكتب لنخزن فعلنا اليومي ونقيم تراكم حسنا الإنساني الفردي، والذي يتراكم ويصب في بحر وعينا الاجتماعي وعقلنا الجمعي. يبدو أحيانا أننا نكتب لأنفسنا، والحال أننا نكتب عن أنفسنا ليتعرف علينا محيطنا، ويزداد منسوب الثقة في قدرتنا وإرادتنا وتصوراتنا، ودون الثقة يصعب بناء المصداقية في الأفق الذي نشيده جماعيا ضدا على أنانياتنا، طبعا تأسيسا وانطلاقا من حد أدنى مشترك، تتقاطع فيه أحلام وطموحات كل واحد منا، فنوزع فيما بيننا حظوظ تحقيقها بالتواصل والحوار، ويستحيل محاورة الجميع لتحقيق هذه الغايات النبيلة دون كلمات وعبارات تواصلية، إما ملقاة أو مغناة أو مكتوبة؛ وانا اخترت الأخيرة، لأن الكتابة ولادة وكل من يقرأ لي يعيد الكتابة من جديد، فلولا الكتابة لما كانت القراءة ، ولو الكتابة لما كان التاريخ، فلنقرأ بعضنا البعض لكي نعيد صياغة بعضنا البعض عبر الكتابة التوليدية. ولكي نختبر قدرتنا على التجاوب مع صدى حروفنا. ولأن مغامرة الكتابة محفوفة بالمخاطر والمخاوف، حصل الاقتناع بفضل القراءة المتواترة للتجارب، المتعددة والمتعدية الجنسيات والحدود، على أنه لا محيد ولابديل للكلفة إلا الثمن، فالتضحية شر لابد منه، ولذلك خاطرت بعباراتي دون تردد ، وتقاسمت مع صديقاتي وأصدقائي بعض لحظاتي الإنسانية التي قضيتها في خضم المعاناة مرحا، متفاديا التشديد على حالة السواد منها؛ فهذا بوح مباح، لا أدعي فيه الحقيقة المطلقة، ولا المجاملة المبتذلة، فليس من حقنا ولا من واجبنا أن نملك سوى مأسسة الحوار ودمقرطته، كحد أدنى لبناء جسور التواصل قبل التفاهم، وذلك بالوعي بأهمية التناغم والانسجام دون طمع في حصول التطابق أو التماثل، فهل من بصيص جذوة أمل أتعمشق حسها صمودا وتفاؤلا في أي زمن رديء!؟...

ادخلي جنتي...

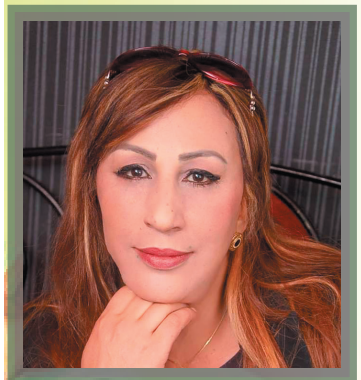

◆ فوزية عبد اللاوي

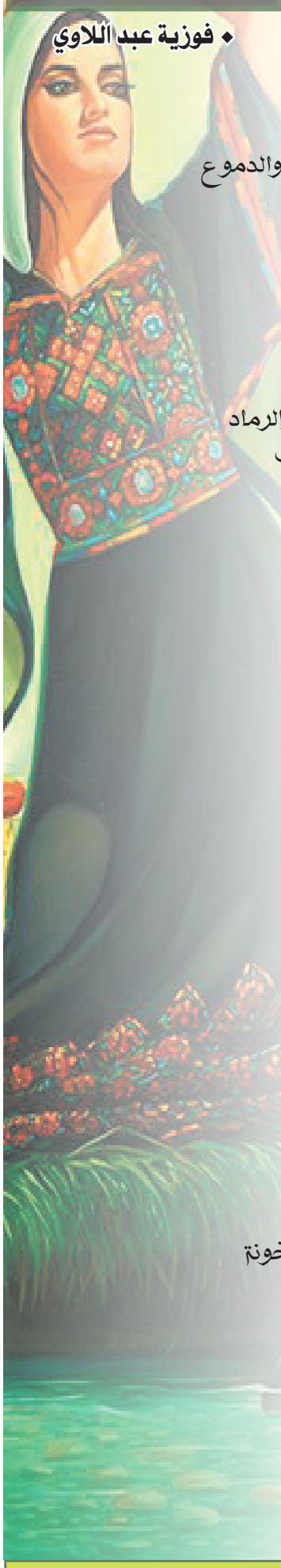

يا أنت
يا من يولد من يدها النهار خشبا
والليل مطرقة
من تعبد الشتاء
وتصلي نوافل للخريف
بمواويل الزوارق الهاربة
وشجون الأمهات
وأرغفة من دقيق الأحلام
تعالي إلي أيتها الصغيرة
لنحتل معا
سر ملك التاريخ
ونحرر الحرملك من الآهات والدموع
فهذا عصر النساء
النبيات
البغايا
العاملات في حقول الألغام
الزاحفات على الأسرة
والفاشذستات..
لأجلك أنت يا وليدة الفحم والرماد
سأبصق على دوريات الشرف
ودساتير نكران الذات
لأن السماء
في كل سجلاتها المقدسة
لم تدون اسم امرأة
كشطت نبوءات النساء
عن ألواحها المحفوظة
وتركتهن تحت الجسور
كعشيقة منبوذة..
تعالي إلى عهدي أنا
أدخليه كسائحة
بمنظار و كاميرا
وغرور الفاتحين
فهنا على طرف تل التاريخ
أبني قلاعا للمجازات
وسورا من استعارات
هكذا خلقني الله
في اليوم الثامن
بمتعة من يستطيب عطلة
شجرة ونارا
ريحا وخيمة
قال: كوني
فكنت مذكرة عليها أسماء الخونة
قلما في يد ثائر
لافتة تلف جثمان شهيد
مئذنة لمواقيت الجوع
نعلا لقدم حافية
فادخليني
ادخلي جنتي
ادخلي جحيم الحضارة...

اكتشافات الحجر الصحّي: ليس في الجبّة غير الكتاب...

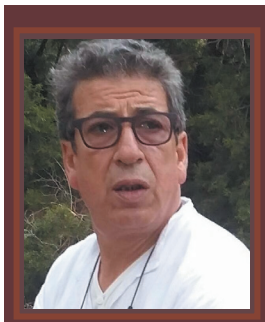

◆ عبدالالاه رابحي
* باحث في قضايا الثقافة الشعبية

العودة الى حالة المكوث هي في الحقيقة، كما هي كل عودة، اضطرارية أو اختيارية، تأكيد انتماء الى الحضن الأول، رجوع بعد ذهاب، إياب بعد مغادرة ، رجوع الى الذات وايابٍ نحو الذاكرة. عودة الى حميمية الغور حيث ما نجا من صروف الاستهلاك ونوائبه، الى ما تبقى من جراب الخرق على حد تعبير لوسيركل. كل خرقة بألف حكاية، وكل جراب له تاريخ موشوم في الذاكرة، وكل النتف المتبقية انما تحمل أطلالا تتجاوزها بكثير الى ما تحمله من آثار انسياب الأيام خلسة تحت وطأة جريان المَصبّات نحو حتفها البحري المحتوم، ...بكلمة واحدة هي عودة الابن العاق الى بيته ابتغاء مرضاة رائحة المنبث، عودة نحو الكامن العميق بعد انشغال مهووس بالمقيت اليومي المشؤوم الجاري تحت أُفة النسيان... بذا تكون هذه العودة عودة هشّة ورهيفة لأنها ببساطة عودة الى ما كان حابلا بالمحتمل. العودة الى حالة المكوث رجوع الى ما كان وجودا متعدّدا بالقوة قبل أن يجعله انسياب الأيام وجودا واحدا ووحيدا بالفعل.

انه عودة الى حوار ما تبقى من الذات مع ذاتها من خلال المتبقي. حوار المتلاشيات.

ولمّا كنا ممن ابتلوا برائحة المداد فلن تكون هذه العودة الا بصمت به من اللهفة والحذر ما به الى هذا المتبقي، ولن يكون هذا المتبقي غير رأسمالنا الرمزي الذي لا نملك سواه، ذاك الذي صففناه طوابق ليظل شاهدا علينا رغما عنا ورغم الانسياب المشؤوم. انه ذاك الذي سميناه مكتبتنا الخاصّة حتى تظل الدعوة اليه قائمة، وحتى تنجو الآثار من أثر الطوفان الجارف.

فكم من وثيقة منسية كُتب أخيرا لنور شعاع شمسي أن يصلها بعد أن سئمت رائحة الرطوبة، فأحيتها وهي رميم، فاذا هي حيّة نابضة تستيقظ بتثاؤب فتمني النفس بمرح حملته اثر عنفوان سابق.

وكم من صورة بالأبيض والأسود مسّها الضرّ من صور لحقتها بألوان كاذبة، ها هي تقوم من ضرّها فرحة بما كانت تحمله من شغب فوّار.

وكم من مخطوط أُقبر في عمق صندوق منسي، كان أقصى ما قام به أن علّق إنقاذه بيد حفيد قارئ يجود به زمن الحاسوب الشحّيح، فاذا به يُطل من كوة الضوء يشير بكلتا يديه ويصيح بأعلى صوته:" اني هنا...هنا ...في القعر ".

كم من هامش بقلم الرصاص في حاشية من كتاب كانت له هيبته من سنوات الرصاص، وكان حلم مشروع مسودّة " ثورية " للأغلبية الصامتة أو المخدوعة!، انطوى على نفسه كهامش مغبون وترسّب بين أليافِ الثروة الرمادية... ها هو قد قام من سباته يسأل كم سنة لبث في قعر النسيان .

وكم من قلوب مدماة بنبال بسائل أحمر ظلت مركونة وسط دفاتر مهترئة من اثنتي عشرة ورقة خلف أغلفة بجداول ضرب بالكاد تستبين أرقامها، ها هي تنبعث شاهدة على ما جرى في خيمة الأحبة الأولى.

وكم من أبيات موزونة تُركت لصدرها في انتظار عجُزها الذي يأتي ولم يأت، ها هي قد حوّلها الزمن الى قصيدة نثر، وقد ثارت على نفسها بنفسها.

وكم من ملحق ثقافي كان له شأنه استوطنته الأرضة فبدا باهتا، وعادت صور أهله الأفذاذ ذابلة صفراء بعد أن كانت لها نظارتها في صولاتها وجولاتها بين العقل والوجدان...

وكم .... وكم .....

بابتسامة بلهاء اكتشفت خزّان المكوث. كانت الفرصة مواتية لعودة المكبوت، فقابلني بابتسامة ساخرة يعلن، حتى وهو مرهق ومتعب من شدّة الأسر، شماتته وانتصاره ليمارس علي، بكل حرية، عنف عودة اللاوعي الشقي نكاية بادعاء اليومي وهمَ استمراره.

وليس أيضا من باب الصدفة الماكرة أن تجدني عودة هذا اللاوعي المشاغب الجميل حتى في عنفه الرمزي منكبا على قراءة كتاب " عنف اللغة " لجان جاك لوسيركل فتزيدني عنفا على عنف ، فأشتاق ثانية لليومي، وبين هجاء الحجر الصحي ومدحه أظل، أنا المصاب بلعنة الكتاب، كائنا أبديا للمفارقات.

القراءة في كل وقت ..... وفي زمن الكورونا

◆ ذة. فتيحة مخلص

(باستثناء القراءة ما كان لي مهرب آخر استطيع اللجوء إليه) فيدور دوستويفسكي

القراءة ممارسة إنسانية بامتياز، هي نافذة الروح على العالم، هي العيش في عدة عوالم في وقت واحد، سفر عبر الأزمنة والأمكنة دون حدود بلا جواز سفر أو تأشيرة.

بالنسبة لي شخصيا لم يتغير شيء في هذا العزل الصحي، لأني عادة ما أبقى في البيت من أجل القراءة المتواصلة عبر الأيام والفصول، أخصص ميزانية كل شهر من أجل اقتناء الكتب والروايات التي تستهويني، ومكتبات حي الأحباس شاهدة على ذلك وعلى مدار السنة،لأني أحب القراءة الورقية بعيدا عن اللوحة الإلكترونية ودون انتظار موسم الكتاب.

في الحجر الصحي كما في الأيام العادية لدي طقوس للقراءة، ففعل القراءة مقدس يستوجب الهدوء والاعتكاف إلى جانب موسيقى هادئة.

كما من عادتي إعادة قراءة روائع كتاب عرب وعالميين كنجيب محفوظ، حنا مينة، الطيب صالح ، دوستويفسكي واللائحة طويلة. قراءاتي متنوعة من التراث الأدبي العربي كالجاحظ وألف ليلة وليلة إلى الدراسات والإبداعات الحديثة، منها مثلا دراسات الطيب تيزيني، الجابري ، فرنان، أدونيس، مظفر النواب...

أقرأ كل ما تلامسه يدي ولو كانت ورقة ملفوف داخلها حمص ...عندما أبدأ قراءة رواية ما، لا أضعها حتى أنهيها، يحدث أن أسهر ليالي بكاملها وأنا أتتبع الأحداث وتشعبها لمعرفة مآل البطل أو البطلة ولو أن الغد غالبا يكون يوم عمل.

للقراء سلطة وسطوة تجعل المحب يجثو على ركبتيه لتقديم فروض الولاء والطاعة للكتاب ساعة المطالعة، لكنها سلطة هادفة تعيد للإنسان إنسانيته التي تضيع بحكم العادة في مواجهة اليومي الذي يسرق أعمارنا دون أن ندري ونحن نبحث عن عرض الحياة دون الجوهر.

في شهر رمضان المتزامن مع الحجر الصحي، أقسم يومي، استيقظ باكرا لأقرأ وأنجز بعض الأعمال المنزلية، وأعود للقراءة.

الآن أقرأ لإبراهيم الكوني، بعد أن قرأت المجوس ، أعجبت بقدرة هذا الكاتب الكبير على تطويع اللغة، يصف بشكل يجعلك تشم رائحة الصحراء وتتبع خطوات التائهين من أجل السلطة أو الحياة – أقرا خريف الدرويش حيث الخيال يجا لس الحقيقة وحيث الصبي يلاعب الأفعى ، إنه يفضح مجتمع النفاق والعبودية والدسائس من أجل العيش في ظل الندرة وشح الطبيعة La rareté ، وإلى جانب هذا أعيد قراءة فتوى بالفرنسية ل-Fatwa de JA CHY TREVANE أحداث الرواية حقيقية لزائرة إنجليزية زارت مصر مع صديقها وشاءت الظروف أن تضل في شوارع القاهرة لتلتقي بعمر الذي أحبته وأحبها من أول نظرة، وهي بهذا الحب المرضي لا تعلم أنها أصبحت أسيرة رجل متطرف.

إنها سلطة القراءة وسطوتها... ومتعتها...!

ملامح من يوميات زمن الحجر

◆ د. عبد الناصر لقاح
* شاعر ومترجم

أستيقظ متأخرا، أتناول قهوتي في سريري، ثم أفتح موقعي الجزيرة وفرانس 24 للاطلاع على الأخبار، بعدها، أنصرف إلى القراءة اليومية التي قد تمتد ساعتين أو ثلاث ساعات، وبعد تناول الغداء، أفتح جهاز التلفزة لمشاهدة فيلم سينمائي او وثائقي، وإذا أحسست بشيء من تعب أضع موسيقى وأقيل قليلا.. وبعد التقييل، أتناول قهوة أخرى وأشرع في إعداد الدروس التي أبعث بها إلى طلبتي، كل يوم إثنين، ثم أعود لقراءتي الخاصة. وفي أثناء كل ما أفعل، أكون في الوقت نفسه متصلا بالنت.. أشارك بتعليقات أو أضع تدوينات على عجل، أو أطمئن على أبنائي بفرنسا وإسبانيا، وفي آخر الليل، وقبل النوم أبحث عن موسيقى أضعها على صفحتي كي أشرك فيها أصدقائي ومعارفي.. وعليها أنام.. أو أنام على تسجيلات لدي لمحاضرات كتاب من مثل رولان بارت او جوليا كريستيفا أو على سماع القرآن الكريم بصوت الحصري خاصة.

لا تختلف أيامي في خلال زمن كورونا كثيرا، عن الأيام العادية ماعدا التدريس عن بعد.

وعموما، أفادتني جائحة كورونا في أمور كثيرة، منها أني كنت في كل مرة أرجيء دراسة العروض الفرنسي، لأن ذلك يقتضي التفرغ والفراغ معا وهما معا وفرتهما لي هذه الجائحة. وبعد أن أحسست بشيء من التقدم في التحصيل في العروض الفرنسي، بدا لي ان انتقل إلى العروض الإسباني وهو أصعب وأرحب. وكي أختصر مدة التعلم، عمدت منذ أيام إلى مقارنة ديوان زهور الشر لبودلير بترجمته الإسبانية التي وضعها لويس مارتينيث ديميرلو وهي ترجمة وفق ما يسمى بالشعر الأبيض الذي يعادل عندنا ما نسميه الشعر التفعيلي، هذا، فضلا عن أشياء أخرى فعلتها بفضل كورونا ...

القراءة والكتابة في زمن الحجر الصحي: طمأنينة الروح والتصالح مع الذات

◆ ذة. كنزة القاسمي
* أستاذة باحثة في علم الاجتماع - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر أكادير

مما لا شك فيه أن المجتمع المغربي يمنح الأولوية للروابط الاجتماعية والأسرية والعائلية، لكن قرار الحجر الصحي ومنع التنقل ما بين المدن وكذا من وإلى خارج الوطن، جاء فجائيا وبالتالي تفاوتت ردود الأفعال بناء على التفاوتات الثقافية بين الفئات المجتمعية، فرصدنا ما يلي:

- فئات تقبلت الوضع وبدأت تولي الاهتمام للأسرة ولإنجاز ما لم يسمح به الوقت في ظل وضع ما قبل الوباء، في إطار من التصالح مع الذات والآخرين وفي أفق استشراف مستقبل أفضل.
- فئات استمرت في كسر الحجر ...
- فئات أصبحت تعيش نوعا من الاصطدام الأسري بين أفرادها، وهو ما أنتج الحاجة للمواكبة النفسية للمتضررين والمتضررات من أنواع التعنيف المتباينة.
- فئات بدت عندها أعراض الاكتئاب نظرا للهشاشة النفسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو لاجتماع هاته العناصر معا.

لكن توجيه الاهتمام لإنجاز أهداف بعيدة المدى أو قريبة المدى، يمكنه أن يكون شفاء للروح في ظل الحجر الصحي، مثل تعلم لغة أو قراءة كتب أو التعرف أكثر على الأبناء عبر منحهم وقتا أكبر.

بالنسبة لي، فترة الحجر الصحي ليست عطلة، فقد استمر العمل التكويني والتأطيري للطلبة عن بعد، كما استمرت القراءة والبحث والكتابة كجزء لا يتجزأ من عملي البحثي كأستاذة باحثة... القراءة بالنسبة لي هي قراءة لأفكار الآخرين عبر كتبهم ومقالاتهم وأيضا قراءة في المجتمع عبر ما ألاحظه وألمسه وأتعايش معه من مواقف وتصرفات ووضعيات الانسجام أو الصراع.

كل تفاصيل المجتمع الصغيرة والكبيرة على المستوى الماكروسوسيولوجي أو الميكروسوسيولوجي هي مركز لاهتمام تفكيري وقراءتي الحرة الخاصة والمشاكسة.

أتجرأ دوما على تبني التحليل المختلف والقراءة التي تفكك القراءات. ويشكل ما تمنحه الثورة الرقمية من إمكانات الاطلاع الواسع المتنوع مجالا خصبا للقراءة والتحليل وفك شفرة ما يحيط بنا، لذلك فمهنتي تتأسس على القراءة وممارسة التفكير، وفي زمن جائحة كورونا منحتني القراءة طمأنينة وسلاما داخليا كسلاح لمواجهة الرعب والقلق المتفشيين...

بالنسبة لما أقرأه، فهو ينقسم إلى ما يدخل في التخصص العام لعلم الاجتماع، وما يخدم البحث الذي أباشره، وما يدخل في إطار التدريس والتأطير، وما يتداخل مع تخصصات عدة ليخدم بحثي (L'interdisciplinarité) ، وفي هذا الصدد هناك كتاب جميل أنهيت قراءته للمرة الثانية هو : Psychologie des foules للكاتب Gustave Le Bon .

وأعتقد أن أجمل سلاح يمكن أن نمنحه لأبنائنا في ظل هاته الظروف هو إدمان المطالعة وتعلم اللغات ...

الملاذُ بداخلنا

• ندى الحجاري

من حين لآخر تضيق بي الحياة، تضيق بي غرفتي وتفاصيلي والأفكار المتضاربة في رأسي، من حين لآخر.. تذبحني ذاكرتي ويضيقُ بي جسدي النحيف. وحده البحر يُهوّنُ كل هذا، البحرُ يُشفيني.. مهما كان بعيدا عني، أغمض أعيني وأتخيلني فوق الرمال، وحدي..تنحَتُني الشمس، لا صوت في أذني غير صوت الموج. تتوقف الحياة بالنسبة لي وأنا هناك، يتوقف الزمن، أتعرى من ألمي وعاري وذاكرتي، كأنني لم أُوجد قبل الموج. أُولد كل مرة حين أزور البحر.. وإذا عجز الجسد عن الذهاب إليه، الروح يكفيها الخيال.

لكل واحد منا ملاذٌ خياليّ يهرب إليه، قد يكون جبلا أو بحرا أو قريةً زارها من قبل وتَركَ بعضا منه فيها.. وقد يكون الملاذ حُضْناً دافئاً أو حتى عُيُون أحدهم.لا فرق بين ملاذ وآخر ولا بين خيال جامح وآخرَ عاديّ، فالراحة واحدةٌ والهروب واحد.

لطالما آمنتُ أننا نتركُ قطعةً من الروح في كل مكان نسافر إليه، وفي المقابل نحملُ معنا عند الرحيل شيئا من المكان، ربما مَا نحمله هو قطعٌ صغيرةٌ مجتمعة من أرواح الذين زاروا المكان قبلنا، لا أدري.. ولكن شيئا بداخلنا يتغير بعد السفر، أشعر أنني امرأةٌ جديدة في كل مرة أسافر فيها. أراقبُ الأشجار من النافذة وأنا في الطريق شجرةً.. شجرة، أفكر رغما عني في كل الناس الذين شاهدَتْهُم تلك الشجر، وكيف شعرَتْ تُجاه كلّ واحد منهم، فكما قال نزار قباني في قصيدته الدمشقية "وللمآذنِ كالأشجار أرواحُ".

أفكر الآن وأنا سجينة أمام حاسوبي، هل سأسافر مرّةً أخر؟ تحوم حولي الكثير من الأفكار السوداوية، من كان يتوقع أن تكون بداية عشرينيات هذا القرن هكذا، موتٌ وخوفٌ وترقّب.. عندما احتفلنا برأس السنة منذ أربعة أشهر، لم تكن لدينا أدنى فكرة عما ينتظرنا، أتذكر أنني كنت سعيدة جدا لكوني في عشرينياتي وأعيش في بداية عشرينيات هذا القرن، فرحتي تلك تبدو الآن مثيرة للسخرية. غريبٌ أمر الحياة، يُسجنُ البشر فيُشفى الكوكب، تعود الأسماك إلى مياه البندقية، تُرقرقُ العصافير طوال اليوم، تتجول الحيوانات البرية دون خوفٍ أو حذر.. حتى جبال الهيمالايا ظَهرت بعد غياب سنين، وكأننا الخطر الوحيد فوق سطح الكوكب، سَعْيُنا للتطور والراحة والاستكشاف جعلنا أكبر خطر.

منذ البداية وأنا أتساءل، هل الوباء مجرد وباء ككل الأوبئة التي قرأنا عنها؟ أم أننا أخيرا ندفع ثمن الجرائم التي افترفناها في حق كل أشكال الحياة فوق هذا الكوكب؟ الأمر الذي يزعجني بشدة هو أن الجرائم ستستمر بعد أن ينتهي كل هذا، لأننا لن ننقرض، فالوباء ليس بتلك الحدة، كما أننا لا نتعلم من أخطائنا ولا نعرف الاكتفاء.. ستعود المصانع لضخ السموم وحجب السماء، مصانع عدد منها لا يُنتج شيئا مفيدا أصلا، ستُحلق الطائرات التي تحمل سُياحا لا يكترثون لشيء غير المتعة، ستعود السيارات بضجيجها ودخانها الخانق وزحامها الذي يُوترنا جميعا. لا أريدنا أن ننقرض، ولا أريد هذا الوضع أن يطول أكثر فأنا أيضا أشتاق للشوارع والمقهى والأصدقاء، وأشعر أنني في حاجة ماسة لعناق، ولكن.. هل يستحيل أن نحيا ونسافر ونستمتع دون أن نُؤذي كل أشكال الحياة من حولنا؟ أظنني قُلتُ الكثير، سأغمض أعيني قليلا، لأزور البحر..ملاذي. فأين ملاذكم؟

الكوارث والأوبئة في عالم السينما

• عبد الله تاريك

مما لا يحتاج إلى برهان ولا يختلف فيه اثنان، أن "السينما" هي الفن الذي لطالما عول عليه لنقل المعلومة، الصورة و فتح المخيلة، فيستهدف العقل والأحاسيس معاً، بكل المواضيع التي تهم البشر، باختلاف القصص واختلاف زوايا الرؤيا، وفي ظل وضع العالم الحالي، وجائحة فيروس كورونا التي فتكت بكل دينامية اجتماعية أو اقتصادية، وأرغمت الحكومات على الحجر الصحي، كما نجد في الفيلم البريطاني "80000 مشتبه به" إنتاج 1963، حيث يستخدم الطبيب المسؤول على معالجة تفشي مرض الجدري، عملية الحجر الصحي بهدف تقليل الذعر العام. فالسينما هي ملاذ الناس في برنامجهم اليومي، فيميلون في الفترة الحالية لأفلام قد تكون قريبة مما يحدث، فيشاهد العديدون الأفلام بناءً على نفس المقاربة الواقعية للأمراض الوبائية.

ففي نهاية المطاف أليست السينما انعكاسا للواقع؟

فكيف إذن عالج أو تناول الفن السابع الكوارث والأوبئة؟

إنها نقطة استفهام عريقة سينمائيا، ولطالما كانت هاجسا لمخيلة المبدع، إلا أنه رغم ذلك لم يتم التطرق لها بشكل كبير تاريخيا، نظرا لضعف المؤثرات البصرية، أو لقلة المعطيات، فنجد أن أشهر الأفلام المتعلقة بموضوعات المرض والعدوى أو كوارث نهاية العالم أو تهديد الجنس البشري، ما فتئت تظهر إلا بنهاية القرن الماضي، وخصوصا بكثافة في آخر عقدين من الزمن، فنجد موضوع فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، قد نوقش بعدة أفلام ذات طابع واقعي وعاطفي، درامي قوي على سبيل المثال "نادي دالاس للمشترين"، الذي فاز من خلاله ماتيو ماكونهي بالأوسكار، أو فيلم "فيلادلفيا"، الذي كذلك فاز من خلاله توم هانكس بالأوسكار.

فالدراما إذن في هذا السياق تعد رغم هذا قليلة نوعا ما، فمعظم الأعمال السينمائية الوبائية تندرج ضمن فئة من الثلاثة : "خيال، خيال علمي أو رعب"، حيث تطرقت السينما إلى مخاوف العالم من الحروب البيولوجية، والهاجس الذي يطال فكرة الأفلام غالبا هو عملية حجب السلطات للمعلومات لحمايتها من الفوضى أو تداول المعلومات الخاطئة من قبل وسائل الإعلام. إلا أن عددًا أقل من الأفلام تعامل مع أمراض وبائية أخرى، إما كمواد موضوعية مباشرة أو كسياق للخلفية. من خلال تحليل هذه الأفلام، نجد أنها ركزت على الأدبيات العلمية، وعلى أن عدم كفاية التقاط العلم الصحيح كان وراء انتقال الأمراض وانتشارها، أو معاناة الشخصيات الرئيسية في حرب ضد عدوى غير مرئية، أو كارثة فوق طاقتها، وكذلك التفاعل بين المجتمع والمرض في وسائل الإعلام ، فقد تمت مناقشة الاستجابات الاجتماعية للأمراض المختلفة، فالإعلام يتم تناوله كالرابط الوحيد بين المجتمع والوباء أو الكارثة.

بينما نجد أفلاما حاولت تقديم دراسة لبعض أسباب هذا الخوف والذعر، حيث تستعرض عدد منها أن السر يكمن في استجابة المجتمع للانحرافات المتصورة في الأخلاق الاجتماعية، أحد الأمثلة المبكرة على ذلك هو فيلم "طاعون الموت في فلورنسا" إنتاج سنة 1918، الذي صور الانتشار الحقيقي للموت الأسود في فلورنسا في منتصف القرن 14، حيث مرر فكرة غير مثبتة عن العلاقة بين المرض وتدهور الأخلاق الاجتماعية، فالموت من الطاعون ما هو إلا رد من الطبيعة على السلوك اللاأخلاقي والفسق الجنسي لأفراد المجتمع حينها.

عدة إحصائيات أكدت أن منصات بث الأفلام الأشهر عالميا سواء Hulu ، Netflixأو Amazon Prime تحظى في الفترة الآنية، بملايين المشاهدات حول العالم، فيستمتع هواة الأفلام بمشاهدة هذا النوع، إما لتزويدهم بمعرفة جديدة عن الأمراض أو لطلب الراحة والعزاء خلال هذه الأوقات العصيبة.

فيلم "Contagion" أحد الأمثلة الأبرز، هو إنتاج 2013، والآن هو الأعلى مشاهدة في فئته، فجل أحداثه ومشاهده تشبه بشكل كبير أحداث تفشي فيروس كورونا المستجد حول العالم، الفيلم من بطولة مات ديمون، يحكي قصة رجل يحاول النجاة من فيروس بدأ أولا في هونغ كونغ، ثم انتشر حول العالم ليقتل ملايين الأشخاص.

ومن أشهر الأعمال كذلك، نجد فيلم "The Flu" الكوري الجنوبي إنتاج 2013، الذي أخرجه كيم سونغ سو، والذي يتناول تفشي فيروس H5N1 الذي يقتل الضحايا في غضون 36 ساعة، وقد صنف في نوع أفلام الكوارث، فيُظهر لنا كيف يحتاج بعض الأفراد إلى الحجر، وكيف تعامل الجنود والسياسيون والمنظمات الصحية مع الأزمة، وكيف وجدت العائلات طرقًا للانتقال من أجل النجاة.

علامة سينمائية فارقة أخرى، الحديث هنا على فيلم "Out-break" وهو فيلم كارثة طبية حول انتشار فيروس إيبولا المميت، المسمى "موتابا" الذي يصيب مواطني قرية سيدار كريك الساحلية الخيالية في كاليفورنيا، هو من إنتاج عام 1995، بطولة الكبيرين داستن هوفمان، ومورغان فريمان، ورينيه روسو.

وختاما فالسينما دوما محط الأنظار، ومنبع الفضول والإبداع، الذي يسعى دوما لتصوير الفكرة كيفما كانت، ومنجم الخيال والواقع مجتمعين، فمشاهدتها ضرورية لتكون على دراية بالتأثيرات التي قد تحدثها الأوبئة على الحضارات، إذا لم يتم احتواؤها بشكل صحيح، وتحذر دوما مما قد يصيبك لو خالفت الإرشادات الصحية، فخطر الإصابة دوما يطالك في أقل مدة تفقد فيها انتباهك و حذرك.

رقصة الموت

• الهواري غباري

الآن
سأنزل إلى الشارع
أنظفه من دمي
وأعتذر للأناشيد القديمة.
الآن
أعترف أنّي كنتُ على حقّ
لا يسندهُ سيفٌ ولا كتاب
وأنّ دمي نار
تُنير ليل الجُناة
و رايتي عطش القبائل
للماء والكبرياء
الآن فقط،
أرفعها شامخة في وجه هذا اللّيل
وهذا الوباء
تُرشد العابرين إلى جنة الرّوح
ليقطفوا سيرة هذا الجرح..
وكيف خُلقنا
من رحم الثنائيات المستعارة
وحاجة الجواب إلى سؤال
هل كان دما شارداً !
أول غيثٍ في صحراء الكلام؟
هل كنّا جُناةً طيبين أم
دُمى للغيب المعاصر؟
مرّ قطار الرّبيع سريعاً
ولم يصبنا بسوءٍ
لم يداعبنا
كما يفعل مطرٌ خفيف
بأحذية الصّيادين
كان وديعاً
ردّدنا حول مسامعه
تخاريف الخريف
ولم يصبنا بسوء
ومرّ التاريخ
ملطّخا بأسمائنا
أوطاننا
غابات للحزن المقدّس
موتى يرقصون على حبل موتهم
موتى يحرسون هيكل الموت
من فتنة السؤال
عن البداية و المآل
وخلايا نائمةٌ للموت المؤجل
ستصعد إلى موتها حتما
لتحيا،
حياتها في أقاصي الألم
وسيمضي القطار
إلى محطّته في نسيج العدم
وأنا الآن
سأنزل إلى الشارع
أنظفه من دمي
وأعتذر للأناشيد القديمة

وحدها الكلمات تتدمر

• زكريا قانت

لماذا فعلت ذلك بحقك؟
تاركا الكلمات تحبو
بمحاذاة النار
بأعين مفتوحة
وصندل من هواء
خفيفة كما الريش
هي الكلمات تخرج
تباعا
لتضمد وصمة
عار طبعها التاريخ
على العقل
تارة باسم مقعد
و تارة باسم جنية الحقول..
صغيرة كالرذاذ
هي الكلمات
تزحف كغراب أقرع
نسي أن يغسل خطاياه
بالبوح
لا تفعل شيئا
غير أن تختبئ في جحرها
منتظرة أن تلتقطنا
قبل أن نفعل
تنصب كمينا
تجلس على الحافة
بصنارة شاعر مطلق
تحصي هفوات
الملائكة خوفا
من أن يتعثروا
و هم يلعبون الغميضة
...
في البدء كانت الكلمة
و تلك الكلمة كانت
"لا"
أن تكتب يعني
أن تصرخ كل
ما استكان الكل
كل ما تقاعدت
النوارس عن
لعب الأطفال
الممل في البحر

واختارت أن
تحرس شواهد القبور
كعربون رحيل
كل ما طرق
المنجل رؤوس
العمال في مناجم
بعيدة
هكذا هو الشعر

طريق التنوير

يا عمال كورونا اتحدوا

◆ ذ. رشيد العلوي

على غير العادة لم تخلد القوى العمالية هذه السنة الاحتفال بفاتح ماي العيد الأممي للطبقة العاملة بسبب الحجر الصحي، والذي التزمت به غالبية البلدان التي اجتاحها وباء كوفيد 19، واكتفت تلك القوى ببيانات واعلانات وكلمات بالمناسبة وخصصت ندوات افتراضية وحملات تحسيسية الكترونية.

تدعونا الظرفية الراهنة إلى التساؤل حول مستقبل ومآل ملايين العمال في مختلف البقاع: كيف أثر الحجر الصحي على معيشهم؟ ما تأثير فقدان الشغل على الأسر والمجتمع ككل؟ كيف يدبر العامل البسيط أموره، علما أن قوته اليومي مرتبط بالخروج للعمل يوميا، ولا سيما العاملون والعاملات في القطاعات غير المهيكلة؟ هل يمكن أن نتحدث عن وضع عمالي ما بعد كورونا؟

عديدة هي الأفكار التي تتبادر إلى الذهن لمقاربة جل التساؤلات التي يثيرها وضع الطبقة العاملة في مختلف القطاعات الانتاجية (الصناعة، التجارة، الخدمات، الفلاحة، الوظيفة العمومية، السياحة، التوزيع...)، كما أن القوى العمالية كرست جهودها لشن حملات توعية وتحسيس بأوضاع العمال في ظل انتشار الوباء بشكل غير منظور من ذي قبل، وكتبت مقالات عديدة في الموضوع، إلا أن الجهود لا تزال ضعيفة للغاية بالمقارنة مع حجم الأزمة الراهنة والمتعددة الأوجه والتي ستتجاوز سابقاتها، فالأزمة الراهنة: صحية ومالية واقتصادية وطاقية وقد تطول وستخلف أثارا عميقة لن تخرج منها البلدان إلا بسياسات تقشف جديدة ومكلفة جدا على حساب الطبقة العاملة.

قدرت منظمة العمل الدولية أن يتراوح إجمالي الأجور المهدورة جراء فقد ملايين الوظائف بين 860 مليار دولار إلى 3.4 تريليون دولار بحلول نهاية عام 2020، بحيث سيتضرر من الجائحة ما يقارب 1.6 مليار شخص على الأقل عبر العالم. بينما أظهرت دراسة للاتحاد الأفريقي تحت عنوان "تأثير فيروس كورونا على اقتصاد أفريقيا" أن نحو 20 مليون وظيفة في هذه القارة باتت مهددة بسبب تأثير وباء كورونا، وانكماش ما يقارب 15% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، علما أن إيرادات القارة السمراء برسم سنة 2019 بلغت 500 مليار دولار، ستخسر منها هذه السنة ما بين 20% و30%، وستتراجع الصادرات والواردات بنسبة 35% مقارنة بمستويات 2019، لتؤدي إلى خسارة في قيمة التجارة بنحو 270 مليار دولار. وسيكون هذا في وقت تؤدي فيه مكافحة انتشار الفيروس إلى زيادة الإنفاق العام بمقدار 130 مليار دولار على الأقل. فالأزمة المرتقبة بالقارة ستشمل قطاع السياحة والبناء وإنتاج النفط والزراعة والخدمات والتجارة.. باستثناء القطاعات المعنية مباشرة بالحجر الصحي، وستختفي مهن وحرف عديدة، وستنتشر أكثر فأكثر التجارة الرقمية والمعاملات المالية الالكترونية، وسيرتفع استهلاك مواد التنظيف والأجهزة والآلات الالكترونية وألعاب التسلية لاسيما الرقمية. إننا ازاء بوادر تشكل عالم جديد غير واضح المعالم عموما، ولكنه يرسم نفسه وكأنه قدر تاريخي فرضته الطبيعة بالقوة والتي بينت أن ادعاء الانسان التفوق والتحكم الكلي في دواليبها مجرد تعبير ممسوخ عن جنون العظمة، وهو ما يبين صحة مطالب الحركة من أجل سياسة بيئية بديلة التي كرست جهودها منذ عقود لبيان حجم الكارثة التي سببتها الرأسمالية طوال ثلاثة قرون.

إن استمرار تدمير البيئة والاستهلاك المفرط لموارد الأرض الطبيعية، والتوجه الجنوني نحو التسلح الفائق السرعة والقوة التدميرية الخيالية للأسلحة البيولوجية والنووية، يعبر عن الجشع والاستغلال الرأسماليين، ما أدى إلى الاتساع المتفاقم لهوة الاستعباد الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية، وهو ما يؤكد صحة أطروحة كارل ماركس الذي لم يغب عن النقاشات طوال قرنين: "الرأسمالية تحفر قبرها بنفسها".

يزداد الوضع في المغرب استفحالا، أكثر فأكثر لأن الطبقة العاملة المغربية تعاني قبل انتشار وباء كوفيد 19 من مشكلات جوهرية أهمها: الاستغلال المفرط، عدم التصريح بالعديد من العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التضييق على الحريات النقابية، الاجهاز على مكتسبات الحماية الاجتماعية، التسريح غير القانوني من العمل، ارتفاع نسبة القطاع غير المهيكل (العاملون بالصالونات والمقاهي والمطاعم وعمال البناء والتنظيف والحراسة ومحلات الملابس ودور الإيواء، الباعة المتجولون...) والمهن الحرة بالقطاعات المهيكلة. حيث يساهم القطاع غير المهيكل بما يزيد على 11.5% من الناتج الداخلي، وتبلغ عدد وحدات إنتاجه 1.68 مليون وحدة، ويوظف حوالي 2.4 مليون شخص، يشكلون 36% من العاملين في المملكة، باستثناء قطاع الزراعة.

اتخذت لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE) في اجتماع عملها الثاني يوم الخميس 19 مارس 2020 بمقر وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، عدة تدابير احترازية للحد من تفاقم الوضعية الاقتصادية وتأثيرها المباشر بالوضع الاجتماعي لملايين المغاربة، وشملت التدابير ثلاثة مجالات كبرى: المستوى الاجتماعي لفائدة الأجراء الذين توقفوا عن العمل؛ دعم المقاولات الأكثر تضررا من الأزمة؛ تأجيل التصريح الضريبي إلى نهاية يونيو 2020 بدل نهاية مارس.

صحيح أن العديد من الاجراءات قد تخفف نسبيا من حدة الأزمة، لكن الثمن في نهاية المطاف ستؤديه الطبقة العاملة بالدرجة الأولى وعموم الفئات الشعبية، وتقع أيضا ضحية الخيارات السياسية المهيمنة واستغلال جماعات الإسلام السياسي، بتجييشها لأتباعها لغايات في نفس زعمائها. فالرأسمالية لا تعرف غير الربح السريع على حساب الطبقة العاملة. وعلى القوى العمالية إطلاق العنان للنقاش المسؤول، وهذا البناء يرتكز على معطيات واقعية وفعلية وتحليل إحصائي دقيق يواكب النقاشات الجارية في العالم، من أجل تلمس البدائل الممكنة للنهوض بالمقاومات الاجتماعية والسياسية نحو اختيار مستقبل شعوبها، وكبح عجلة السياسات النيوليبرالية التي تنهجها الامبريالية العالمية، والوقوف ضد أي مشروع يريد بناء عالم رأسمالي توتاليتاري متحكم فيه بالوسائل التكنولوجية لخدمة حفنة من مجانين العالم الذين يجعلون من المال دينهم الجديد.

بصوت مرتفع

إما الاشتراكية أو البربرية

◆ محمد امباركي

الطبقة العاملة ضحية كبرى للعولمة المزدوجة، عولمة الليبرالية المتوحشة وعولمة الأوبئة، فبحكم موقعها المركزي في عملية الإنتاج، تجد نفسها في الخط الأمامي لمواجهة تداعيات الزمن الليبرالي المعولم والزمن الوبائي المعولم، ومن ثمة فالقول أن وباء كورونا لا هوية طبقية له، قول غير سديد من حيث أن شروط مواجهتها والوقاية منها تتحدد كثيرا حسب الموقع الطبقي داخل البنية الاجتماعية، والذي تحكمه مجموعة من المعايير السوسيو اقتصادية، كطبيعة الشغل المزاول، واقع الحقوق الشغلية في المنظومة الدستورية والقانونية والمؤسساتية السائدة، مستوى التدريب المهني في مجال الصحة والسلامة المهنية ومدى تفعيل آليات الحماية، نوعية السكن... وتشكل البؤر المهنية التي أصبحت مصدرا حقيقيا لانتشار العدوى، نموذجا صارخا لويلات الرأسمالية الطفيلية ومآسيها، التي تؤدي ثمنها غاليا الطبقة العاملة، في ظل هيمنة "باطرونا " جشعة و بعيدة كل البعد عن المفهوم الليبرالي للمقاولة المواطنة.

وتشمل البؤر المهنية غالبا المقاولات التي تنشط في قطاعات متعددة، منها النسيج وتصبير السمك والخدمات التجارية والمناجم والمواد الغذائية.. كما أن الانتشار المتكرر للعدوى "مقاولاتيا" في العديد من المدن المغربية (القنيطرة، الدار البيضاء، فاس، طنجة، العرائش، مراكش..)، كشف عن استهتار أرباب العمل بالتدابير الاحترازية للسلامة الشغلية في مواجهة فيروس كورونا، هذا الاستهتار هو امتداد لانتهاك الحقوق الشغلية على الأقل على مستوى الوقاية والسلامة المنصوص عليهما في مدونة الشغل، من خلال لجنة المقاولة ولجنة الصحة والسلامة المهنية والأدوار المنوطة بأطباء الشغل تحت إشراف مفتشية الشغل في هذه المرحلة الحرجة، وتحرص كثيرا منظمة العمل الدولية على دعوة الدول إلى التقيد بها من خلال اتفاقياتها وتوصياتها، وبالتالي فلجوء الحكومة إلى إغلاق "المقاولات" كما حدث مؤخرا بطنجة كان جوابا متأخرا على معضلة تغييب صحة العمال والعاملات من المخطط الوطني لمواجهة الوباء، وكذا محاباة لباطرونا لا يهمها غير الربح وتكثيف شروط الاستغلال الطبقي، وبالتالي اللامبالاة إزاء ما يمكن أن تشكله هذه المؤسسات من خطر على حياة العمال والعاملات والمجتمع ككل .

صحيح أن بعض الوحدات الإنتاجية لا يمكن أن تتوقف نظرا لتمويلها للسوق الاستهلاكية بالمواد الأساسية كشركات الحليب والجبن والمطاحن والمستلزمات الطبية.. لكن الغريب أن بعض المصانع التي شهدت تفشي الوباء استمرت في العمل على الرغم من إنتاجها لمواد موجهة للتصدير، كما حصل مؤخرا بالدار البيضاء في ثلاث شركات موحدة لصناعة الأحذية المجهزة للتصدير إلى أوربا، مع العلم أن الحدود مغلقة، و تضم هذه الشركة حوالي 1000 عامل، حيث تعرض حوالي 33 عاملا للإصابة بفيروس كوفيد 19، ومن المرجح أن ترتفع الإصابات وسط عمال آخرين وأسرهم، إذ يخضع مئات العمال للتحليلات المخبرية، وحسب ما تناقلته الصحف فقد كان صاحب الشركة يلجأ الى المكر والتحايل من خلال إخفاء عشرات العمال في أماكن مغلقة أثناء زيارة اللجنة الصحية لمراقبة مدى احترام الشركة لمعايير الوقاية من الوباء.

إن النقاش المستجد والجاري حول إمكانية تصنيف فيروس كورنا كمرض مهني لديه مبرراته، من حيث ارتباط اختراقه للوحدات الإنتاجية بسبب أخطاء رب العمل، الناتجة عن غياب التدابير الوقائية والاحترازية كالمسافة الآمنة، توفر مواد التعقيم وتعقيم فضاء العمل، الكمامات.. فوقوع العمال وأسرهم ضحية هذا الوباء يستوجب التأمين والتعويض، و يطرح تحديات حقيقية على الحركة النقابية في تغيير مدونة الشغل والضغط من أجل مصادقة الدولة المغربية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وكذا ملائمة تشريعات الشغل المحلية مع نصوصها وتوصياتها، وكذلك مواجهة كل إجهاز على حرية العمل النقابي وتعطيل آليات الحوار والتشاور باسم حالة الطوارئ الصحية والحجر الصحي، في وقت تلجأ فيه العديد من المقاولات والمعامل إلى الضغط على العمال والعاملات للعمل في شروط مهينة دون مراعاة المرحلة الوبائية، تحت طائلة تهديدهم بتسريحهم تعسفا. وهنا يطرح السؤال عريضا حول دور السلطات المحلية والقضاء ومفتشي الشغل في المراقبة والزجر والسهر على تطبيق مدونة الشغل على علاتها.

إن السياسة التي أطرت مواجهة الأنظمة الرأسمالية في مواجهتها لوباء كوفيد 19، حكمتها قاعدتين أساسيتين، "دعه يعمل، دعه يموت لم يعد منتجا"، ثم "أنا ومن بعدي الطوفان"، مما كشف عن الوجه اللامسؤول واللاأخلاقي والمتوحش لليبرالية المعولمة، وهذا ما يمنح لشعار ماركس وإنجلز الخالد والذي ختما به البيان الشيوعي (1848) "يا عمال العالم اتحدوا !" كل راهنيته، من أجل عولمة المقاومة ومشروعية الأفق الاشتراكي على قاعدة "إما الاشتراكية أو البربرية".

بصدد الطبقة العاملة..
بعض المُراجعات النظرية

• عبد الرحمان النوضة

يستعرض هذا المقال، وجهة نظر تحليلية حول بعض الأفكار الموجَزَة والمتَفَرِّقَة، أو بعض المرَاجَعَات النظرية الجُزئية، والتي تهم الطبقة العاملة كمكون أساسي في دينامية التغيير المجتمعي بترابط مع التشكيلة الاجتماعية، وتحيين بعض الطروحات التي تقتضي تمحيصها مع حركية الواقع المتسارعة.

المستجدّات

- خلال الأربعين سنة الأخيرة، حدثت تطوّرات في العديد من المجالات (العلمية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمالية، والدَوْلَتِيَة، والعالمية، والسياسية، والإعلامية، والثقافية، الخ). وأثَّرَت هذه التطوّرات في التشكيلات المُجتمعية، وفي الصراع الطبقي، وفي الفكر السياسي، وفي وعي الطبقات، وكذلك في درجات تعبئتها.

- لكي نستطيع التقدّم من قَدِيم ضَعيف، إلى جديد فَعَّال، نحتاج إلى القِيَّام بتَقْيِيمات نَقْدِيَة، وبتَقْوِيمَات ثورية، في أفكارنا، وتصوّراتنا، وأساليبنا التنظيمية، والنضالية.

- اِتَّضَحَ اليومَ لأعداد أكبر من المواطنين، وأكثر مِمَّا كان في الماضي، أن «النموّ اللَّامَحْدُود»، سواءً في الإنتاج الاقتصادي، بل حتّى في الديمغرافية، هو استحالة.بل سَيَتَحَوَّل الإصرار فيه إلى انتحار جماعي للبشرية جمعاء. لأن طاقات الكرة الأرضية لا تتحمّل ذلك«النموّ اللّامحدود».

- من بين دروس وباء "فيروس كُورونَا"أن «حدود مُجتمعنا»اِتَّسَعَت. حيث لم يَعُد المُجتمع الذي نتأثّر بتطوّراته ينحصر في حدود «تُرابنا الوطني»، بحدوده القانونية القديمة. وإنما أصبح «مُجتمعنا»هو مُجمل الكُرَة الأرضية.حيث نَتَعَايَش مع كلّ مُكَوِّنَات العالم. ويؤثّر فينا كل ما يجري في العالم. وكلما حدثت أزمة مُعَيَّنَة في بلد بعيد مثل الصّين، أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو فرنسا، أو الهند، أو غيرها، فإننا نَتَأَثَّرُ فورًا بامتداداتها، أو بانعكاساتها. وَلَوْ أن أَزَمَاتِنَا المحلّية لَا تُؤَثِّر في باقي العالم سِوَى بدرجة ضعيفة، أو غير محسوسة. وسَتُصْبِح الأُمَمِيَة العَالمية الثورية مَطلوبة أكثر مِمَّا كانت في الماضي.

- حدثت مؤخرا تغييرات هيكلية، ونوعية، في الأجهزة القمعية، وفي وسائل اشتغالها. وتفرض هذه التغييرات على المناضلين بأن يُراجعوا مجمل أساليب العمل السياسي، والحزبي، والنضالي، والدعائي.

الطبقات والصراع الطبقي

- أصبحت بعض المفاهيم الطبقية الرَّائِجَة غامضة، وفَضْفَاضَة، إلى حدّ المُيُوعَة. ومنها مثلا مفهوم «الطبقة المتوسّطة»، ومفهوم «البرجوازية الصغيرة». وكلّ مُتَكَلِّم يُدْخِلُ في هذه المفاهيم فِئَات طبقية مُختلفة.

- هل تُوجد حقًّا الطبقات في المُجتمع؟ وهل يوجد الصِّراع الطبقي؟ يضيق هنا المجال لِتَوْضِيح ذلك بتفصيل. ولكن يمكن الاكتفاء بإشارة واحدة مُعبّرة، من خلال بعض الأحداث الأخيرة المرتبطة بِوَبَاء "فِيرُوس كُورُونَا" (Covid19)، في بداية سنة 2020. فَقَد اتخذت الدُوَل التي اِنْتَشَرت داخلها العَدْوَى إجراءات غير مسبوقة، مثل: إيقاف جزء هام من عجلة الاقتصاد، وفرض منع التَجَوُّل، ومنع السّفر، وإجبارية الكَمَّامَات، ورُخص التنقّل، ومنح مُساعدات مالية إلى المقاولات، الخ.وهذه الإجراءات الجذرية، تُفِيدُ الطبقة السّائدة أكثر مِمَّا تُفيد كادحي الشعب. حيث مِن المعروف وجود أمراض أو ظواهر أخرى مُزْمِنَة، تَقْتُل البشر أكثر من "فيروس كُورونا"، منها مثلًا التدخين، والمُخَدِّرَات، والسرطان، وحوادث السّير، وداء السّل، وأمراض القلب، وداء فقدان المناعة المُكتسب(AIDS)، وتَلَوُّث الهواء، وتلوّث البيئة، والمُبِيدَات(Pesticides)، أو المَوَاد المُخِلَّة بالغُدَد الصَمَّاء(Perturbateurs en-docriniens)، وحتى الفقر، وسوء التغذية، إلى آخره. لكن الطبقة السّائدة لا تُبَالِي كثيرًا بهذه الأمراض أو الظواهر. ولم تتّخذ الطبقة السّائدة الإجراءات الضرورية للقضاء على تلك الأمراض أو الظواهر. لأن تلك الأمراض أو الظواهر تَهْلِكُ خُصوصًا فقراء الشعب، ولا تصيب إلّا نادرا جدًّا أفراد الطبقة السَّائدة. بينما "فيروس كُورونا"يقتل خصوصًا أشخاص الطبقة السّائدة (وخاصّة منهما لأفراد الذين يتجاوز عمرهم قرابة 60 سنة، ويكونون في نفس الوقت مصابين بأمراض مُزمنة أخرى تَنْقُصُ المَنَاعَة، مثل أمراض القلب، ومرض السُكَّرِي، وأمراض الجهاز التنفّسِي، والوزن الزّائد، إلى آخره). وهذا مظهر من بين المظاهر الخَفِيَة للصّراع الطبقي.

- وبعد حُلُول وَبَاء "فيروس كُورُونَا"، لم يستطع النظام السياسي نَشْر سِوَى ما يتوفّر عليه: حيثُ لم يُخرج النظام السياسي جيوش الأطباءَ، والمُمَرِّضِين، وشبكات المُسْتَشْفَيَات المُجَهَّزَة، والمُختبرات الدقيقة، وإنَّمَا أخرج النظام السياسي مَا يتوفّر لديه: أي جيوش من البوليس، والقوات المساعدة، والمُخابرات، وقوات التدخّل السّريع، وما شابهها. وبعدما قَضَى النظام السياسي، باختياراته الرأسمالية المُتَوَحِّشَة، على الخدمات العُمُومية في مجالات الصِحَّة والتعليم والشغل، هل تستطيع حَقًّا جيوش وأسلحة الأجهزة القمعية أن تُواجه الأَوْبِئَة الفَتَّاكة مثل أَوْبِئَة الفِيرُوسَات؟

- على عكس ظنون بعض المُوَاطِنِين السُذَّج، فإن الدولة غير محايدة. بل تَسْطُو «طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار»على مختلف أجهزة الدولة، وتَسْتَعْمِلُها بِوَقَاحَة لخدمة مصالحها الأَنَانِيَة والخاصّة، وعلى حِسَاب مصالح طبقات الشعب. فلَا الحكومة مُحَايِدَة في ميدان الصِّرَاع الطبقي، ولا البرلمان محايد، ولا القانون مُحايِد، ولا القضاء مُحايد، ولا الإعلام العُمُومي حُرٌّ أو مُسْتَقِل، ولا الانتخابات نزيهة. بل يَخْتَرِقُ الصراع الطبقي كلّ شيء. وَتَعْبَثُ الطبقة السَّائدة بِمُؤَسَّسات الدولة كما لو كانت مِلْكِيَة خُصُوصِيَة خاصّة بها.

- بعد مُرور عشرات السِّنِين على تَرْوِيج أُطْرُوحَة «الانتقال الدِّيمُوقراطي»، يفضح استمرار الاستبداد والفساد أنها أُكْذُوبَة مُغَلِّطَة. كما اِنْفَضَحَت أُكْذُوبة «هَيْئَة الإنصاف والمُصَالحَة». وإن وُجِدَت في بلادنا شَكْلِيَّات الديموقراطية (مثل الانتخابات، والبرلمان، والقانون، والقضاء)، فإن الثَّابِت المُسْتَمِر هو القمع، والاستغلال، والتهميش، والقهر، والفساد، والغِشّ، والبُهْتَان. وما «ثوابت الأمّة ومُقَدَّسَاتها»المَزْعُومَة، سوى مَصَالح وتَفْضِيلَات طبقة المُسْتَغِلِّين الكبار السَّائدَة.

- تحتاج الرأسمالية دَوْمًا إلى «تَجْهِيل»الشعب

بصدد الطبقة العاملة..
بعض المُراجعات النظرية

• عبد الرحمان النوضة

الـكادح، وإلى «تفقـيره»، و«بَعْثَرَتِـه». حتّـى وَلَـوْ في إطـار الديموقراطيـة البرلمانيـة الشـكلية. لمـاذا؟ لأن مُمارسـة «الاسـتغلال الرأسـمالي»لا تكـون سـهلة نسـبيًّا إلّا إذا كان الشـعب جاهـلًا، ومحرومًـا مـن ثرواتـه الطبيعيـة الوطنيـة. وحتـى إذا كان «تَجْهِيل»و«تَـفْـقِير»الشعب صعـب المنـال، فـإن الرأسـمالية تحـرص خُصوصًـا عـلى حرمـان الشـعب مـن ملكيـة الأرض، والمناجـم، ومـن المعرفـة، ومـن الـتراث الثقـافي. ولضـمان اسـتمرارية الاسـتغلال الرأسـمالي، تقـضي طبقـة المُسْـتَغِلِّين الكبـار عـلى مقاومـة الشـعب الـكادح، ليـس فقـط بواسـطة القمـع المُمَنْهَـج، بـل أيضًـا بواسـطة السَّـطْو عـلى الدولـة، وبواسـطة القضـاء عـلى العقـل المُثَـقَّف، وعـلى العقـل النَّاقِـد، وعـلى الـرأي المُعـارض، وعـلى تَـقاليد التَضَامُـن الجماعـي، وعـلى أشـكال التنظيـمات الجماهيريـة القاعديـة المتنوّعـة.

- في الأصـل، لَا ينبثـق الوعـي السـياسي الطبقـي الثـوري وسـط العـمال، وإنمـا المثقّفـون الثوريـون هـم الذيـن يُبَلْوِرُونَـه، ثـم يناضلـون بهـدف نـشره عـلى أوسـع نطـاق داخـل عمـوم الشـعب.

الطبقة العاملة

- هـل مَـا زال مُصْطَلَـح «الطبقـة العاملـة»صالحًـا؟ هـل هـو دقيـق؟ ألم يَحِـن الوقـت لاسـتبداله بمُصطلـح «طبقـة المُسْـتَغَلِّين»؟[فيما يخـصّ هـذه المُصْطَلَحَـات الطبقيـة، أنظـر كتـاب: "طبقـات المُجتمـع"، رحـمان النوضـة، وهـو موجـود عـلى مُدَوَّنَـة الكاتـب]. أليـس مفهـوم «طبقـة المُسْـتَغَلِّين»أكثر دِقَّـةً، وأكـثر مُلَاءَمَـةً، وأكـثر فعاليّـةً، مـن مفهـوم «الطبقـة العاملـة»؟ ولمـاذا؟ لأن مِقْيَـاس الانتمـاء إلى«الطبقـة العاملـة»، ليـس هـو «العمل اليـدوي» في مَعْمَـل أو ورش صِنَاعِي، وإنمـا هـو التعـرّض «للاسـتغلال الرأسـمالي». وليـس العـمّال هـم وحدهـم الذيـن «يعملـون»، بـل يزعـم بعـض المُسْـتَغِلِّين أنهـم «يعملون»هـم أيضًـا. ولا يكـون الشـخص المُسْـتَغَلّ دائمًـا وبالـضرورة «عَامِلًا»يَدَوِيًّـا في قطـاع الصّنَاعة. بـل يمكـن أيضًـا أن يكـون الشـخص «المُسْـتَغَلّ»تِقْنِيًّا، أو مُهندسـا، أو طبيبـا، أو محاميـا، أو فنّانـا، أو مُسـتخدمًا، أو موظّفًـا، إلى آخـره.

- لَا تتكـوّن «الطبقـة العاملة»فقـط مـن العُـمّال العاملـين في القطـاع الصناعـي، ومـن العـمال المُشْـتَـغِلِين في القطـاع الزراعـي، وإنمـا تتكـوّن «طبقـة المُسْـتَغَلِّين»من كل الأشـخاص المُسْـتَـغَلِّين، وذلـك بغـضّ النظـر عـن مِهَنِهِـم، وعـن القِطَـاع الاقتصـادي الـذي يشـتغلون فيـه، سـواءً كان صِناعِيًّـا، أم زِراعيًّـا، أم خَدَمَاتِيًّـا.

- يمكـن أن نُدْخِـلَ أي مواطـن راشـد في طبقـة مُجتمعيـة مُحَـدَّدة. فإمّـا أن نُدخـل الشـخص المحـدّد في «طبقـة المُسْـتَغَلِّين»، وإمّـا أن نُدخُلـه في «طبقـة الذيـن لَا يَسْـتَغِلُّون ولا يُسْـتَغَلُّون»، أو في إحـدى «طبقـات المُسْـتَغِلِّين» (ونُقَسِّـمُ طبقات المُسْـتَغِلِّين إلى صغيـرة، ومتوسّـطة، وكبـيرة).

- لَا ينحـصر أعـداء الطبقـة العاملـة في طَبَقـات المُسْـتَغِلِّين، بـل يشـملون أيضًـا أنصـار الوطنيـة الضَيِّـقَة الشُّـوفِينِيَة، وأنصـار الطَائِـفِيَة بـكلّ تَلَاوِينِهَـا (اللُغَوِيَـة، أو الإِثْنِيَـة، أو الدِّينِيَـة، أو القَبَلِيَـة، أو الجِهَوِيَـة، أو غيرهـا)، وكذلـك أنصـار الفكـر الإسـلامي الأصـولي الذيـن يريـدون فـرض «الشريعـة الإسـلامية» المُتخلّفـة.

- عـلى خـلاف بعـض تعبـيرات كارل ماركـس، لَا تكـون الطبقـة العاملـة دائمًـا وبالـضرورة ثوريـة، أو طليعيـة. بـل يمكـن أن تكـون مؤقّتًـا الطبقـةُ العاملـةُ طبقـةً في ذاتهـا (en soi)، دون أن تكـون طبقـةً لِذَاتِهَـا (pour soi). كـما يمكـن للطبقـة العاملـة أن تكـون مؤقّتًـا مُسْـتَلَبَة (-alié née)، أو مهزومـة، أو مُغَلَّطَـة (manipulée)، أو مُحَافِظَـة، أو غـير وَاعِيـة بأوضاعهـا، أو غـير مُدركـة لمصالحهـا الطبقيـة. ويمكـن أيضًـا لحـزب الطبقـة العاملـة هـو نفسـه أن يتطـوّر، وأن يَنْحَـرِف، فَيَنْتَـقِل مـن حـزب ثـوري، إلى حـزب يَمِينِـي، أو مُحَافِـظ، أو برجـوازي، وذلـك حسـب تطـوّر الـصراع الطبقـي.

- في مرحلتنـا التاريخيـة الحاليـة، المُتميّـزة بإنجـازات تكنولوجيـة غـير مسـبوقة، يميـل الرأسـماليون،في قطـاع الصناعـة،إلى تعويـض الأشـغال التـي تكـون بسـيطة ومتكـرّرة بـآلات أو "رُبوطَـات" (robots). لكـن انخفـاض عـدد العـمال في القطـاع الصناعـي لا يعنـي أن النِسـبة المِئَوِيَـة للأشـخاص المُسْـتَغَلِّين في المُجتمـع سَتَسْـتَمِرّ في الانخفـاض إلى أن تُصبـح ضعيفـة جـدًّا. حيـث تُحـدثُ الرأسـمالية، في نفـس الوقـت، تَزَايُـدًا في أعـداد المأجوريـن المُسْـتَغَلِّين، العاملـين في قطاعـات أخـرى، مثـل الخَدَمَـات. وعلينـا أن لَا نُغَلِّـطَ أنفسـنا بأطروحـة «انقـراض الطبقـة العاملـة». لأنـه يسـتحيل أن يقـدر أصحـاب «الـوزرات البيضاء»عـلى أن يُعَوِّضُـوا بشـكل كُـلِي ونهائِـي أصحـاب «البُلُـوزَات الزَّرْقَـاء». ولأن «طبقـة المُسْـتَغَلِّين» لَا تنـقص، بـل يسـتحيل أن تـزول في إطـار الرأسـمالية. ولأنـه إذا أمكـن لأشـكال الإنتـاج الرأسـمالي أن تتطـوّر، وأن تتغـيّر، فـإن الاسـتغلال الرأسـمالي يبقـى هـو أسـاس الرأسـمالية المُتواصـل.ولأن أعـداد المواطنـين المُسْـتَغَلِّين، وأعـداد الأشـخاص المُهَمَّشِين، تَـتَّسِع، ولا تَنْـقُص. ولأن المُسْتَغَلِّين لا يوجـدون فقـط في المَعَامِـل والأوراش الصّناعيـة، وإنمـا يوجـدون أيضـا في المتاجـر الكـبرى، وفي المـدارس الخُصوصيـة، وفي المُختبـرات الطبيـة، وفي المصحّـات، وفي مكاتـب الدراسـات، وفي النقـل الجماعـي، وغيرهـا مـن الأنشـطة الاقتصاديـة التـي لا تَخْطُـرُ عـلى بَـال. ولأن الحجـم الإجـمالي لِـ «طبقـة المُسْـتَغَلِّين»، إمّـا أنـه يبقـى مُسـتقرًّا، وإمّـا أنـه يتزايـد. لكنـه لَا ينقـص سـوى مؤقّتًـا أثنـاء أزمـات الرأسـمالية. وَحتـى إذا لاحظنـا حـدوث انخفـاض مؤقّـت في نسـبة العـمال الصناعيّين،مثـلًا في بلـد صناعـي محـدّد مثـل فرنسـا، أو ألمانيـا، إلى آخـره، يجـب علينـا أن نتذكّـر أن نسـبة هـؤلاء العـمال الصناعيّـين سـتكون قـد ازدادت، بشـكل مُـوَازٍ، في بلـدان أخـرى، مثـل الصـين، أو الهنـد، أو البرازيـل، أو غيرهـا. نظـرًا لِتَرَابُـط المراكـز بالأطـراف. فالعـدد الإجـمالي للعـمال، ولِلْمُسـتَغَلِّين، عـلى صعيـد العـالم، يـزداد، ولا ينـقص. وإذا انخفـض، فـإن هـذا الانخفـاض سـيكون مَحَلِّيًـا، أو مؤقّتًـا، أثنـاء أزمـات الرأسـمالية.

- يحتـاج تأطـير طبقـة المُسْـتَغَلِّين، ليـس فقـط إلى خلـق خلايـا حزبيـة ثوريـة، ولكنـه يَحتـاج أيضـا إلى شـبكات متنوّعـة ومتعـدّدة مِـن التنظيـمات التمويهيـة (الترفيـه، التَنَـزُّه، الرياضـة، الكشـفية، الثقافـة، الفنـون، الـخ). والهـدف هـو خلـق فُـرص اللّقـاء، والحـوار، والتفاعـل، والترفيـه.

أهمية النظرية الماركسية

- يسـتحيل فهـم الرأسـمالية، أو نقدهـا، بـدون نظريـة الماركسـية الثوريـة.

- بعـد انهيـار الاتحـاد السـوفياتي، ظـنّ معظـم المناضلـين أن هـذا الانهيـار يُثبـت خطـأ الماركسـية، أو اسـتحالة الاشـتراكية. لكـن بعـد تكاثـر، وتعمّـق، أزمـات الرأسـمالية عـبر العـالم، وبعـد تفاقـم بعـض التناقضـات فيما بـين مختلف الإمبرياليـات، بـدأ هـؤلاء المناضلـون يُدركـون أن الرأسـمالية آيِلَـة لانهيـار أكـبر. وشرعـوا في تطويـر تـفهّمهم للنظريـة الماركسـية.

بصدد الطبقة العاملة..
بعض المُراجعات النظرية

• عبد الرحمان النوضة

إشكالية بناء حزب الطبقة العاملة

- لا يمكن بناء حزب الطبقة العاملة دون التوفّر على تواجد مهم في الطبقة العاملة، واستثمار هذا الامتداد داخل الطبقة العاملة لِنشر الوعي البْرُوليتَارِي، أو لِخَوْض عمل سياسي اشتراكي، أو ثوري. وخوض النضال النقابي الذي يسمح بِخَوْض هَامِش من النضال السياسي الثوري، لكن ما هي الضمانات التي تُمَكِّن المناضلين العاملين في النقابة مِن عدم كَبْتِ طُمُوحاتهم السياسية الثورية؟ وفي حالة إذا ما حصل في المستقبل تواجد مُهِمّ داخل الطبقة العاملة، والسؤال المطروح هو : ما الذي يضمن أن تكون علاقة الحزب بالطبقة العاملة سليمة ؟، فانْتِمَاء نسبة هامّة من أعضاء الحزب إلى العُمَّال، لا يضمن بأن يكون هذا الحزب المعني ثوريا، أو اشتراكيا، أو شيوعيّا. حيث تُوجد عناصر سياسية أخرى، تلعب دورا هامًّا في مجال إنتاج ثورية الحزب، أو اشتراكيته. وهذه العناصر تُوجد مثلًا في نوعية أعضاء الحزب، وفي مُكَوِّنَات الخطّ السياسي، وفي مناهج التفكير، وفي أساليب التنظيم والنضال. وهي التي يتوجب البحث فيها، واكتشافها، وتعميقها، والالتزام بها.

- طرح مهمّة بناء حزب الطبقة العاملة. إذا تحوّلت إلى نوع مِن «الاقتصار»على العمل وسط العمال المشتغلين في القطاع الصناعي، فإن هذه الأطروحة ستصبح مؤسفة، وخاطئة. لماذا؟ لأن ثورية الطبقة العاملة لا تظهر إلّا عبر تفاعلها النضالي مع مجمل طبقات الشعب. ولأن كل طبقات المُجتمع مترابطة فيما بينها. ولأنه لا يمكن تثوير الطبقة العاملة دون تثوير مُجمل طبقات الشعب. ويستحيل التقدّم في مجال التجذّر في الطبقة العاملة في حالة إهمال العمل المُوَازِي داخل مُجمل طبقات الشعب.

- يُفترض في حزب الطبقة العاملة أنه يضمّ مجمل المُسْتَغَلِّين الثوريّين، والطليعيّين، المُتَوَاجِدِين في هذه الطبقة، بالإضافة إلى المثقفين الثوريين. ومن بين مهام هذا الحزب تَعْبِئَة الطبقة العاملة، وتَوْعِيَتُهَا، وتَنْظِيمها، وإنجاح كفاحها، بهدف إسقاط نمط الانتاج الرأسمالي، وتعويضه بنمط إنتاج شيوعي.

النضال النقابي

- يُغَلِّطُنَا بِسُهولة النضال النقابي. لماذا؟ لأن كل شخص يلتزم بمنطق عدم تجاوز حدود المطالبة بالزيادة في الأجور، وبتحسين ظروف الشّغل، يَغْفِلُ الهدف الأساسي. وهذا الهدف الأساسي، لا ينحصر في تحسين ظروف «الاستغلال الرأسمالي»، وإنما يَتَّسِعُ لِيَشْمَل التحرّر من «الاستغلال الرأسمالي»، ومِن «علاقات الإنتاج الرأسمالية»، ومن «نمط الإنتاج الرأسمالي».

- من مظاهر النضال النقابي الضَيِّق، أنه يَتَقَيَّدُ بالقوانين السّائدة، وَلَا يهتمّ سوى بالتضامن المحدود والمبني على أساس الاشتغال في مِهَن مُتشابهة. بينما التضامن المطلوب هو التضامن المَبْنِي على أساس مُجتمعي، وَطَبَقِي، وإنساني،وَتَحَرُّرِي.

- من طبيعة التيارا ت "الاشتراكية الديموقراطية" (Sociale dé-mocratie) أنها تكتفي بالنضال الإصلاحي، وبالنضال النقابي، ولا تُؤمن بإمكانية تعويض نمط الإنتاج الرأسمالي بنمط إنتاج اشتراكي.

- يستحيل أن تصل الطبقة العاملة، من خلال النضال النقابي وحده، إلى الوعي السياسي الثوري. وكل مَن يُسَقِّفُ النضال النقابي بِسَقْف مطالب الزيادة في الأجور، وتحسين ظروف الشّغل، يُؤَدِّي إلى إغراق المُسْتَغَلِّين في أوهام رأسمالية، ويُبْقِيهِم في خُضوع متواصل للإستغلال الرأسمالي. فَلَا يمكن أن يكون النضال النقابي الإصلاحي ذا جَدْوَى إلَّا إذا كان تَابِعًا للنضال السياسي الثوري.

التحالفات الطبقية المطلوبة

- لا يكفي التحالف الطبقي الاستراتيجي بين العمال والفلاحين. بل التحالف الطبقي الاستراتيجي المطلوب، والأكثر دِقَّة، هو التحالف بين طبقة المُسْتَغَلِّين، وطبقة الذين لَا يَسْتَغِلُّون ولَا يُسْتَغَلُّون، وطبقة المُسْتَغِلِّين الصِّغَار.

الإمبريالية

- بشيء من التبسيط، «التبعية للإمبريالية» في بلاد مُحدّدة هي مثل الاستعمار، لكن بدون الحاجة إلى وُجُود مُستعمرين مباشرين. حيث، في إطار هذه «التبعية للإمبريالية»، تحصل المراكز الإمبريالية على استغلال نفس الثروات الوطنية، وعلى الاستفادة من نفس التسهيلات الاستغلالية التي كانت تحظى بها في إطار الاستعمار القديم، لكن بدون الحاجة إلى وجود مُستعمرين مباشرين. بل يلعب الحُكّام المحلّيون دور المستعمرين القدامى. ويتقاضون، مقابل خِدمتهم، نصيبًا مهمًّا من استغلال ثروات البلاد (البشرية والمادية). ويحصلون أيضًا على امتيازات أخرى، منها مثلًا تهريب الأموال المنهوبة، وضمان استثمارها في مشاريع اقتصادية داخل المراكز الإمبريالية، دون مراقبة، ولا محاسبة.

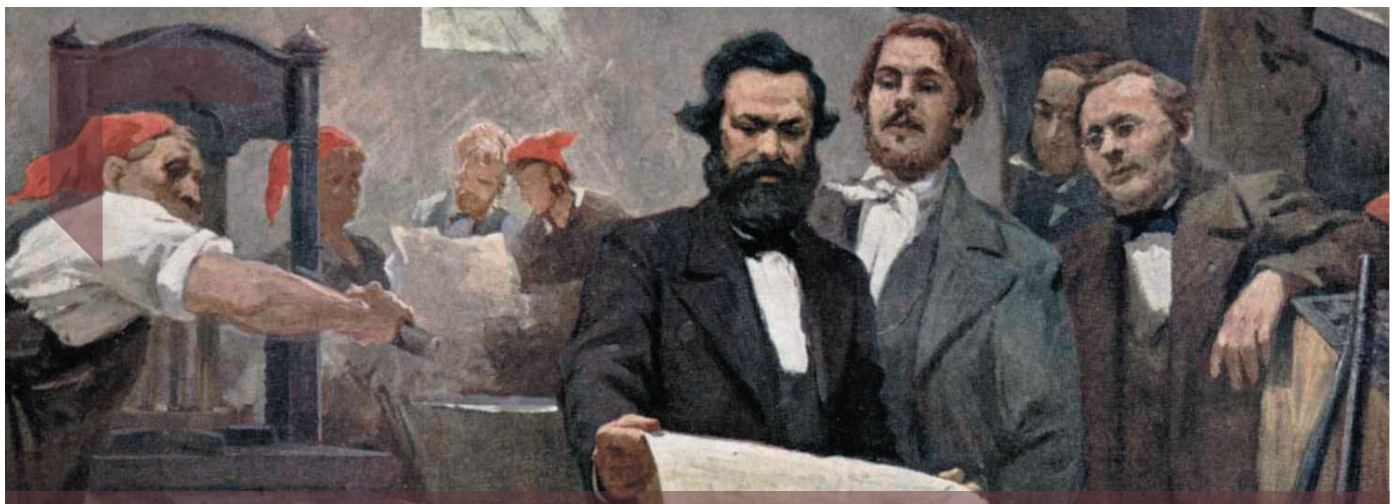

الطبقة العاملة وماركس في زمن كورونا

كان ولازال اكتشاف ماركس لقانون اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض ذا أهمية بالغة، وذلك في القدرة على فهم بعض زوايا الأزمات، وذلك بترجمته للتناقض بين واقع كون البورجوازية لا تستطيع أن تحقق أرباحها سوى من خلال عمل العامل، أي من العمل الحي أو ما يصطلح عليه بالرأسمال المتغير، وبين تقلص حصة العمل الميت أو الرأسمال الثابت، أي الآلات و المواد الأولية، ويشكل هذا التناقض مكونا عضويا أساسيا كامنا في الرأسمالية، لكن هذه النظرية ليست الوحيدة في تفكيك استيعاب الأزمات، فهناك أيضا نظرية انسداد الأسواق أمام تصريف المنتجات الرأسمالية، مما ينتج عنه خلل ونقص في موازنة الاستهلاك والإنتاج الزائد وهو ما سماه ماركس "بالسبب النهائي لكافة الأزمات".

◇ صديق بوحوت

لقد كشف ماركس وإنجلز عن المحرك المادي للتاريخ، وفق ذلك هداهما المنهج الديالكتيكي المادي، والأساسي في حركة الوجود، إلى أن الاقتصاد هو الميزة المتغيرة التي تحرك معها كل شيء و تغيره، إن تاريخ تطور الإنسان هو تاريخ تطور طريقته في تحقيق إنتاجه وإعادة إنتاجه لحياته المباشرة.

فكل حركة التطور الإنسانية تدور بالأساس حول محور واحد هو كيف يتم الإنتاج في المجتمع، وبتحديد أدق نمط الإنتاج، ويتم في إطار صراع ووحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، فقوى الإنتاج أو عناصر الإنتاج هي المكونات المادية لعملية الإنتاج، أي كل ما يدخل في عملية الإنتاج سواء كان مستمدا من الأرض والطبيعة أو مستمدا من آلات ومعدات أو تكنولوجيا، أو عمل عضلي للإنسان، أو ذهني عقلي، أو إداري تنظيمي كل هذا مع بعضه يشكل قوى الإنتاج.

أما علاقات الإنتاج فهي التعبير الماركسي عن علاقات الملكية والتناقض الذي تحدثه بين من يملك ومن لا يملك، بالإضافة للصراع الطبقي الناتج عنهما، وبالتحديد تملك وسائل الإنتاج أو رأس المال والمقصود بذلك ماهية وملكية رأس المال المنتج.

إن علاقات الإنتاج هذه تمثل البنيات التحتية للمجتمع، أي الأساس المادي الذي يُبنى عليه المجتمع على أساس تناقض تناحري، وعلى أساس هذا التناقض تحديدا يقوم تغيير المجتمعات.

فشكل رأس المال وملكيته وحصيلة الإنتاج الاجتماعي الذي تولده قوة العمل، هي التي تحدد شكل الصراع الطبقي داخل المجتمع ومن ثم البناء الفوقي الذي يعكس تباين السياسات، والأفكار، والقوانين، وشكل الدولة، والتي ما هي في النهاية إلا ترجمة لأدوات السيطرة الطبقية، نظرا لامتلاكها امتياز تحديد مستوى وشروط استفادة المجتمعات من قوة عملها، خصوصا مع اختلال ميزان القوى لصالحها.

إذن فعلى مستوى هذه البنية تتحدد شروط المعيشة المادية، والتي تشكل في جميع المجتمعات إلى غاية اليوم المشكل الاجتماعي الأول، حيث عرفت عبر تاريخ تطور الرأسمالية منحى تصاعديا في تكدس رأس المال بيد الأقليات، ومنحى نكوصيا بعمق عبودي لباقي فئات المجتمع من الطبقة العاملة سواء النشيطة منها أو الاحتياطية المؤهلة بتخصصاتها المختلفة، حيث يتم ضعها في حالة عطالة، في انتظار فرصتها لولوج دورة الإنتاج واستغلالها ببيع قوة عملها بثمن بخس.

استغلالا لهذا الوضع وبفعل العولمة، تدرجت وتفننت الرأسمالية في سلب الطبقة العاملة قوة عملها وقوتها في ميزان القوى، ليعرف الصراع الطبقي اختلالا لصالح مالكي وسائل الإنتاج، وبذلك بسطت الرأسمالية هيمنتها على الدولة لتتخلى عن أدوارها الاجتماعية، وساهمت كذلك في تعميق الحصار على العمال بسن قوانين اختلفت تسمياتها من حقبة إلى أخرى، لكن جوهرها وغايتها تسهيل الاستغلال والاستحواذ على قوة العمل.

تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية كان له الأثر السلبي على القدرة الشرائية للعمال، ولحل إشكالات التسويق بالنسبة للرأسمالية تم إغراق العمال بالديون، وهذا ساهم بشكل كبير في خنق وإسكات صوت العمال والحد من قدرتهم على النضال بشكل وحدوي داخل نفس البلد، وبذلك أضحى شعار "يا عمال العالم اتحدوا" شعارا بعيد المنال، وقد عرفت الطبقة العاملة خلال العقدين الأخيرين تراجعا كبيرا على مستوى تنظيمها ووحدتها ووعيها بذاتها، وذالك راجع في جزء كبير منه لشروط عيش فرضتها الرأسمالية العالمية وانفرادها بميزان القوى كما أسلفت الذكر، حيث أنها أي الرأسمالية جعلت من العالم حلبة لاحتدام التنافس الرأسمالي-الرأسمالي بغية الاستحواذ وامتصاص أكبر فائض قيمة ممكنة، وبالتالي أكبر معدل ربح ممكن، إن واكبها التسويق من طبيعة الحال "وهو عامل مهم للإلمام بأزمة 2008".

هذا التنافس وصل إلى حده الأقصى، وأصبحت معه ضرورة انخفاض معدل الربح أمرا ملحا لاستمرار نمط الإنتاج الرأسمالي، وهذا التنافس أخذ شكل أزمة جديدة، تختلف عن الأزمات السابقة وتتسم باحتدام الصراع بين الرأسمالية العالمية من جهة، واقتصادات الدول الصاعدة بقيادة الصين من جهة أخرى، إن على مستوى الإنتاج أو تكتلات التسويق.

ما يهمنا في هذا الباب، أن أزمة الرأسمالية اليوم ليست نتيجة احتدام الصراع على مستوى علاقات الإنتاج في إطار صراع ووحدة قوى الإنتاج، ما وقع أن الأزمة الوبائية ل كوفيد 19- ساهمت في تعرية هذا الصراع وأصبح مكشوفا للجميع، وفتحت المجال كذلك للعديد من المحللين السياسيين والاقتصاديين والمفكرين والأحزاب اليسارية في العالم، لمحاولة تفكيك مدخلات ومخرجات الأزمة والتنبؤ بما يمكن أن يكون عليه العالم ما بعد الأزمة الوبائية، والكل يجمع اليوم أن الفترة المقبلة ستتميز بانكماش الدولة وفقدان الشغل وضياع ما يفوق 20% من رقم المعاملات بالنسبة للبرجوازية الاقتصادية، وركوض كبير في القطاعات الهشة..

وهي شروط من شأنها أن تضع الطبقة العاملة أمام مسؤوليتها التاريخية لاسترجاع توازنها على مستوى ميزان القوى، وهذا لن يتأتى إلا بالعمل الوحدوي والاستعداد لمواجهة فترات عصيبة، ستسعى من خلالها الرأسمالية إلى تسريح العمال وخفض الأجور لتعويض النقص الحاصل والمحتمل في رقم المعاملات وبالتالي تعويض ما ستفقده من الأرباح التي كانت مبرمجة قبل الأزمة.

صمود في مواجهة الفساد والاستبداد..

قراءة في المسار الكفاحي للأستاذ عبد الرحمان بن عمرو

• بقلم د. علي بوطوالة

الحلقة الثانية

في القاهرة سيتمكن الطالب عبد الرحمان بن عمرو من التعرف على رمز مقاومة الاستعمار، الزعيم عبد الكريم الخطابي بعد القيام بزيارته مع بعض رفاقه الطلبة بمنزله. والالتقاء بالمهدي بن بركة وعلال الفاسي، وأصبح رئيسا لفرع الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مرتين، في الوقت الذي كان فيه ياسر عرفات رئيسا لطلبة فلسطين. بالإضافة للانخراط في النضال السياسي، استفاد بن عمرو من الأنشطة الثقافية والفنية الكثيرة والمتنوعة بالقاهرة في نهاية الخمسينات من القرن الماضي مثل جميع زملائه من طلبة المغرب العربي.

وبعد عودته للمغرب في ماي 1960، أي الشهر الذي تمت فيه إقالة حكومة عبد الله إبراهيم، رغم ما حققته من منجزات في ظرف عشرين شهرا بفضل الحماس الوطني والحزم في التنفيذ والمراقبة. هكذا وجد المغرب في بداية أزمة سياسية سرعان ما ستتعمق بعد وفاة الملك محمد الخامس المفاجئة.

2 النجاح المهني لا يتعارض مع الالتزام النضالي

بعد قضائه للخدمة المدنية في سلك القضاء سنة واحدة، التحق بمهنة المحاماة ضمن أقلية من المغاربة، ووجد نفسه منذ البداية في المواجهة مع القضاة والمحامين الفرنسيين بسبب إصراره على الترافع باللغة العربية أمام هيئة قضائية فرنسية بالكامل! وربح الرهان حيث أحضرت المحكمة مترجما. وهكذا أصبح يتمتع بمصداقية واحترام حتى من زملائه الفرنسيين، وانتخب في مجلس الهيئة مبكرا ولعدة مرات. وأصبح بعد اثنا عشرة سنة من مزاولة المهنة نقيبا للمحامين بالرباط سنة 1973. وبعد خمس سنوات سينتخب رئيسا لجمعية هيئات المحامين بالمغرب، في فترة تميزت بالمحاكمات السياسية والعسكرية الكبرى، من محاكمة 1963 إلى محاكمة مراكش الكبرى سنة 1969 والمحاكمات العسكرية سنوات 1971 و1972 و1973، وكلها محاكمات انتهت بصدور أحكام بالإعدام في حق عشرات المناضلين والضباط، وقد كان الأستاذ بن عمرو حاضرا وشاهدا على تنفيذ تلك الإعدامات، ومنهم بعض رفاقه! ولم يتألق الأستاذ بن عمرو بمرافعاته القانونية فحسب، بل تميز أيضا بإنسانيته ومساعدته المادية سرا لأسر المعتقلين، مدنيين وعسكريين بشهادة المرحوم الرايس بعد خروجه من معتقل تزمامارت الرهيب.

3 تأسيس الحركة الحقوقية والصراع المزدوج

شاءت الأقدار أن أتعرف على الأستاذ بن عمرو في نهاية شهر دجنبر 1978 خلال المؤتمر الثالث للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حيث انتخبت مؤتمرا عن مدينة مكناس، وكان هو مؤتمرا عن مدينة الرباط، بل وانتخبه مؤتمرو الرباط ممثلا لهم في لجنة الترشيحات. سنة بعد ذلك سيبادر بمعية بعض المناضلين البارزين إلى تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بعد إقدام الحكومة على طرد المئات من الأساتذة والأطباء والممرضين على إثر إضراب يومي 10و11 أبريل 1979.

وفي الحقيقة ومنذ صدور البيان السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للاتحاد الذي صاغه المرحوم الدكتور عابد الجابري، والذي دعا لأول مرة إلى ملكية برلمانية يسود فيها الملك ولا يحكم، ارتفعت حدة التوتر بين النظام والمعارضة الاتحادية، وسيستمر التوتر في التصاعد إلى أن وصل إلى الإضراب العام لعشرين يونيو 1981 الذي دعت إليه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، والذي أدى إلى انتفاضة الدار البيضاء وما ترتب عنها من قمع دموي، وقتل عدد غير معروف لحد الآن من المواطنين والمواطنات، واعتقال ومحاكمة مئات المناضلين من كل الفئات الاجتماعية.

وخلال تلك الحملة اعتقل الأستاذ بن عمرو، وحوكم بثلاث سنوات موقوفة التنفيذ. وضاعف القمع من الاحتقان خاصة بعد التعاطف الذي أعرب عنه الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي انتخب كاتبه الأول فرنسوا ميتران رئيسا للجمهورية الفرنسية. ووصل تصعيد النظام إلى اعتقال المرحوم عبد الرحيم بوعبيد وأعضاء في المكتب السياسي يوم 7 شتنبر 1981، بعد إصدارهم لبيان ينتقد موقف الحسن الثاني الذي قبل باستفتاء تقرير المصير في الصحراء. في أجواء تلك المواجهة مع النظام حصل اختلاف كبير في تقدير التكتيك السياسي المطلوب في مواجهة الحملة القمعية على الحزب والنقابة. فالمكتب السياسي كان يدعو إلى التهدئة والتراجع، أي الانحناء للعاصفة كما قيل آنذاك، بينما كانت مجموعة من اللجنة الإدارية للحزب وفي مقدمتهم الأستاذ بن عمرو، يرون أنه لا بديل عن الصمود ودعم المعتقلين والمطالبة بإطلاق سراحهم. على أن ما عمق الخلاف هو عدم تنفيذ المجموعة البرلمانية للحزب قرار الانسحاب من البرلمان الذي سبق للجنة المركزية أن اتخذته. وكان من المفروض بعدما حصل من قمع سافر، وتوقيف جرائد الحزب، وإغلاق معظم مقراته، وإضافة سنتين من عمر البرلمان المزور، أن يتم الانسحاب من البرلمان كاحتجاج واضح وصريح على كل ذلك. لكن تخاذل البرلمانيين، وخيانتهم عمليا لموقف الحزب، وصمت، بل وتزكية المكتب السياسي لذلك السلوك الانتهازي، كل ذلك جعل الخلاف داخل الاتحاد يصل إلى نقطة اللاعودة، خاصة وأن الصراع الداخلي كانت له أبعاد أيديولوجية وتنظيمية أيضا.

كورونا كاشف وباء الرأسمال

شرح لنا اللغويون أن كورونا تعني التاج و أظهر المخبريون أن الفيروس في شكله يشبه التاج، و لذلك سمي بكرونا، هذه التسمية في زمن العولمة تعني الشيء الكثير، فهذا الملك الجديد، الحاكم بأمره و العابر للقارات أقسم أن يضع سادة العالم عاريين أمام المرآة، و أقسم أن يكشف سوءاتهم و يقدم لهم الدروس، و يكشف لهم تقريرا مفصلا عن العالم، اقتصاده و اجتماعه وأنظمته وصحته النفسية والبيئية أدوار الأفراد و الجماعات في بنائه أو هدمه من الممرض حتى مدير بورصة نيويورك.

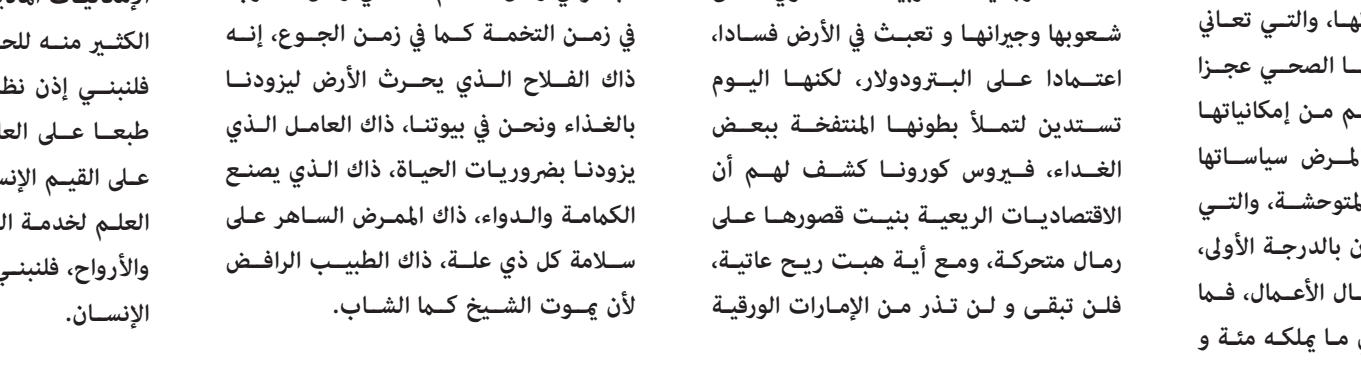

لقد طال انتظار عودة المسيح والمهدي المنتظر، فغضبت الطبيعة وجاءتنا بكورونا لتلقننا الدروس لعلنا نتعظ.. الإمبريالية الأمريكية أنفقت 500 مليار دولار على الحروب في العشرين سنة الأخيرة، و أنفقت من جيوب خدامها أكثر من ذلك، و لها أكثر من 180 قاعدة عسكرية بالعالم، وتستطيع أن تتدخل في كل نقطة بهذا العالم، فهي تتقي فقط مخاطر المجال الترابي والجوي للدول النووية، وبقدر القوة العسكرية لأمريكا، بقدر نشاط اقتصادها العسكري الذي يزدهر بإشعال الحروب، وبرغم حبها لقيادة العالم، فإنها لم تكن على أهبة الاستعداد لقيادة حرب عالمية على وباء كورونا، بل و لم تستطع حتى محاصرته داخل ترابها، و بقدر ما كانت تتدخل عسكريا في كل بؤر التوتر بالعالم، لم نشاهد لها ولو تدخلا أو مساعدة طبية واحدة بأحد البلدان من أصدقائها، والتي تعاني من الوباء، وأظهر نظامها الصحي عجزا خطيرا أمام الوباء، فبالرغم من إمكانياتها المادية الهائلة كشف المرض سياساتها الاقتصادية والاجتماعية المتوحشة، والتي لا تستهدف خدمة الإنسان بالدرجة الأولى، وإنما خدمة فئة من رجال الأعمال، فما يملكه "بيل كيتس" يوازي ما يملكه مئة و ستة ملايين أمريكي من الفقراء، تلك هي الإمبريالية التي خبرناها، وكشف التاج/ كورونا عن وجهها البشع الذي يستطيع أن يتخلى عن كل المسنين بأمريكا والعالم كي يربح حفنة من عبدة المال العالميين.

كورونا سرع بقرارات كانت تطبخ على نار هادئة، وسيكون لها تأثيرها على التوازنات الدولية، فالصين خرجت من وصاية الدولار وستفقد بذلك أمريكا هيمنتها الاقتصادية، وستخسر خدمة الاقتصاد الروسي والهندي للاقتصادي الأمريكي.. كرونا وقع على صك نهاية الأحادية القطبية ليصبح العالم بأقطاب متعددة.. كرونا قدم خدمة لصالح التوازن البيئي وأوقف الملاحة الجوية، ودفع الكثير من مستعملي السيارات وملوثي البيئة للزوم بيوتهم، وأصبحت العواصم العالمية التي كانت أجواؤها ملبدة بالدخان تعرف صفاء وتوازنا بيئيا، لقد كشف الفيروس كم كان هذا الإنسان ظالما للطبيعة و كم كان معتديا و متوحشا وساعيا لإعدام الحياة على وجه الأرض.

كانت الرجعية العربية تستقوي على شعوبها وجيرانها و تعبث في الأرض فسادا، اعتمادا على البترودولار، لكنها اليوم تستدين لتملأ بطونها المنتفخة ببعض الغداء، فيروس كورونا كشف لهم أن الاقتصاديات الريعية بنيت قصورها على رمال متحركة، ومع أية هبت ريح عاتية، فلن تبقى و لن تذر من الإمارات الورقية إلا الذكرى.

أما هذا النظام المخزني الذي خبرناه والذي عرفناه محبا للتسلط والظلم والتمييز، وسبق له أن ملأ وجهه بماكياج من الديمقراطية المفتري عليها، حتى يوهمنا بمظهر أليف أمام ضغط الشارع المغربي والعالمي في زمن انتفاضات الشارع، غير أن هاته الدولة الأوتوقراطية أصبحت متضايقة من مساحيق ماكياجها، حيث بدأت تخلص منه مستغلة ظروف الحجر والوباء، وأظهرت وجهها القمعي، وزادت في جرعة الانتقام من الشرفاء والنشطاء الحقوقيين والسياسيين، بل ومن خبلها وصفاقتها تجرأت على التلويح بمشروع قانون 22.20 الذي أسميناه قانون تكميم الأفواه، والذي فاق في تسلطه قانون كل ما من شأنه الاستعماري السيئ الذكر.

شكرا كورونا لأنك كشفت أن أحزاب العار التابعة، لم يعد لها من مطلب سوى بأن يزوج سيدها فيلة لفيلته وبئس المصير.. كرونا أكد أيضا أن بمجتمعات العالم طبقات طليعية هي من تخدم البشر في زمن السلم، كما في زمن الحرب، في زمن التخمة كما في زمن الجوع، إنه ذاك الفلاح الذي يحرث الأرض ليزودنا بالغذاء ونحن في بيوتنا، ذاك العامل الذي يزودنا بضروريات الحياة، ذاك الذي يصنع الكمامة والدواء، ذاك الممرض الساهر على سلامة كل ذي علة، ذاك الطبيب الرافض لأن يموت الشيخ كما الشاب.

◆ **محمد شخمان**

لقد أظهر كورونا أن كثيرا من رجال الدين أتفه من التفاهة باختلاف عقائدهم، وكل منهم يدعي أن ملته هي الناجية من قيامة كورونا، وهم في ادعاءاتهم تلك دجالون إلى يوم الدين.. فكورونا كغيره من الأوبئة إلى زوال، لكن الإنسان والكون باق إلى زمن آخر فأي الدروس يمكن استخلاصها بعد زمن الوباء؟

ـ أول الدروس أن الحفاظ على الطبيعة وعلى التوازن البيئي ممكن فقط ببعض الجهد البشري، وبوضع بدائل صديقة للبيئة كي تبادلنا الطبيعة عطاء بعطاء.

ـ ثاني درس أن الأولوية للأمن الغذائي، وأن الضرورة تستدعي الحد من توحش السوق العالمي، والنظر إلى الحاجات الأساسية التي تخدم سعادة الإنسان.

ـ ثالث درس أن الاستثمار في الدواء أفضل من الاستثمار في المرض، وأن أي تفكير في حرب بيولوجية، هو ليس إضرارا بالآخر فقط، بل إضرار أيضا بالذات، و من المخزي أن يكشف كورونا هشاشة الأنظمة الصحية لدول قوية، فرصد القليل من الإمكانيات المادية للسلم، أفضل من رصد الكثير منه للحرب.

فلنبني إذن نظاما عالميا جديدا يعتمد طبعا على العلم، لكن مبني بالأساس على القيم الإنسانية والأخلاق التي توجه العلم لخدمة السلم وللحفاظ على الصحة والأرواح، فلنبني اقتصادا في خدمة سعادة الإنسان.

حوار مع الأستاذ الجامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس: عبد الرحمان حداد

مشروع القانون 22.20 تكميم للأفواه شكلا ومضمونا

◆ حاوره : ساجي عبد الرحمان

نستضيف في هذا العدد من جريدة الطريق الدكتور عبد الرحمان حداد، فاعل جمعوي وأستاذ التعليم العالي بجامعة مولاي إسماعيل بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس، للخوض في أسئلة إشكالية مرتبطة بموضوع مشروع القانون 22.20، المتعلق "باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوحة والشبكات المماثلة"، و الذي حاولت الدولة تمريره في سياق يتسم بتسارع وتيرة الانتقال الرقمي داخل المجتمع وفي ظل وطأة أزمة كورونا، والذي اعتبرا تكميما لحرية الرأي وانتهاكا جسيما للحق في التعبير.

مرحبا بكم أستاذنا في هذا العدد الجديد من جريدة الطريق، نحن سعداء باستضافتكم.

بداية أستاذ، هل يمكنكم مشاركتنا رأيكم حول الوضع العام الذي يعيشه العالم ومن ضمنه بلدنا المغرب في ظل هاته الأزمة الوبائية العصيبة ؟

من البديهي أن نقول بأننا نجتاز فترة عصيبة لم يعشها جزء كبير من الأجيال الحالية، وهي فرصة لكي نعبر عن متمنياتنا الصادقة بالسلامة لكل الإنسانية. لكن إذا ذهبنا أعمق قليلا، يمكن أن نكتشف أننا أمام لحظة سؤال ومراجعة جماعية. الوضع الحالي يدفعنا إلى مساءلة سلم أولوياتنا في الإنفاق العمومي، وإلى مساءلة السياسات الاجتماعية العمومية التي وجدت نفسها أمام فشل تدبيري لعقود، وأمام ضرورة الاستجابة الفورية والعاجلة لمئات الآلاف من الانتظارات المباشرة. جعلنا الوضع الحالي نساءل دور القطاع الخاص، الذي استفاد من الدعم المباشر وغير المباشر، في القدرة على رفع تحدي التنمية وعلى الإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية. ليس الوقت وقت محاسبة، وستأتي لاحقا، ولكنه فرصة لمراجعة العديد من الاختيارات وتجويد أخرى بكل جرأة وبكل وطنية.

ما حدث من تهافت على السلع والمواد الغذائية ومن مضاربة حول أثمانها، ما حدث من خرق متعمد وأرعن للحجر الصحي ولتعليمات الصحة العامة، هو أيضا مدعاة لطرح سؤال القيم وضوابط السلوك الفردي والجماعي.

ما يحدث هو أيضا دعوة لإعادة الاعتبار للإنسان، باعتباره مركز كل شيء، وإعادة الاعتبار للعلم وللبحث العلمي، بما هو حامل لقيم العقلانية والحداثة ولآمال البشرية في السلامة وفي غد أفضل.

اطلعتم دون شك على مشروع القانون رقم 22.20 المتعلق باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوحة والشبكات المماثلة. من الناحية الشكلية، ما رأيكم في طريقة ظهوره، أقصد التسريب ؟

مسألة التسريب من عدمه هي مدخل سياسي أو حتى سياسوي لمقاربة الموضوع، مدخل قوامه الوشاية والتخوين والكواليس والغرف المظلمة، وهذا أمر غير صحي ولا أحبذ أن أتبناه، بما يحمله من شكوك ومن اتهامات ويزيد بالتالي من وضاعة الممارسة السياسية بالمغرب. الحديث عن تسريب وفي هذه المرحلة بالذات، في لحظة يجب أن نتقاسم فيها الوحدة والتضامن، يضعنا أمام تصور ميكيافليي للشأن السياسي. هناك من تحدث عن تدافعات وخلافات بين مكونات الجسم الحكومي، وهذا أمر طبيعي داخل كل الحكومات، خصوصا تلك التي تقوم على مشاركة أطياف سياسية مختلفة وعلى تحالفات هجينة، لكن تصريف هذه التدافعات والاختلافات في الرأي يتم عبر اللجوء إلى الأساليب الديمقراطية، وعبر الحوار وتوسيع دائرة هذا الحوار ليشمل ليس فقط السياسي وإنما أيضا الممارس والجمعوي والجامعي.

نحن على بعد خطوات من انتخابات تشريعية جديدة وفي خضم البحث عن تصور تنموي جديد يسمح بإيجاد أجوبة حقيقية لأسئلة الكرامة والعدالة الاجتماعية والمجالية. وأفضل

طريقة لإعداد هذه الاستحقاقات لن تكون قطعا بالضرب تحت الحزام أو بالتنصل من المسؤوليات أو بمحاولة خدمة أجندة معينة داخل التقاطعات المجتمعية أو إرضاء لوبيات بعينها. إذا ما استحضرنا نسب المشاركة في الانتخابات ونسب الانتماء الحزبي والجمعوي، وهي كما نعلم نسب مخجلة، فالرهان الحقيقي اليوم سيكون مصالحة المواطن والمواطنة مع الممارسة السياسية ببلدنا. وهذا الأمر مدخل أساسي لكل مشروع تنموي جديد. حيث لن تتغير بلادنا إلا بالسياسة، ولكن على السياسة أن تغير نفسها أولا. اليوم، على السياسة أن تلعب دورها التربوي بجعل الناس يعيدون الثقة في الفاعل العمومي، وهو شرط أساسي لتعبئة كل الطاقات في خدمة مشروع مجتمعي عادل ومنصف وقادر على الانخراط في التحديات الجديدة للقرن.

ما قراءتكم لمضامينه؟ هل هو فعلا مشروع قانون جاء "كما هو مشار في المذكرة التقديمية"، لسد القصور التشريعي والملاءمة مع المعايير الدولية في محاربة الجريمة الإلكترونية وتقوية آليات مواجهتها، أم يتعلق الأمر بمشروع قانون لتقوية الترسانة القانونية بمواد قادرة على مصادرة حق تعبير المواطنين في "الفضاء العام الرقمي" ؟

دعنا نتفق على أمرين مهمين: الأول هو أنه في المجال الرقمي نحن أمام فوضى حقيقية، قد تكون فوضى خلاقة بالنظر إلى ما أفرزته من مظاهر الإبداع والتواصل والانخراط في الشأن العام، وما أنتجته من منصات ترافعية، وما رافقها من فعالية في إثارة انتباه الرأي العام أو حتى صنع هذا الرأي والتأثير فيه. وقد تكون أيضا فوضى مدمرة بالنظر إلى حجم الابتذال والإسفاف ومظاهر اللاقانون والعبث بأعراض الناس وخصوصياتهم، حتى الأكثر حميمية منها، زيادة على سيل الأخبار الزائفة أو المزيفة عمدا. هذه الوضعية صارت تقتضي تأطيرا قانونيا بدون أدنى شك.

الأمر الثاني، هل هناك فراغ تشريعي في هذا الباب؟ بالتأكيد لا، ويكفي العودة إلى قانون الصحافة أو قانون المنافسة أو حتى قانون الإرهاب، إضافة إلى العديد من مواد القانون الجنائي التي يمكن أن تستعمل أو يتم تكييفها لمحاصرة هذه الممارسات. وقد يقول قائل أنه من الأفضل التوفر على نص قانوني خاص في إطار التخصص والتدقيق الذي يعرفه الشأن التشريعي، وهو أمر محمود بالطبع، لكن التشريع لا يعني الخنق والتضييق بقدر ما يعني التقنين وجعل الناس سواسية أمام عدد من القواعد المجردة والموضوعية، وبهذا المعنى نكون أمام لبنة جديدة لدولة الحق والقانون. هذا يدفع بالتأكيد لإعادة النظر في المشروع مسطريا وجوهريا. مسطريا من حيث ضرورة العودة إلى العلن والعمل التشريعي الشفاف مع احترام حق الناس في المعلومة، وفي المشاركة في النقاش العمومي، وفي تنقيح وتجويد مسودات مشاريع القوانين، وهو ما يقتضي إطلاق هذا النقاش والاستفادة من الذكاء الجماعي ومن الخبرة المواطنة المجانية. جوهريا، لا بد من جعل المشروع أداة لتطوير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وليس احتوائها وخلق ممنوعات جديدة. لا بد من حماية فضاءات الحرية بل وتوسيعها مع التزام المسؤولية القانونية والأخلاقية.

لكننا نعتقد أن الأمر لا يتوقف عند مجرد إطلالة قانونية تقيد أو تمنع أو تبيح، بل يتعداه إلى ما هو ثقافي وتربوي بالأساس. يتعلق الأمر بالعمل على خلق ممارسات ثقافية لدى الناس وتربيتهم على قيم المسؤولية والإبداع، عوض ما نراه من مشاهد الغباء الجماعي والخواء الفكري الذي صار يخيم على

حوار مع الأستاذ الجامعي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس: عبد الرحمان حداد

مشروع القانون 22.20 تكميم للأفواه شكلا ومضمونا

• حاوره : ساجي عبد الرحمان

وسائط التواصل الاجتماعي وعلى العديد من وسائل التواصل والإعلام. الخيار الثقافي هو اليوم مدخل أساسي للتنموي.

ما رأيكم في سياق نزوله؟ وما الخلفيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المرتبطة به، خصوصا وأن جزء منه يتحدث عن "النظام العام الاقتصادي"؟ هل يحاول صاحب هاته المبادرة التشريعية أن يضيف "سمات دلالية" جديدة لمفهوم "النظام العام الاقتصادي؟

القانون ابن بيئته. فهو تشريع لتقنين أحداث ظهرت وتحتاج إلى مواكبة قانونية، أو قد يكون تشريعا للمستقبل يهدف إلى الارتقاء بالممارسة في ميدان من الميادين، فيسبق القانون المجتمع ويصير عاملا من عوامل التغيير داخله. وبالعودة إلى مشروع القانون 22.20، يمكن أن نقف عند ظرفيتين أساسيتين تشكل خلفيته المجتمعية. **الظرفية الأولى** هي ما تعيشه البلاد من وباء كوفيد 19 وكل تبعاته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والنفسية. وهو الوضع الذي خلق نوعا من الالتحام غير المسبوق بين الناس فيما بينهم وبين المجتمع والدولة أيضا في معركة مواجهة الوباء. وفي ظل ما يقع، نتساءل هل كانت الظرفية مواتية لطرح مثل هذا المشروع؟ أليس الانشغال اليوم هو بما هو استعجالي على أن يتم بعد ذلك التفرغ لامتصاص حجم الخسائر ومحاولة إعادة الانطلاق؟ يبدو الأمر هكذا إلا إذا كان الهدف هو تمرير قانون في غفلة من الناس، وهو ما يثير الشبهات حول هدفه المستتر. فالمشرع لا يشتغل في الظلمة.

أما **الظرفية الثانية** فهي سابقة على الأولى وتتعلق بموجة الاحتجاج الاقتصادي الذي دشنه المغاربة ضدا على ما اعتبروه ارتفاعا في أسعار بعض المواد واحتكار بعضها للسوق، مع هوامش أرباح غير معقولة. وهي الموجة التي نشأت وتوسعت على وسائل التواصل الاجتماعي واستعملت هذه الأخيرة كمنصة ترافعية وكوسيلة للتأثير في الرأي العام وفي الاختيارات الاستهلاكية للمواطنين. والمغرب، كبقية بلدان العالم، يعرف تواجد جمعيات حقوقية منها ما هو مختص في مجال الدفاع عن حقوق المستهلك، بل إن إنشاء مجلس للمنافسة من طرف الدولة نفسها ما هو إلا اعتراف بوحشية السوق وبضرورة تنظيمه، حفاظا على حظوظ كل المستثمرين، وعلى القدرة الشرائية للمستهلك وعلى الاستقرار الاجتماعي كنتيجة نهائية. اليوم صارت وسائل التواصل الاجتماعي تلعب أيضا هذه الأدوار، والمطلوب هو التقنين وليس التكميم.

تابعتم في وسائط التواصل حملة الرفض الواسعة لهذا المشروع، وكيف تم تأجيل أشغال اللجنة التقنية المنتدبة لغرض إدخال تعديلات وتحيينات الوزراء، وبالتالي تأجيل أشغال اللجنة الوزارية المكلفة بالصياغة النهائية لتقديم المشروع للبرلمان. كيف ترون هذه الخطوة ؟ هل المطلوب هو الإسقاط المطلق والنهائي للمشروع، أم أن تأجيل النظر فيه هو أمر جيد من أجل تصويب طريقة اقتراحه وتعديل مضمونه بشكل يكفل الحقوق والحريات ؟ ما بدائل الشكل والجوهر في نظركم ؟

عندما تقوم الحكومة بتعطيل مسار مشروع قانون وتؤجل النظر فيه مع كل ما قيل حول خلافات داخلية صاحبته، وعندما نشاهد تسابق الأحزاب، بما فيها تلك المشاركة في الحكومة والتي كانت وراء صياغته وطرحه لإصدار بيانات الشجب والبراءة، وكأنها تتقاذف بينها دم يوسف، نفهم أن الأمر أكبر من مجرد خلاف داخلي حول مشروع.

ربما يكون الشيء الإيجابي في حالة هذا المشروع، هو أنه أظهر وجود واتساع حجم اليقظة المجتمعية والمدنية ببلادنا، وهو أمر ساهمت فيه وسائل التواصل الاجتماعي وحررته الثورة الرقمية. وعندما نتحدث عن يقظة مجتمعية فإننا لا نقصد بها خلق معارضات جديدة أو العمل على التأليب والتحريض المجاني، وإنما نقصد أن الديمقراطية اليوم لم تعد تستقي تعريفها ومشروعيتها من الأعداد فقط ومن سؤال البحث عن الأغلبية الانتخابية، ولكن الممارسة الديمقراطية صارت تقوم أيضا على استثمار الذكاء الجماعي، وجعل الحقل السياسي أكورا مفتوحة للقوى الاقتراحية، والقادرة على المشاركة في مسلسل القرار العمومي، اقتراحا وتتبعا وتقييما.

فقد أظهر المشروع، من خلال ردود الأفعال التي أثارها، أن وسائل التواصل الاجتماعي هي أيضا فضاء لممارسة الفعل الديمقراطي وللتعبير الفردي والجماعي، ولتجويد آليات الرقابة والمساءلة الاجتماعية المشروعة. وعدم فهم المشروع لهذا المعطى يجعله خارج السياق التاريخي لتطور الفعل المدني. ما أججه مشروع القانون من موجات غضب واحتجاج ومطالب بالسحب أو الإلغاء أو التعديل، دليل جديد على أن الميكانزمات التقليدية لصنع القرار وللتشريع، بالرغم مما تحمله من مشروعية انتخابية، لم تعد تكفي، وأن تجويد القرار العمومي بما يسمح بإنتاج سياسات عمومية واقعية وفعالة، ونصوص قانونية تخلق التراكم الحقوقي وتكرس المساواة، هو أمر صار يتطلب التفكير الجماعي. فمن دون أخذ هذه المعطيات بعين الحسبان، سنكون أمام مغامرات سياسية ستجعلنا حبيسي ردود الأفعال عوض الاشتغال الاستباقي والمسؤول والجماعي على القضايا الحقيقية التي تنتظرنا. كان لوباء كورونا "فضل" كبير إذ نبهنا لسوءاتنا، التي كنا نعرفها، ولكنها ظهرت اليوم لترسم خارطة طريق الغد. تغير أو يجب أن يتغير سلم الأولويات، في إطار تفكير عميق وجدي في أدوار الدولة داخل المجتمع.

إلى "مِّي العَالية"..

• مينة بوشكيوة

عندما التقيتها، لأول مرة ببيتي بالرباط، شهر أبريل 2019، اكتشفت فيها الأم التي لم أكنها ولن أكونها يوما، لأني لم أنجب، مثلها، ابنا اسمه نبيل من زوج لقبه أحمجيق..

اليوم، كان سبتا، غائما وماطرا، سابقا لأحد المسيرة، عندما أخبرتني سارة، بأن العالية، أم نبيل، وأبناءها الثلاثة، سيأتون لقضاء الليلة عندنا، ليكونوا صباح الغد في مقدمة مسيرة التضامن مع المعتقلين.

سارة كانت شريكتي في السكن وشريكتي في النضال، لكن عمرها الغض، من عمر ابنتي، لازال به ورد كثير للقطف وعطور مبهجة تنتظر الاستنشاق. سارة أكثر مني تحديا وأملا وقدرة على استقبال الضربات كما استقبال القبل. وعند استقبالنا لعائلة "النبيل"، أحسست أنها فرصتي الأخيرة، لأسترجع بعضا من شجاعتي وإيماني بقدرتي على المطالبة بالتغيير والحلم بمغرب أرحم وأنبل وأعلى بين الأمم، تلك القدرة التي جفت بداخلي، كما يجف نهر الأمل بعد الاعتقال، شعرت أيضا بالخجل، وأنا أعرف، من حكي سارة ومن الأخبار ومن بعض الرفاق القلة جدا، أن "العالية" تستحمل كل شيء، من أجل المطالبة بإطلاق سراح نبيل أحمجيق وكل رفاقه من شباب الريف المعتقلين في سجون النظام، بسبب كلمة حق ومطلب مشروع غير مبالغ فيه، كنت أرى، سابقا، وجه هذه المرأة كما أرى وجه أم ناصر وابنة جلول وزوجات وبنات وأخوات كل المعتقلين، على مواقع الأخبار وصفحات التضامن، أسمع أصواتهن المبحوحة، من شدة البكاء خفية والاحتجاج علنا، أمام المحاكم وبعد النطق بالأحكام وخلال المسيرات، نساء ريفيات، قدر لهن أن يقمن بكل شيء بالنيابة عن رجالهن المعتقلين، غير مباليات بمشقة الطريق، والمبيت خارج البيوت والبقاء بالجوع والبرد، رافضات للظلم ومواجهات لكذب وتسويف القضاء برؤوس مرفوعة، عارية من الخوف مهما غطتها المناديل.

غمرني إحساس عارم بالفرح والمسؤولية اتجاه هذا الاستقبال، ألحت علي سارة، ألا أكلف نفسي، لكنني لم أسمع كلامها، وقمت بإعداد العشاء وكأني أستقبل أسرتي التي لم أرها ولم أحضنها منذ سنين، بل ولم أمتلك مثلها أبدا، كنت أدرك في أعماقي، أني أحاول أن أكفر عن تخاذلي وتراجعي ويأسي، لكن واجب الضيافة وإكرام عائلة لا تشبه عائلتي في شيء، زاد من روح الانتشاء وأنا أعد كل شيء وأفكر في ترتيبات المبيت.

حضرت "العالية" امرأة ريفية خمسينية من جيلي، خطت الأحزان على وجهها البيضاوي، سطورا عميقة من تاريخ مقاومة طويل، يمتد من حرب الريف، مرورا بثورة 1958، ووصولا إلى صرخة "محسن فكري" وهو يطحن في شاحنة الأزبال، وأما عيناها، فصفحة سماء لمدينة الحسيمة، تشع بنجوم تلمع رغم أنف الغيم الجاثم على صفاء النفوس، عينان صارمتان وذقن مدبب، يحملان كل معاني الشموخ والأنفة، شموخ يطل كشرارة حارقة من سيدة لا مكسورة ولا خانعة، واقفة بكل عنفوان المقاومين، كما وقف قبلها الأجداد الريفيون، في وجه الإسبان وبعدهم المستعمرون الجدد..

دخلت، أم نبيل، البيت، تعانقنا بحرارة، وكأننا جئنا من نفس الجذر العميق لهويتنا المغربية، الموسومة بالنضال والمقاومة اليومية، وفي أعماق أحضانها، استنشقت عطر جبال الريف الصامدة وروائح أشجار التنوب والأرز والصنوبر، عانقت قرابة ستة وخمسون ألفا من سكان الحسيمة الأحرار الثائرين، كان عناقا أزليا، لم يكن عاديا، تسلقتُ من خلاله امرأة في غاية القمة، تقاتلُ من أجل البقاء وحرية ابنها ورفاقه، وكأنني أتسلقُ قمة جبل تدغين الوعرة.

كيف تستطيع امرأة، ترملت منذ سن صغيرة، رحل زوجها باكرا تاركا خمسة أطفال في عنقها والسادس في رحمها، أن تواجه كل مشاق تربيتهم وتدريسهم وتكوينهم أحسن تكوين، ثم تعليمهم أبجديات الحرية والكرامة، مع تعلم الكلام والمشي والحروف، كيف يمكن لأم ريفية وحيدة أن تنجب كل هذه الأقمار التي تملأ سماء حياتها، في منطقة الريف، حيث لاشيء يحدث هناك، سوى توالي الخسائر وأسباب العقاب ورواسب النقمة والحقد من نظام الحكم، همش شعبه وتناساه، ومع ذلك، نجحت العالية، في أن تعلو بأبنائها نحو أعلى درجات الوعي بمعنى الوجود، فنشأوا أحرارا مقاتلين، لا يختلفون في شيء، عن كل ساكنة الريف، أولئك الذين عرفوا قدرا ومصيرا واحدا ووحيدا هو المقاومة.

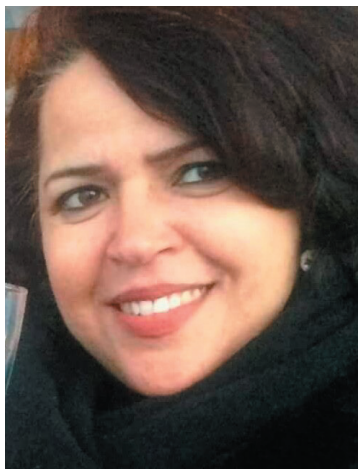

طيلة الأمسية، تأملت كثيرا في شرط وجودي من خلال وجود العالية، رأيتها بطلة، ملكة، نجمة، ساحرة وقاهرة، رأيت فيها كل ما ينقصني، كنت أستمع لها ونحن في خضم الكلام بأذن أخرى، أذن تسمع عزف الرياح الريفية العصية على الحواجز، تسمع كل الشعارات القوية والكلمات الصارخة بعبارات الحق والعدالة والإنصاف والكرامة، قلبي، كان يخفق كلما نطقت تلك التسمية العذبة في فمها "نبيل ديالي" وتمنيته ابنا لي أو شبيها له، كنت أسمع كل صراخ المحتجين وشعاراتهم المجلجلة في ليالي الحسيمة، القادمة من حناجر بنات الريف وأبناءه، وهم يواجهون صلافة وعنف قوات القمع وهراوات البوليس، سمعت كل شيء، وعزيت نفسي عن خيبتي بعدم انتمائي لهذا الريف الصامد، وإن كان معنى الانتماء نسبيا، فشعب المغرب، بأكمله، هو شعب على الحافة، أوليس معنى الريف في الأمازيغية هو الحافة؟

ظل حديثنا مسترسلا تلك الليلة، بين الشاي والعشاء وحديث العالية ومحمد وأخويه وسارة، وعلى المائدة، وضعت أم نبيل كل أدويتها ضد الضغط والسكري وأمراض أخرى، لا يسببها سوى وطن يسجن النبلاء من أبناءه لأنهم يحبونه ويحبون أن يروه عاليا.

الأشعة.. موت من أجل الحياة

• نبيل إبراهيمي

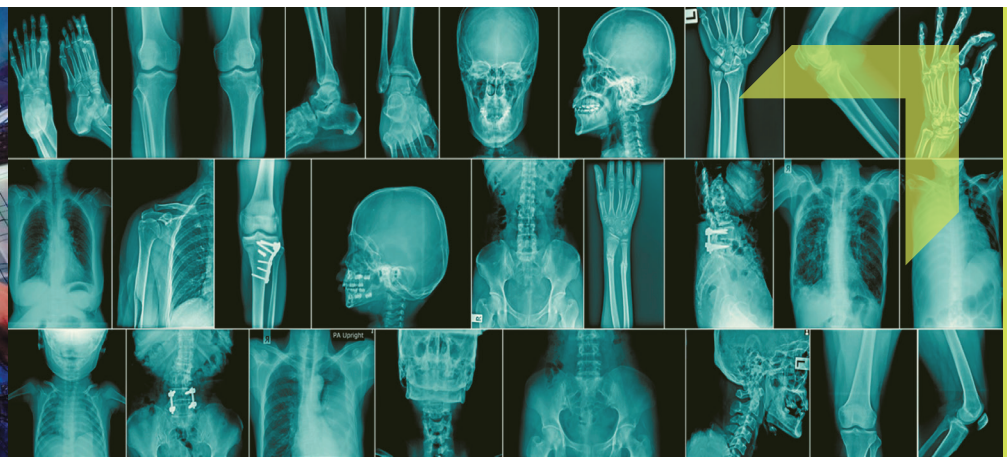

وأنت تشاهد سلسلة Emergency room الأمريكي أو مسلسل لحظات حرجة المصري، أو حتى بعض الأشرطة الوثائقية قد تندهش من الدور الذي يقوم به العاملون بمصلحة المستعجلات لإنقاذ الأرواح. لكن خلف تلك المصالح الخارجية، قاعات في قمة الحساسية، لا تقل أهمية عن المستعجلات، إلا أنها لم تحظى بفرصة تصويرها عبر كاميرات المخرجين، وفي أحسن الأحوال قد تحظى بمشهد عابر، قد ينساه المشاهد بمجرد انتهاء الحلقة.. إنها قاعات الأشعة.

عالم الأشعة هذا، يصطلح عليه بعين الطب، أو "مسباره الفضائي" للنفاذ لعمق الجسم البشري، يساعد على اكتشاف مكان الخلل في حالة وجود كسور في العظام، أو إشكال رئوي على سبيل المثال، تساهم الأشعة في اختصار الزمن وربح الوقت في الحالات الحرجة، ويعتبر مقدسا في الكشف عن السرطان، و قد تشكل الأشعة أيضا مدخلا للعلاج عبر تقنيات العلاج بها. مدة الكشف تمتد إلى خمس دقائق في حالة التصوير بالأشعة السينية، و قد تصل إلى ساعة في حالة استعمال التصوير بالرنين المغناطيسي قد تبدو المدة ضئيلة لكنها كافية لكشف ما بداخل الإنسان من أسرار و إن كان الضرر بضعا من ميليمترات.

قد يبدو إلى حدود كتابة هاته الأسطر أن العمل في الأشعة مسألة سهلة، وتقديم لخدمة نبيلة اعتيادية، لكن إذا طُلب من أحد المختصين توصيفها فلن يتردد بتشبيهها بالقمر، فرغم وجهها المضيء، يبقى لها أيضا وجه مظلم. فتلك الأشعة نفسها التي تنقذ حياة المرضى، هي ذاتها قد تشكل حبلا يلتف تدريجيا حول أعناقنا. فمن الضروري تجهيز القاعات بالرصاص العازل للحماية من التسرب، كما توصي بذلك الجهات المسؤولة عن المراقبة والسلامة الصحية، إضافة إلى اعتماد العاملين على مبادئ الوقاية من الأشعة الثلاث المعروفة لدى المختصين في الميدان، والمتمثلة في تقليل الكمية المستعملة في التشخيص، وخلق توازن بين الكمية وجودة الصورة، ومن المهم التنبيه إلى أن تسرب كمية من الأشعة، بشكل يومي إلى جسم العامل ولو بكمية قليلة جدا قد يؤدي بنا مع مرور الوقت إلى مضاعفات صحية ليست بالهينة، بدءا بالطفحات الجلدية مرورا بالعقم ووصولا إلى أشد أنواع السرطانات فتكا. دون أن ننسى خوف العاملين في مراكز تستعمل جرعات كبيرة من الأشعة، كمصالح العلاج بها أو الطب النووي فالخطأ فيها يكلف حياة العامل.

عن نفسي لست نادم عن اختياري لهاته المهنة، فسعادتي لا توصف حين أساعد في إنقاذ حياة الآخرين خصوصا في هذا الزمن الوبائي الأغبر، لكن يبقى السؤال الذي يراودني كل صباح و أنا أفتح المصلحة.. ماذا لو كانت الجرعة التي سأتلقاها اليوم من الأشعة هي السبب في معاناتي مستقبلا ؟؟

اليد الخفية لأدم سميت تصاب بالشلل

◆ عادل رضى

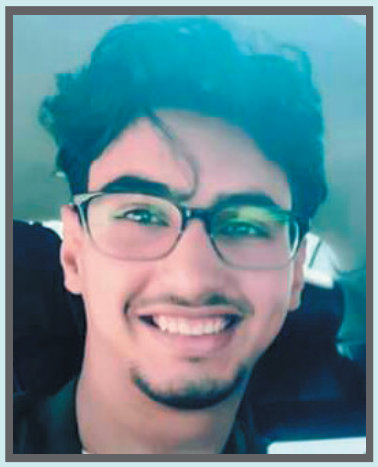

يستمر وباء الفيروس التاجي في التفشي بسرعة تصاعدية، لتصل الأزمة لمستويات عالمية ذات أبعاد تاريخية، فبينما يسيطر المرض الخبيث على العالم ويحكم قبضته على البشرية، فإن المعالجة الكارثية لتفشي المرض في الولايات المتحدة وأوروبا تسلط الضوء أيضاً على نقاط الضعف الهيكلية في التكوينات السياسية والاقتصادية للعالم الغربي. وهذا يوضح بشكل لا لبس فيها التعامل اللاأخلاقي والمنافي للقيم الإنسانية الذي أقدمت عليه الأنظمة الرأسمالية، التي أثبتت عدم جاهزيتها لمعالجة طوارئ من هذا النطاق والكثافة.

هناك على الأقل ثلاثة جوانب مرتبطة بالأزمة الحالية، وكلها تكشف عن انهيارات أساسية في قلب النظام الرأسمالي :

البعد الصحي:

اكتست حالة الطوارئ الصحية معضلة عامة، بعد ارتفاع حجم الإصابة على شكل زيادة أسِّيَّة في عدد الحالات المكتشفة، وفي عدد المرضى في المستشفيات وكذا عدد الوفيات. ففي الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية، عرى التدفق المفاجئ للمرضى على أقسام الرعاية المركزة، والذين يعانون من أمراض خطيرة وحرجة ترهل وانهيار أنظمة الرعاية الصحية العامة، والتي كشف الوباء أنها تفتقر إلى التمويل الكافي، وأنها لا يمكن أن تحمل نفقات الصحة العمومية بشكل مباشر. لذا انصبت الأولوية الفورية للحكومات بشكل متأخر على المدى القصير، على درء الكارثة الإنسانية القادمة بأقل الخسائر، وإنقاذ أكبر عدد ممكن من الأرواح. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن السيطرة على هذا الوباء المستعصي، يتطلب أكثر من التدخل البراغماتي للمسؤولين الحكوميين، بل أيضا دفع المواطنين نحو التغييرات السلوكية. هذه الاستراتيجية، التي تسعى في عمقها لخصخصة تكاليف الأزمة عن طريق وضع عبء التكيف الكامل مع الحالة الوبائية على عاتق الأفراد والأسر، وهو النهج المطابق مع توحش السوق. وبالطبع فقد أظهر تذبذب العديد من الحكومات الغربية على مدى الأسابيع الماضية، أن الحملة العامة لغسل اليدين، والعطس، ومسافة التباعد الاجتماعي، لن تكون كافية لوقف ارتفاع معدل الإصابة، إنها فقط مساحيق تجميل لإخفاء بشاعة فردانية الرأسمالية.

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن كبح الوباء سيتطلب إجراءات حكومية جذرية، ليس فقط الإغلاق القسري والحجر الصحي، بل تدخلات بعيدة المدى في مجال الصحة العامة. وهو ما سيتطلب إجراءات هيكلية، بتدخل مباشر للدولة في المجال الصحي، بالرفع من مستوى سعة المستشفيات، وجهدًا هائلاً لإنتاج أجهزة التنفس الصناعي ومعدات الحماية وغيرها من الإمدادات الطبية، وهذا ما سيجبر معظم الحكومات الغربية المتغولة ليبراليا، على تجاوز المحددات الأساسية التي انبنت عليها الرأسمالية، والتي انبنت منذ فترة طويلة على منطق "دعه يسرق، دعه ينهب، دعه يربح..

ومن الواضح أيضًا أن بعض تدخلات الدولة في مجال الصحة العامة ستكون باهظة التكلفة، وهاته الخلاصة بدورها، تسلط الضوء على البعد الثاني للأزمة الحالية اقتصاديا.

البعد الاقتصادي:

بينما يواصل الفيروس انتشاره السريع، تجد الدول الرأسمالية نفسها فجأة في وضع استثنائي، يضطرها إلى تجاوز مصالحها التجارية والربحية اضطراريان وإغلاق جميع أماكن العمل غير الضرورية، وإيصاد أجواء النقل الجوي، وتمكين سكانها العاملين من البقاء في منازلهم. وهي مقارة ربحية أيضا تجنبا لإنفاق مهول للدولة على الصحة العمومية.

والمؤكد أن ما ستؤول إليه الأمور ستكون له نتائج كارثية على أرباح أرباب المعامل والشركات المتعددة الجنسية، خصوصا مع التوقف المفاجئ في النشاط الإنتاجي والتجاري. فالتداعيات الاقتصادية ستكون مدوية، ويشكل تهديدًا وجوديًا للاقتصاد العالمي المثقل بالديون، والنظام المالي العالمي الذي انهارت كل توازناته.

وقد تهافتت الحكومات الغربية والبنوك المركزية لإنقاذ النظام القائم من الانهيار، لقد تردد الرأسمال المتوحش في الحفاظ على صحة عامة الناس، لكنه تحرك بسرعة للحفاظ على صحة الأسواق. ففي غضون أسابيع فقط، تعهد المسؤولون بعدد من الحُزم لمنع سقوط منظومة السوق. مع تسجيل أن اليابان ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وأمريكا عرفت في نفس الوقت أسوأ الانخفاضات في نشاط الأعمال المسجلة.

ففي ظل انعدام إجراءات جذرية من قبل الدولة، فإن الكساد الاقتصادي القادم سيغذي حتمًا حالة طوارئ متزامنة، ستمس كل مناحي الحياة، وخصوصا الاجتماعية.

البعد الاجتماعي:

إن أزمة اجتماعية شديدة لا مثيل لها، تلوح في الأفق، مع توقف الاقتصادات التي تقود العالم فجأة، وسيفقد مئات الملايين من الناس حول العالم وظائفهم وسبل عيشهم. فقد حذر مجلس الاحتياطي الاتحادي من أن البطالة في الولايات المتحدة يمكن أن ترتفع إلى مستويات قياسية ستصل لنسبة 30 في المائة، بحلول الربع الثاني من عام 2020. وعلى سبيل المقارنة، فخلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، استغرق الأمر أربع سنوات حتى وصلت البطالة إلى ذروتها البالغة 25 في المائة.

فمن الواضح أن هذا الوضع غير المسبوق يستدعي اتخاذ تدابير غير مسبوقة. من المداخل التي يطرحها الاقتصاديون لمنع الكارثة الثلاثية لوباء مدمر، واقتصاد عالمي متدهور، ونظام اجتماعي آيل للسقوط، للخروج من أزمة خارجة عن السيطرة تمامًا. هو الدفع بحكومات وحدة وطنية في جميع أنحاء العالم، لتتضافر الجهود بشكل منسق، في التعامل بشكل حاسم مع حالة الطوارئ العالمية، ودعم الصحة العامة، وتدخل الدولة بالسيطرة على الأجزاء الاستراتيجية والحيوية من الاقتصاد، وضمان استمرار إنتاج السلع الأساسية وفقًا للقدرات وتوزيعها بشكل عادل على أساس الحاجة. فلا يمكن السماح بإلقاء تكاليف الأزمة فقط على عاتق من هم أقل قدرة على تحمل العبء، من العمال والمسنين والفقراء والنساء..

كل هذا سيتطلب التخلي عن الأسس النيوليبرالية القديمة والمتوحشة حول قدسية السوق، والقيام بجهد جماعي للدفاع عن الصحة العامة والعدالة الاقتصادية والتضامن الاجتماعي. ويجب تحمل الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج تبعات الأزمة لأنها حصدت سابقا كل أرباح مرحلة السلم، بما يستوجب ذلك من وقف فوري لجميع مدفوعات الإيجار والديون والرهن العقاري، لإبقاء الناس في منازلهم طوال فترة الوباء ، وسيتعين على الحكومات والدول التدخل لضمان جميع الرواتب وتوفير أجر مضمون لأولئك الذين ليس لهم عمل منتظم أو ثابت.

وستتطلب هذه الإجراءات الجذرية بدورها زيادة هائلة في الإنفاق الحكومي للدولة، للتعويض عن الدخل المفقود والأضرار الاجتماعية المترتبة عن الوباء. ويمكن تمويل مثل هذا الإنفاق المالي الطموح من خلال ضريبة على الثروة والتحويلات المالية الضخمة. في منطقة اليورو لقد تم طرح مقترح مؤخرا يخص إصدار "سندات كورونا" الجماعية، وهو إجراء طرحته تسع دول أعضاء في منطقة اليورو، لكن ألمانيا وهولندا تعارضه بشدة، رغم أنه من شأنه أن يقلل من تكاليف الاقتراض للدول الأكثر تأثرًا، مما سيمكنها من الحفاظ على بقية القارة آمنة من تكرا ر الإصابة. فمن دون إظهار لتضامن أنساني وأممي بين الدول، في مواجهة هذه الأزمة المشتركة، فإن المشروع الأوروبي للوحدة أيل للزوال، ولمزيد من السياسات الحمائية وانغلاق دول الاتحاد الأوربي على حدودها الضيقة.

من خلال دروس كورونا، فقد أصبح جليا، أن النظام العفوي للسوق تبعثر، وأن اليد الخفية لأدم سميت أصيبت بالشلل، ولا يمكن أن ينقذنا من الطوارئ الطبية والاقتصادية والاجتماعية، إلا اقتصاد المخططات أو على الأقل اقتصاد موجه أكثر من الدولة الاجتماعية، والحاضنة للمواطنات والمواطنات، والتي تأمم القطاعات الحيوية. فالسؤال الإشكالي المطروح يحتمل صيغتين :

- هل سيأخذ النموذج الاقتصادي الناشئ شكل "رأسمالية الكوارث"، حيث تصحح أعطابها الداخلية، بالحفاظ على مناخ الأعمال، موجهة قوتها لتغطية استمرار الشركات الكبرى وأنظمة البنوك العالمية، في إطار قومي ويميني، يمكن أن يوصل شوفينية الدول الرأسمالية لسدة الحكم.
- أم أن الأزمة ستتخذ شكل "اشتراكية أممية لمواجهة الكارثة، بالعودة لتقوية الدولة الراعية، وتأميم قطاعات الحماية الاجتماعية والصناعات الكبرى، واعتماد اقتصاد موجه، والمخططات الاقتصادية الطويلة الأمد، قوة العمل، والحفاظ على نسيج مجتمعاتنا على أرضية الديمقراطية.

لقد بات من شبه المؤكد أننا نعيش أكبر أزمة في عصرنا. ومهما كانت النتائج، فإنها ستشكل أفقا جديدا، ستحدده قدرتنا على مواجهة الوباء، بل أكثر من ذلك قدرتنا على وضع خطاطة لانهيارات ما بعد كورونا، فهناك حالة طوارئ مناخية يمكن أن تهدد البشرية بالانقراض الجماعي، فعلى ساكنة الأرض استخلاص الدروس قبل فوات الأوان..

مدير النشر	عبد الواحد المهتاني	التوزيع	سابريس
رئيس التحرير	يزيد البركة	العنوان	رقم 1 زنقة أحمد الكرناوي الطابق الأول ساحة ماريشال، الدار البيضاء.
سكرتير التحرير	عبد الغني عارف	مكتب الطريق بالرباط	شارع المقاومة رقم 58 حي المحيط الرباط.
المدير الفني	إسماعيل المتقي	البريد الالكتروني	attarik.journal@gmail.com
المدير الإداري والمالي	لحسن خطار	الهاتف	07 08 80 90 87
الإيداع القانوني	16/2018 ص ح.	رقم الحساب البنكي	BMCE: 011794000045210000323097
المطبعة	ايكوبرينت	النسخة الالكترونية	www.attarik.net
عدد السحب	5000 نسخة	دورية الجريدة	أسبوعية / شهرية (مؤقتا)
رقم الايداع	2019PE0068	الرقم الدولي المعياري للدوريات	ISSN 2658 -8161

تحف فنية....

لوحة إضراب عمال مناجم الفحم (1880)..
للرسام الفرنسي ألفريد فيليب رول Alfred-Philippe Roll

لوحة إضراب عمال مناجم الفحم (1880)، للرسام الفرنسي ألفريد فيليب رول Alfred-Philippe Roll، من التحف الفنية التي نقلت ببراعة مأساة العمال في مناجم الفحم بفرنسا، إبان مرحلة أزمة انهيار الاقتصاد الأوربي (1873-1896)، واضطهادهم من طرف توحش الرأسمال..، المميز في اللوحة بجانب مزيج ألوانها الدا كنة التي عكست درامية مشهد الإضراب، أنها رُسِمَتْ بالأحجام الحقيقية للأشخاص، حيث بلغ مقاسها : (434*345 سم).

المرجو الاتصال لاحقا خطي غير مشغل

يحكى أن شابا وشابة كانا على علاقة غرامية، وذات يوم هاتفته صديقته قائلة: "إنني حامل"، أجابها بصوت شركة اتصالات الهاتف المحمول: "المرجو إعادة الاتصال لاحقا خط مخاطبكم غير مشغل".

أعتقد أن كل من كتب تدوينة أو حرر رأيا أو فاه بكلمة، وأولها "أصحاب الحال" بأنها إساءة، أو اشتموا فيها رائحة رأي مزعج، أو شُبهة رأي في منتوج.. ما عليه إلا أن يدعي الجنون أو أن يكرر مع شركة الاتصالات الصوت الآلي للعطب التقني أو عدم تشغيل الخط.

فمن الكلمات التي عرفت سجالا محتدما بين علماء اللغة والتفسير كلمةُ "تأويل"، حيث عرفت جدلا ولغطا طويلين لحسم معناها مع اختلاف السياقات. لهذا فما كان يُخَطَّطُ له بإنزال مشروع القانون 22.20، هو تمرير نص مفتوح على كل الاحتمالات، يكون حمال أوجه كما قال علي بن أبي طالب، ويسمح تأويله بتكييف متابعة أي كان على النوايا والحلم أو حتى زلة اللسان..

فالمشرع المخزني، وبالرعونة المعتادة، يوجه مدفعيته الثقيلة للمعارضين، ويدعي أنه سيفك شيفرة تأويل كل التدوينات، رغم إرث إشكال النحاة واللغويين والمتكلمين والمفسرين الذين تجادلوا لأزمنة حول تفكيك كلمة التأويل.

إنها عودة مسمومة إلى الظهير الاستعماري "كل ما من شأنه"، والماسكُ استبداداً بزمامِ السلطةِ، هو المتحكم في تأويل كل المعاني الملتبسة لصالحه. إن هذا التشريع، الذي سيدخلنا جميعا إلى سجن احتياطي كبير، صَكّ اتهامه بسيط جدا: لا تفكر.. لا تكتب.. لا تغفُ حتى.. فقد يعتقلونك من وسط أحلامك..

والغريب في تتبع خيوط مَنْ حَبَكَ دسيسة هذا المشروع المشؤوم، أنه ينتمي لشلة رفاق الأمس ذات قطيعة ثمانينية، والأغرب أن يستفيق بعض الرماديين، ليتنصبوا حكماء لهذا الزمن الوبائي الأغبر، بِلَيّ عنق الحقائق، وكما قلنا: "لقد أكثر أبو هريرة".. فلا تُكْثِرْ علينا.. فلا زلنا أحياء. لقد راوغوا هذا الزمن الوبائي العصيب، وقالوا: نؤجل نقاش مشروع 22.20.

ننبههم أنهم إذا أخرجوه من الثلاجة ثانية، يمكن أن يكون رد المغاربة أشد وطأة، فلا تجربوهم، ففي قرارة أنفسهم لازمة.. "إذا عدتم عدنا".

ملحوظة: المرجو الاتصال لاحقا خطي غير مشغل.

الطريق

السيد رئيس تحرير جريدة الطريق المحترم
تحية طيبة وبعد، أرجوقبول اشتراكي السنوي في جريدة الطريق، وارسالها على العنوان الموضح جانبه.

الاسم الكامل :.....
العنوان :.....
.....
.....
.....
البريد الالكتروني :.....
الهاتف :.....

قسيمة الإشتراك

نوع الاشتراك	بالمغرب	خارج المغرب	الاشتراك التشجيعي مفتوح
	☐ أفراد 200 درهم	☐ أفراد 400 درهم	
	☐ مؤسسات 500 درهم	☐ مؤسسات 600 درهم	

رقم الحساب البنكي : BMCE: 011794000045210000323097
البنك المغربي للتجارة الخارجية - وكالة البستان - الدار البيضاء

ترسل صورة قسيمة الاشتراك وصورة وصل التحويل البنكي على البريد الالكتروني التالي:
attarik.journal@gmail.com